# مِنْ أَسَالِيبِ الْقُرْآنِ

## بين
## المعنى والصناعة النحوية

تأليف

دكتور
حامد أحمد نيل

---

الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعـــد :

فإن علوم اللغة كلها تخـــدم كتاب الله ، مهما تعددت مباحثها ، وتشعبت اتجاهاتها .

ولا شك أن النحو يعد فى مقدمة هذه العلوم ، فإن له آثاراً لا تحصى فى حفظ اللغة وعلومها ، وفى تقويم اللسان ، ونهج سبيل القرآن ، وفهم التراث العربى ، والتوصل إلى فهم كتاب الله ، وحديث سيدنا رسول الله عليه الصلاة والسلام .

وإن كتاب الله كان ولا يزال خير منبع للدارسين فى علوم اللغة ، وغير علوم اللغة ، إنه البحر لا ينضب ، مهما اختلفت مشارب الباحثين ، وإن عطاءه لا ينفد ، مهما توالت الأيام ، وتعاقبت الأزمان .

إن القرآن الكريم أهم مصادر علوم اللغة ، من رياضه الوارفة يستمد الباحثون أصولهم ، وعلى نمطه الأسمى يضعون قياسهم ، ومهما اختلفت ميادين البحث ، فإن كتاب الله سيظل خير ميدان للبحث والدراسة ،

وتقديم كل مبتكر ، فالبحث فيه جديد باستمرار ، وكلما غاص الغواصون في أعماق بحاره ، خرجوا بكل غال ونفيس ، ولا عجب في ذلك ، فهو البحر في أعماقه الدر كامن .

ولقد لمست أثناء قراءاتي في كتب النحو شيئاً من التعارض بين المعنى والصناعة النحوية ، فقد تفرض الصناعة أمراً يرفضه المعنى ، وقد يفرض المعنى شيئاً ترفضه الصناعة ، فيلجأ النحاة إلى التأويل والتقدير محاولين التقريب أو التوفيق بين المعنى والصناعة النحوية ، وقد تكون تأويلاتهم وتقديراتهم بعيدة كل البعد عن روح العربية ، وربما لاحظ هذا ابن جني ، فعقد باباً أسماه « باب في الفرق بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب »[1] ، ومما قاله فيه : « وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه .. الخ » .

لقد فرق ـ رحمه الله ـ بين تفسير المعنى والإعراب ، ووقف بجانب الصناعة النحوية ، كما وقف جمهور النحاة .

والواقع الذي لا شك فيه أنه لا فرق بينهما ، وإنما فعل ذلك خضوعاً لسلطان الصناعة ، ومحافظة على قواعد وضعها النحاة .

لذا رأيت أن أبحث بعض أساليب القرآن الكريم ، لأرى أكان النحاة على صواب في تأويلاتهم وتقديراتهم أم كانوا غير ذلك .

---

(١) الخصائص ١ / ٢٧٩ .

إن هذا اللون من الدراسة جدير بعناية الباحثين ، وكم كنت أود أن أبحث جميع أساليب القرآن بمثل هذا اللون الجديد من البحث .

وأسأل الله أن يوفقني في المستقبل لاستقصاء جميع أساليب القرآن بمثل هذه الصورة

والله الموفق للسداد والصواب ؟

حامد أحمد نيل

القاهرة في ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

# التأويل والتقدير

# أفعل التفضيل

أو « أفعل الزيادة » يستعمل للدلالة على المشاركة بين طرفين في صفة مع زيادة طرف عن آخر ، كما يدل على الموازنة والمقارنة بينهما ، والتفاوت أيضا ، ويفهم منه أن الطرفين أهل لهذه المقارنة ، ولذلك يقول الشاعر :

ألم تدر أن السيف ينقص قـــدره

إذا قيل : إن السيف خير من العصا[1]

ويقول أيضا :

إذا أنتَ فضّلتَ امرءا ذا نباهة

على ناقص كان المديح من النقص[2]

ويقول المبرد[3] « لأنه إنما يُفاضل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد ، فيقال : هذا أكبر من هذا إذا شاكله في باب » والتفضيل بهذا المعنى نسبي ، أو كما يقول سيبويه « فضّله على بعض ولم يعم » .

وهذا يعني أن الفاضل زائد في الصفة بالنسبة للمفضّل عليه فقط ، وقد يكون مفضولا بالنسبة لغيره ، كما قد يكون المفضل عليه زائدا في الصفة بالنسبة إلى غير هذا الفاضل .

و « أفعل » بهذا المعنى يستعمل على أربعة أوجه :

الأول : المجرد من « أل » والإضافة ، وهو « أفعل » النكرة ويلزم الإفراد

---

(١) من الطويل . مجهول .
(٢) من الطويل . مجهول .
(٣) في الكامل ٦/٩٦ .

والتذكير ، كما يلزم ذكر « من » جارة المفضل عليه ، ويجوز حذف « من » ومجرورها إذا فهم من سياق الكلام ، أو من قبيل « وحذفُ ما يعلم جائز » . ويكثر هذا الحذف إذا وقع « أفعل » خبر مبتدأ ولو منسوخا ، كقوله تعالى : (أنا أكثرُ منك مالا وأعز نفرا[١]) أى : وأعزُّ منك . ويقل اذا كان (أفعل) حالا ، أو صفة ، كقول الشاعر :

دنوتِ — وقد خِلْناكِ كالبدر — أجملا
فظَلَّ فؤادى فى هواكِ مُضَلَّلا[٢]

أى : دنوت أجمل من البدر .

وقول أُحَيْحَةَ بن الجُلاح :

تَرَوَّحِى أجدرَ أنْ تَقِيلى
غدا بِجَنْبَىْ باردٍ ظليلِ[٣]

أى : تروحى وخذى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه غدا ، أو تروحى رواحا أجدر من غيره .

وقوله تعالى ( وإنْ تجْهرْ بالقول فإنّه يعلمُ السرَّ وأخفى[٤] ) أى : وشيئا أخفى من السر ، وهو حديث النفس .

الثانى : المضاف إلى نكرة ، وهو نكرة كالأول ، فيلزم الإفراد والتذكير مثله ، والمفضل عليه هو المضاف إليه ، ولذا يمتنع ذكر (من) التفضيلية وإضافته على معناها ، ويجب مطابقة الموصوف والمضاف إليه فى التذكير

---

(١) الكهف ٣٤ .

(٢) من الطويل — مجهول . انظر العينى ٤/٥٠ ، الأشمونى ٣/٣٥ ؛ التصريح ٢/١٠٣

(٣) من الرجز . تروحى : من تروح النبات إذا طال وارتفع ، تقيلى كناية عن النمو انظر أوضح المسالك ٣/٢ الأشمونى ٣/٣٦ . التصريح ٢/١٠٣

(٤) طه ٧ .

أو التأنيث ، والإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو : محمد صلى الله عليه وسلم أفضل إنسان ، وقوله تعالى ( وكان الانسان أكثر شيء جدلا[1] ) أي : أكثر من كل شيء ، والنكرة في سياق ( أفعل ) تعم .

الثالث : المضاف إلى معرفة ، ويجوز في ( أفعل ) أن يطابق الموصوف كمطابقة النعت المنعوت ، وأن يكون مفردا مذكرا ، والمفضل عليه هو المضاف إليه ، وإضافته على معنى ( من ) التفضيلية أيضا ، ويشترط كون المفضَّل بعضا من المفضل عليه ، أو كون الموصوف بعضا من المضاف إليه ، نحو قوله تعالى : ولتجدنَّهُمْ أحرصَ الناس على حياة »[2] وقوله عليه الصلاة والسلام (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منازلَ يومَ القيامة ، أحاسنكم أخلاقا ) .

الرابع : المقترن بـ ( أل ) ويجب أن يطابق الموصوف ، والمفضل عليه يفهم من سياق الكلام ، أو كما يقول الرضى[3] ( ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا ، لأنه يشار باللام إلى معين مذكور قبلُ لفظا أو حكما ) نحو : إنك أنت الأفضل .

هذه هي استعمالات ( أفعل ) ومعانيه المتفق عليها ، فهل يخرج ( أفعل ) عن هذه المعاني ؟ .

يقول ابن الحاجب[4] ( فإذا أضيف فله معنيان : أحدهما ـ وهو الأكثر ـ : أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ، ويشترط أن يكون منهم ، نحو زيد أفضل الناس ، ولا يجوز : يوسف أحسن إخوته ، لخروجه عنهم بإضافتهم إليه .

---

(١) الكهف ٥٤ .

(٢) البقرة ٩٦ .

(٣) في شرح الكافيه ٢/٢١٤ .

(٤) في الكافية ٢/٢١٤ .

والثانى : أن يقصد زيادة مطلقة ، ويضاف للتوضيح ، فيجوز يوسف أحسن إخوته ) . ويوضح الرضى قائلا[١] (والثانى أن يقصد زيادة مطلقة ) أى : يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا ، لا على المضاف إليه وحده ، وإنما تضيفه إلى شىء لمجرد التخصيص والتوضيح ، كما تضيف سائر الصفات ، نحو مصارع مصر ، وحَسَن القوم ، مما لا تفضيل فيه ، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه ، فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم ، كقولك : نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل قريش ، أى : أفضل الناس من بين قريش ، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك : يوسف أحسن إخوته ) .

ومفهوم كلامه أن دلالة ( أفعل ) على الزيادة المطلقة إنما هى تفضيل أيضا ، لكنه تفضيل عام ، فالمفضل زائد عن المضاف إليه وعن غيره ، وكأن ( أفعل ) بهذا المعنى فيه المشاركة والزيادة أيضا ، وليس بمعنى الانفراد بالوصف .

ويبدو أن هذا المعنى خاص بالمضاف إلى معرفة ، يقول الصبان[٢] ( ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة ، وعلى كل ما سواه تارة أخرى ، وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى ، يختص بالمضاف إلى معرفة ) .

أما المضاف إلى نكرة فقد سكتوا عنه ، ولكن الصبان[٣] يقول ( ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل ، أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره) يقصد قياسه على المجرد فى أنه يجوز فيه الافراد

---

(١) شرح الكافية ٢/٢١٦ .
(٢) فى حاشيته ٣/٣٦ .
(٣) فى حاشيته ٣/٣٦ .

والتذكير ، والمطابقة ، والمهم أنه نقل أن المضاف إلى نكرة قد يخرج عن التفضيل .

وأما المقترن بـ ( أل ) فيقول الرضى[1] ( وتقول : الأحسن والأفضل بمعنى الحسن والفاضل ) .

بقى المجرد – يقول ابن مالك[2] : واستعماله عاريا دون ( من ) مجردا عن معنى التفضيل ، مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبى العباس ، والأصح قصره على السماع ، ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة ) .

ويقول الرضى[3] ( واعلم أنه يجوز استعمال (أفعل) عاريا عن اللام والاضافة، و ( من ) مجردا عن معنى التفضيل ، مؤولا باسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة قياسا عند المبرد ، سماعا عند غيره ، وهو الأصح ، قال :

قُبِّحْتُمُ يا آل زيد نَفَرا ألأمَ قوم أصغراً وأكبرا[4]

أى : صغيرا وكبيرا ، وقال الآخر :

وإلا فمن آل المُرار فإنهم ملوكٌ عظامٌ من ملوكٍ أعاظمِ[5]

---

(١) فى شرح الكافيه ٢١٧/١.

(٢) فى التسهيل ١٣٤ .

(٣) فى شرح الكافيه ٢١٧/٢.

(٤) من الرجز – مجهول . قبحتم : أبعدتم عن الخير ، نفراً : جماعة من ثلاثة الى عشر. الأم : ضد أكرم . وانظر الخزانه ٢٧٦/٨ .

(٥) من الطويل . لأعرابى يمدح عبيد الله بن عباس أخا عبد الله ، والمرار : شجر مر إذا أكلت منه الإبل تقلصت مشافرها وبدت أسنانها ، آل المرار : ملوك اليمن. وانظر الخزانه ٢٨٢/٨ .

وقيل : ومنه قوله تعالى « وهو أهْونُ عليه »[1]، إذ ليس شيء عليه تعالى أهون من شيء ، وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة « أفعل » أكثر من المطابقة ، إجراء له مجرى الأغلب الذى هو الأصل ، أى : أفعل التفضيل مع « من ».

ويقول الأشمونى[2]: « وحكى ابن الأنبارى عن أبى عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه ، قال : ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل للتفضيل من التفضيل » .

ومعنى هذا كما يقول الصبان : « إشارة إلى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعاً ولا قياساً » .

إذن « أفعل » إذا خرج عن التفضيل عند من سمح له بالخروج فهو بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، ولا يجوز أن يخرج إلا إذا لم يمكن حمله على التفضيل لمانع معنوى أو صناعى ، ويتضح المانع المعنوى فى قول المبرد[3] : « فأما قوله جل ثناؤه « وهو أهون عليه » ففيه قولان : أحدهما : وهو المرضى عندنا - إنما هو عليه هيِّن ، لأن الله - جل وعز - لا يكون عليه شيء أهون من شيء آخر . والقول الثانى : وهو أهون عليه عندكم ؛ لأن إعادة الشيء عند بعض الناس أهون ابتدائه » .

وفى إطار كلام المبرد - وهو الذى أجاز خروج أفعل عن التفضيل - دارت أقوال النحاة مؤيدة أو معارضة ، وكأنما اكتفى النحاة بأن المعنى هو معنى

---

(١) الروم ٢٧ .
(٢) فى شرح الأشمونى ٣ / ٣٨ ، وانظر الخزانة ٨ / ٢٤٥ .
(٣) فى الكامل ٦ / ٩٦ ، وانظر المقتضب ٣ / ٢٤٥ .

اسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، وربما حاول بعضهم حمله على التفضيل مع ما فيه من تكلف تمشيا مع رأى الجمهور .

يقول أبو حيان[1] وليست « أهون » أفعل تفضيل ؛ لأنه لا تفاوت عند الله فى النشأتين : الابتداء والإعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى « هين » وكذا هو فى مصحف عبد الله .

وقيل « أهون » أفعل تفضيل ، وذلك بحسب معتقد البشر ، وما يعطيهم النظر فى المشاهد من أن الإعادة فى كثير من الأشياء أهون من البداءة للاستغناء عن الروية التى كانت فى البداءة ، وهذا وإن كان الاثنان عنده ـ تعالى ـ من اليسر فى حيز واحد » .

ويقول الفراء[2] « حدث الحسن بن عُمارة عن الحكم عن مجاهد أنه قال : « الإنشاءة أهون عليه من الابتداء ، قال أبو زكريا : ولا أشتهى ذلك ، والقول فيه أنه مثل ضربه الله ، فقال : أتكفرون بالبعث ؟ فابتداء خلقكم من لا شىء أشد ، فالإنشاءة من شىء عندكم يا أهل الكفر ينبغى أن تكون أهون عليه ، ثم قال « وله المثل الأعلى » فهذا شاهد أنه مثل ضربه الله ، حدثنا أبو العباس قال : حدثنا محمد ، قال : حدثنا الفراء ، قال حدثنى حِبَّان عن الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس قال : « وهو أهون عليه » على المخلوق ، لأنه يقول له يوم القيامة « كن فيكون » وأول خلقه نُطْفة ثم من عَلَقة ثم من مُضْغة » .

---

(١) فى البحر ٧/١٦٠ . وانظر الكشاف ٣/٢٢٠

(٢) فى معانى القرآن ح ٢/٣٢٠ وانظر التبيان ٢/١٠٣٩

ولننظر فى معنى الآية ـ قال تعالى : « وهو الذى يَبْدَأُ الخلقَ ثم يُعِيدُهُ وهو أهون عليه وله المَثَلُ الأعلى فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ».

أولا : هو ضمير مذكر فكيف يعود على مؤنث ؟

أجاب عن ذلك الزمخشرى قائلا[1] « فإن قلت : لم ذكر الضمير فى قوله : « وهو أهون » والمراد به الإعادة ؟ قلت : معناه : وأن يعيده أهون عليه » .

ولست أدرى من أين جاء بهذا المصدر المؤول ، فإنهم يقدرون المصدر الصريح فى مثل ذلك ؟

ونقل الجمل[2] « الضمير للإعادة المفهومة من الفعل، ولعل التذكير باعتبار كونها رداً أو إرجاعا ، أو مراعاة للخبر ، وعبارة الكرخى : وذكر الضمير فيه مع أنه راجع للاعادة المأخوذة من لفظ « يعيده » نظراً إلى المعنى دون اللفظ ، وهو : رجعه أو رده » .

والمعروف أن الحمل على المعنى خلاف القياس أو خروج من الأصل ، وغريب قوله : « مراعاة الخبر » فالمعروف أن « أفعل » المجرد يستوى فيه التذكير والتأنيث . الذى أراه أن « هو » يعود على المصدر المفهوم من « يبدأ » أى : على البدء المترتبة عليه الإعادة ، والمعنى : بدء الخلق أهون عليه ، أو يعود الضمير على « المذكور » والمعنى بدء الخلق ثم إعادته أهون عليه ، قال تعالى : « ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة »[3] ، أو يعود على كل ما سبق من آيات أى : ما ذكر .

---

(١) فى الكشاف ٢٢٠/٣

(٢) فى حاشيته ٣٩٠/٣

(٣) لقمان ٢٨

ومعنى « أهون » ليس « هينا » — كما يقول النحاة — وإنما معناه : زائد زيادة مطلقة فى الهَوْن دون مشاركة ، ودون مقارنة ، ودون تفاوت بينه وبين غيره ، فلا توجد « من » الدالة على المشاركة والمفاضلة ظاهرة ، وليس هناك ما يدعو إلى تقديرها ، بل ليس هناك دليل على تقديرها ، فأفعل بهذا المعنى يعنى الانفراد بالوصف مع الزيادة المطلقة فيه ، لأن ذكر « من » يضع حداً للزيادة ويجعلها نسبية ، وعدم وجودها يجعل الزيادة بلا حدود.

إن الآية قد عبرت بـ « أهون » فلماذا حولته الصناعة النحوية إلى « هين » أما لماذا عبرت الآية بأفعل ؟ فلأن الآية تخاطب عقول الناس ، وهم يتصورون أن البعث مستحيل ، فردت عليهم الآية بأن البدء ثم الإعادة أهون ، وليس كما تظنون ولذلك يقول الله « وله المثل الأعلى فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم » يقول الجمل »[1] يجوز أن يكون « وله المثل الأعلى » مرتبطا بما قبله وهو قوله « وهو أهون عليه » أى : قد ضرب لكم مثلا فيما يسهل وفيما يصعب وإليه نحا الزجاج » ، ويقول الله بعدها « ضرب لكم مثلا من أنفسكم » فكأن الآية تعبر تعبيراً يناسب عقول الناس ، فعندهم شىء هين ، وعندهم شىء أهون من غيره ، وعندهم شىء أهون ، أما بالنسبة لله فكل شىء سواء ، كل شىء تم وانتهى ، وتحت قوله تعالى : « إنما قوْلُنا لشىء إذا أرَدْناه أنْ نقولَ له كُنْ فَيكُون »[2] ، ويذكرنى هذا بقول ابن الرومى :

لا تُنكِروا ضَرْبى له مَنْ دُونَهُ    مثَلا شَرُوداً فى الندَى والباسِ

---

(١) فى حاشيته /٣٩٠

(٢) النحل ٤٠

فالله قد ضرب الأقل لنوره مثلا من المشكاة والنبراس

وأيضا قبل الآية قوله تعالى «ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون وله من في السموات والأرض كل له قانتون» .

فقد عبرت عن البعث بأنه دعوة يعقبها خروج ، ولم تذكر أنه أهون ، أو هين ، ثم قال الله بعدها «وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه» فذكرت أن البدء أهون ، ووصف البدء بأنه أهون ، لأنه من لاشيء ، فإذا كان البدء من لا شيء أهون ، كان البعث مجرد دعوة بالخروج عند من له عقل سليم .

إذن قول جمهور النحاة : لا يخرج « أفعل » عن التفضيل قول جانبه الصواب ، وقول المبرد ومن وافقه : إنه حين يخرج يكون بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قول بعيد عن روح العربية ، فإن المعنى لو كان « هينا » لعبرت الآية بهين ، كما قال تعالى « قال كذلك قال ربك هو علي هين وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا»[١] في خطاب زكريا عليه السلام حين قال «قال رب أنى يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا»[٢] ، لأن خطابه يكفي فيه (هين) وكما قال تعالى « قال كذلك قال ربك هو علي هين»[٣] في خطاب الطاهرة مريم حين تساءلت «قالت أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم أك بغيا»[٤] ، لأن خطابها يكفي فيه « هين » أما خطاب الناس فقد احتاج إلى « أهون .

(١) مريم ٩ .
(٢) مريم ٨ .
(٣) مريم ٢١ .
(٤) مريم ٢٠ .

وأرى أن أفعل بكل أنواعه يجوز أن يخرج عن التفضيل ، وسوف أسوق بعض شواهد من كتاب الله دليلا على ما أقول .

## أفعل المجرد

١ — قال تعالى « والمطلقاتُ يتَربَّصْنَ بأنفسِهنَّ ثلاثةَ قُروء ولا يَحِلُّ لهنَّ أنْ يكتُمْنَ ما خلقَ اللهُ فى أرحامهن إنْ كُنَّ يؤْمِنَّ بالله واليوم الآخر وبُعولَتُهنَّ أحقُّ بردِّهِنَّ فى ذلك إنْ أرادوا إصلاحا »[1] .

المراد : الانفراد بالوصف مع الزيادة فيه ، ويعبر الزمخشرى عن هذا المعنى قائلا[2] « أحق بردهن » برجعتهن ، وفى قراءة أبى : بردتهن « فى ذلك » فى مدة ذلك التربص ، فإن قلت : كيف جعلوا أحق بالرجعة ، كأن للنساء حقا فيها ؟ قلت : المعنى : أن الرجل إن أراد الرجعة ، وأبتها المرأة ، وجب إيثار قوله على قولها ، وكان أحق منها ، لا أن لها حقا فى الرجعة » .

ولكنه كان غير موفق حين قال «وكان أحق منها» فقوله هذا يعارض قوله « لا أن لها حقا فى الرجعة » لأنه إذا لم يكن لها حق فى الرجعة ، كان الزوج منفردا بهذا الحق مع الزيادة فيه ، دون مشاركة .

وفى تفسير الجلالين[3] » و «أحق» لا تفضيل فيه ، إذ لا حق لغيرهم فى نكاحهن فى العدة « ثم يعلق الجمل » أى : بل هو بمعنى الفاعل ، فكأنه قال «وبعولتهن حقيقون بردهن » . . . وماجرى عليه أحد قولين ، والآخر : أن التفضيل

---

(١) البقرة ٢٢٨ .
(٢) فى الكشاف ١/٢٦٦ ؛ وانظر البحر ١/١٨٨ .
(٣) ١/١٨٣ .

على بابه ، والمفضل عليه هو الزوجة ، أى : أن الزوج أحق منها بالرجعة ، بمعنى أنها لو منعت منها وطلبها هو ، فهو المجاب ، وعبارة أبى السعود « وصيغة التفضيل لإفادة أن الرجل إذا أراد الرجعة ، والمرأة تأباها ، وجب إيثار قوله على قولها ، وليس معناه أن لها حقا فى الرجعة » .

وحمله على التفضيل تعسف ، وخضوع لرأى جمهور النحاة ، وتفضيل للصناعة .

٢ — ومنها قوله تعالى « هؤلاء بناتى هُنَّ أطهرُ لكم »(١) .

التفضيل مستحيل ، وحملها على اسم الفاعل لا معنى له ، لأن اسم الفاعل لا يدل على الانفراد بالوصف ، ولا يمنع الاشتراك فيه ، ولا شك أن المعنى فى الآية : الانفراد بهذا الوصف مع الزيادة المطلقة ، دون مشاركة ، لأنها مستحيلة ، ودون احتمالها أيضا ولا يؤدى هذا المعنى إلا أفعل .

٣ — ومنها قوله تعالى « يا صاحِبَىِ السِّجْنِ أأَرْبابٌ مُتَفَرِّقُونَ خيرٌ أمِ اللهُ الواحدُ القهّارُ(٢) »

أى أيهما خير ، أو أحدهما خير ، والمعنى الانفراد والزيادة ، إذ « أرباب » لا خير فيه ، وحمله على الصفة المشبهة غلط ؛ لأنها لا تمنع المشاركة .

٤ — ومنها قوله تعالى « وكذلكَ بَعَثْنَاهُمْ ليتَسَاءَلوا بَيْنَهم قال قائلٌ منهم كمْ لبِثْتُم قالوا لبِثْنا يوما أو بعضَ يومٍ قالوا ربُّكم أعلمُ بما لبثتم(٣)

(١) هود ٨٨ .
(٢) يوسف ٣٩ .
(٣) الكهف ١٩ .

التفضيل مستحيل : لأنه لا يوجد من يعلم عدة لبثهم حين تكلموا بهذا الكلام إلا « ربكم » ، وقد نتساءل إذا كان الله وحده هو العالم بعدة لبثهم ، فلماذا عبرت الآية باسم التفضيل ، دون اسم الفاعل أو غيره؟ والجواب أن « أفعل » هو الذي يدل على الانفراد بالوصف ومنع المشاركة ، أما اسم الفاعل فلا .

٥ — ومنها قوله تعالى « قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ما يعلمهم إلا قليل »[1].

انفرد الله بالعلم بعدتهم ، ثم عرف بعض المسلمين ذلك بإخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا وجه للمفاضلة ولا وجه لحمله على الوصف .

٦ — ومنها قوله تعالى « قال آمَنْتُمْ لهُ قبلَ أنْ آذَنَ لكم إنَّهُ لكبيرُكم الذى علَّمكم السِّحْرَ فَلأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وأرجلَكم من خِلافٍ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ ... وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشدُّ عذاباً وأبقى »[2] .

تتحدث الآية على لسان فرعون ، ويقصد بـ « أينا » نفسه ، وموسى — عليه السلام — إن حملت الآية على التفضيل أحلت ؛ لأن موسى لا يتصف بشديد العذاب ، يقول الزمخشرى[3] : « وفيه نفاجة باقتداره وقهره ، وما ألفه وضرى به من تعذيب الناس بأنواع العذاب ، وتوضيع لموسى — عليه السلام — واستضعاف له مع الهزء به ؛ لأن موسى لم يكن قط من التعذيب فى شىء » .

ولكنه لم يقل : إنه خارج عن التفضيل ؛ لأنه نحوى يرى رأى جمهور النحاة ، واكتفى بقوله « لأن موسى لم يكن قط من التعذيب فى شىء » وهذا معناه نفى المشاركة فى أصل الصفة .

---

(١) الكهف ٢١ . وانظر الكشاف ٢ / ٤٧٨ .

(٢) طه ٧١ .

(٣) فى الكشاف ٢ / ٥٤٦ .

وإن حملت الآية على اسم الفاعل أو الصفة المشبهة خالفت المعنى ؛ لأن اسم الفاعل لا يمنع المشاركة أو احتمال وجودها ، فإن فرعون يريد : أنا المنفرد بهذا الوصف الزائد فيه زيادة لا حدود لها ، دون مشاركة ، ودون احتمال وجودها ، وإذا نظرنا فى رد السحرة الذين آمنوا لوجدنا أن هذا هو المعنى ، « قالوا لن نُؤْثِرَكَ على ما جاءنا من البيِّنات والذى فَطَرَنا فاقضِ ما أنت قاضٍ إنما تقضِى هذه الحياةُ الدنيا — إنا آمَنَّا بربنا لِيَغْفِرَ لنا خطايانا وما أكْرَهْتَنا عليه من السِّحر واللهُ خيرٌ وأبقى »[١].

فهل يجوز أن يكون المعنى : خير من فرعون وأبقى ؟

وهل يجوز أن يكون المعنى على اسم الفاعل أو الصفة المشبهة — مع ما قلته سابقاً وهو أن الوصف لا يمنع الاشتراك ؟

إنهم يردون قول فرعون بمثله ، فقوله : يعنى أنه منفرد زائد دون مشاركة، فكان ردهم : الله هو المنفرد بالخير والبقاء الزائد فيهما دون مشاركة ، إنك تدخل فى قوله تعالى « إنما تقضى هذه الحياة الدنيا » أى : أنت لست أبقى ، بل الله خير وأبقى ، أنت إلى فناء .

٧ — ومنها قوله تعالى « وكذلكَ نَجْزِى مَنْ أسْرَفَ ولم يُؤْمِنْ بآياتِ رَبِّه وَلَعذابُ الآخرة أشد وأبقى »[٢] .

فأما قول الزمخشرى[٣] : « ولَلحشر على العمى الذى لا يزول أبداً أشد من ضيق العيش المنقضى ، أو أراد : ولتركنا إياه فى العمى أشد وأبقى من تركه

---

(١) طه ٧٢ .
(٢) سورة طه ، آية ١٢٧ .
(٣) فى الكشاف ٢ / ٥٥٨ .

لآياتنا » فقول غير سديد ، لأن عذاب الآخرة لايقاس بعذاب الدنيا ، ولا وجه المقارنة بينهما . و « أفعل » بهذا المعنى موجود فى القرآن كثيراً جداً ، وموجود فى الكلام العربى ، فإن كل وصف يتصف به الله يجب أن يكون من هذا القبيل ، إذا كانت المشاركة فيه مستحيلة ، كما يستعمل فى غير الله مجازاً .

ولذلك كان المبرد غير موفق حين قال(١) : « فأما قوله في الآذان : الله أكبر ، فتأويله : كبير » .

وكان الفراء وهشام على غير صواب حين قالا(٢) : « الله أكبر ، معناه : أكبر من كل شىء ، فحذفت « من » لأن « أفعل » خبر » . فقد شغلهما عدم وجود « من » فبحثا عنها فأضاعا المعنى .

وكان ابن يعيش بعيداً عن المعنى حين قال(٣) : « وقالوا : الله أكبر ، والمراد : الله أكبر من كل شىء ، يدل على ذلك أنه لو لم تكن « من » مرادة ، لوجب صرف الاسم ، كما وجب صرف « أفكل » ونحوه مما هو على « أفعل » ولا معنى للوصف فيه ، وإذا لم ينصرف دل على أن « من » مرادة ، وأنها وإن كانت محذوفة من اللفظ فهى فى حكم المثبتة » .

لقد بحث عن علة منع الصرف ، وقدر « من » ليجد سبباً لمنع الصرف ، ونسى المعنى السليم ، مع أن « أفعل » العارى عن التفضيل ممنوع أيضاً من الصرف لأن الوصفية باقية فيه .

---

(١) فى المقتضب ٢ / ٢٤٥ .
(٢) فى الخزانة ٨ / ٢٤٤ .
(٣) فى شرح المفصل ٦ / ٩٩ .

وقد أدرك المبرد غرابة تقدير « من » فقال[1]: « وقوم يقولون : الله أكبر من كل شيء ، وليس يقع هذا على محض الروية ؛ لأنه تبارك وتعالى « ليس كمثله شيء » .

فاستبعد تقدير « من » لأنها تدل على المشاركة والزيادة ، وليس هناك من يوضع مع الله فى مقارنة أو موازنة أو مشاركة ، ويذكرنى هذا بقول الفرزدق :

إنّ الذى سمكَ السماءَ بنَى لنا بيتاً دعائمُهُ أعــــزُّ وأطولُ[2]

فقال له بعض الحاضرين : أعز من ماذا ؟ فتفكر الفرزدق فوافق ذلك قول المؤذن فى الآذان : الله أكبر ، فرفع الفرزدق رأسه فقال : يا فلان ، أكبر من ماذا ؟ » .

فالفرزدق يريد أن يقول : دعائمه منفردة بالعزة والطّول ، دون مشاركة ، ودون مقارنة ، فلا يوجد من يستحق أن يوضع معها فى موازنة .

فأما قول المبرد[3] « جائز أن يكون قال للذى يخاطبه : من بيتك ، فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة ، وجائز أن يكون : دعائمه عزيزة طويلة » فقول أملته عليه الصناعة النحوية دون رعاية المعنى .

وكذلك قول ابن يعيش[4] « الشاهد فيه : حذف « من » أيضاً ، أى :

---

(١) فى الكامل ٦ / ٩٦ .
(٢) من الكامل — الشاهد فى ابن يعيش ٦ / ٩٧ ، معجم الأدباء ١ / ٩٠ ، الخزانة ٨ / ٢٤٢ .
(٣) الكامل ٦ / ٩٦ ، وانظر ابن يعيش ٦ / ٩٦ .
(٤) فى شرح المفصل ٦ / ٩٨ .

أعز من غيره وأطول من غيره ، و « أطول » ههنا من الطُّول الذى هو الفضل ، لا من الطول الذى هو ضد القصر ، ودل على إرادة « من » امتناعه من الصرف ، يصف قومه وبيته ، وأن دعائم بيته أعز دعامة وأكرمها فاعرفه » فهل تقدير « من » هو المانع من الصرف ؟

ثم إذا نظرنا فى المعنى بدقة أدركنا فساد كلام النحاة ، فالمعنى : « إن الذى سمك السماء » كناية عن الله ، وسمك السماء : بناها على غير مثال ، بيتا : نكرة للتعظيم ، والمراد : بيت العز والشرف ، أو الكعبة ـ كما قد قيل ـ والبانى : هو الله ، ثم يقول الفرزدق :

بيتا بناه لنا المليكُ وما بنَى ... حَكَمُ السماء فإنهُ لا يُنقَلُ
بيتا زُرارة مُحتَبٍ بفنائه ... وَمُجاشع وأبو الفوارس نَهشَلُ
يَلِجُون بيتَ مجاشع وإذا احتَبَوا ... بَرَزُوا كأنهم الجبالُ المُثَّلُ
لا يَحتَبِي بِفناء بيتك مثلهم ... أبدا إذا عُدَّ الفَعَالُ الأفضلُ

إنه ينفى المثلية ، ويريد : الانفراد دون مشاركة ، وتقدير « من » يفسد المعنى ، لأنه لا يريد لدعائمه مشاركا فى العزة والشرف ، كما أن تقدير « عزيزة طويلة » يفسد المعنى أيضاً ؛ لأن هذا التقدير لا يدل على الانفراد ، ثم انظر فى رد جرير :

أخزَى الذى سمكَ السماء مُجاشعا
وبنى بناءك فى الحَضِيضِ الأسفلِ

هل يقصد التفضيل ؟ إنه يرد كلام الفرزدق بمثل ما قال .

ومن هذا القبيل أيضاً قول الفرزدق :

إذا غابَ عنكم أسودُ العين كنتمُ كراما وأنتمْ ما أقامَ الأمُ[1]

تمنع الصناعة النحوية حمله على التفضيل ؛ لأن « ألأم » من المجرد ، فكان يجب أن يكون مفرداً مذكراً ، لذا قالوا : إنه خارج عن التفضيل ، حتى لا يحمل على الشذوذ ، وقالوا : إنه بمعنى : لئام ، ولو أرادوا المعنى الدقيق لقالوا : إنه يدل على الانفراد والزيادة المطلقة .

وهذا اللون من استعمالات « أفعل » ليس بعيداً عن روح العربية ، ألا ترى قول الشعراء حين يمدحون الملوك والأمراء ، فيقولون : الأمير أعلى وأجل ، ما ضرهم لو قالوا : الأمير على جليل ؟

ومن هذا القبيل قول الأحوص :

إنى لأمنحُكَ الصدودَ وإننى قَسَماً إليكَ مع الصدود لأمْيَلُ[2]

التفضيل مستحيل ، وحمله على اسم الفاعل لا معنى له .

وقول الكفار يوم أحد : اعل هبل ، فأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بالرد : الله أعلى وأجل ، فهل يجوز أن يكون المعنى : الله أعلى من هبل وأجل؟ وهل يجوز أن يكون المعنى : الله عال جليل ؟

---

(١) من الطويل — فى الأشمونى ٣ / ٣٩ . العينى ٤ / ٥٧ .

(٢) من الكامل — الشاهد فى : الكتاب ١ / ٩ ، المقتضب ٣ / ٢٣٣ ، ٢٦٧ . ابن يعيش ١ / ١١٦ .

## أفعل المقترن بأل

وقد ورد « أفعل المقترن بأل » دالا على المعنى الذى ذكرته فى المجرد ، وهو الانفراد بالزيادة دون مشاركة

١ — ومنه قوله تعالى « وَلِلّهِ الأسماءُ الحُسنَى فادعوه بها »(١) .

المعنى : الأسماء المنفردة بهذه الصفة مع الزيادة وعدم المشاركة ، ولا يجوز أن يكون المعنى : أحسن من غيرها ، ولذلك كان الزمخشرى غير موفق حين قال - فى قوله تعالى « الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى »(٢) : الحسنى تأنيث الأحسن ، وصفت بها الأسماء ؛ لأن حكمها حكم المؤنث ، كقولك : الجماعة الحسنى . . . والذى فضلت به أسماؤه فى الحسن سائر الأسماء : دلالتها على معانى التقديس والتمجيد والتعظيم والربوبية ، والأفعال التى هى النهاية فى الحسن » .

فلست أرى معنى لقوله « فضلت أسماؤه فى الحسن سائر الأسماء » ، والغريب أنه يقول بعد ذلك « التى هى النهاية فى الحسن » ليته اكتفى بقوله هذا ، فلا وجه المفاضلة .

٢ — ومنه قوله تعالى « للذين لا يُؤْمِنُونَ بالآخرَة مثلُ السَّوْء وَلِلّهِ المثلُ الأعلى »(٣) .

---

(١) الأعراف ١٨٠ .
(٢) طه ٨ – انظر الكشاف ٢ / ٥٣٠
(٣) النحل ٦٠ .

٣ — ومنه قوله تعالى : « قُلْنا لا تَخَفْ إنكَ أنتَ الأعلى »[1] .

هل يجوز أن يكون المعنى : إنك أنت أعلى من فرعون ؟ وهل يجوز أن يتصف فرعون بأنه عليّ ؟ إن المعنى الذى أراه : إنك منفرد بصفة العلو مع الزيادة فيها ، زيادة لاحدود لها ، وكيف لاوهو يستمد علوه من الله ؟ وفرعون لاعلو له يقول الزمخشرى[2] « فيه تقرير لغلبته وقهره ، وتوكيد بالاستئناف ، وبكلمة التشديد ، وبتكرير الضمير ، وبلام التعريف ، وبلفظ العلو ، وهو الغلبة الظاهرة وبالتفضيل » .

وكان موفقا فى كل ما قال إلا فى قوله : « وبالتفضيل » فالتفضيل مستحيل ، وفاته أن الآية فيها قصر بتعريف الطرفين ، وهذا يعنى : أنت لا غيرك الأعلى .

٤ — ومنه قوله تعالى : ( لا يَسَّمَّعُونَ إلى الملأ الأعلى )[3] .

٥ — ومنه قوله تعالى : ( سبِّح اسمَ ربك الأعلى الذى خلَق فسَوّى )[4] .

٦ — ومنه قوله تعالى : ( وما لأحدٍ عنده من نِعمة تُجزَى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى )[5] .

الحمل على التفضيل فاسد ، لأن علو الله لا يشاركه فيه غيره ، ولا يجوز عقد مقارنة بينه وبين غيره .

---

(١) طه ٦٨
(٢) فى الكشاف ٢/٥٤٤
(٣) الصافات ٨
(٤) الأعلى ١/٢
(٥) الليل ٢٠

والحمل على الصفة المشبهة أو اسم الفاعل فاسد أيضا، ولو أرادت الآيات معنى « العلى » لعبرت به ، كما قال الله فى آيات أخرى ( وهو العَلِىُّ العظيمُ )[١] ،(وأن اللهَ هو العلىُّ الكبير )[٢] ، فلكل مقام مقال .

ونتساءل لماذا ورد الدعاء فى السجود بصيغة ( سبحان ربى الأعلى ) وفى الركوع ( سبحان ربى العظيم ) ألا يوجد فرق بينهما ؟

إن لكل كلمة فى كتاب الله معنى ، وإيحاء خاص ، بل لكل حرف إيحاء خاص ، إن ( الأعلى ) فى هذه الآيات لها دلالة ليست كدلالة ( العلىّ ) أبداً ، والله يعبر بما شاء كيفما شاء ، ثم حين قال الله على لسان فرعون ( فحشَرَ فنادى فقال أنا ربكم الأعلى )[٣] هل يعنى فرعون : أعلى من غيرى ؟ وهل يعترف برب آخر ليشترك معه فى أصل الصفة ؟ ألم يقل ( ما علمتُ لكم من إله غيرى )[٤] .

## أفعل المضاف

قد سبق أن المضاف إلى معرفة قد يقصد منه الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره ، وهذا ما عبر عنه ابن الحاجب بالزيادة المطلقة ، أو ما فهمه الرضى من كلامه ، وفهمه خطأ .

والواقع أن ابن الحاجب يعنى بالزيادة المطلقة : الانفراد بالوصف فإنه مثل بقوله : يوسف أحسن إخوته ، فليس فى إخوة يوسف حسن حتى يشتركوا معه فى أصل الوصف — كما أعتقد .

---

(١) البقرة ٢٥٥ (٢) الحج ٢
(٣) النازعات ٢٤ (٤) القصص ٣٨

وأظن العبارة المشهورة : الناقص والأشج أعدلا بنى مَرْوان ، من ( أفعل ) الخارج عن التفضيل ، ولكن ليست بمعنى اسم الفاعل ، لأن قائلها : يريد : الناقص والأشج هما المنفردان بالعدالة ، الزائدان فيها ، ولا يوجد فى بنى مروان من يقارن بهما ، فبنو مروان كلهم ظلمة ، ولو جعلناها بمعنى اسم الفاعل لفسد المعنى ، لأن اسم الفاعل لا يمنع الاشتراك فى الصفة ، أو احتماله .

ومن هذا القبيل قول حسان بن ثابت :

أَتَهْجُوه ولستَ له بِكُفْءٍ فشرُّكما لخيركما الفداءُ[1]

التفضيل غلط ، لأنه يؤدى إلى اتصاف الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بالشر ، واتصاف الهاجى بالخير ، وجعله بمعنى الوصف لا معنى له ، إن الشاعر يريد : المنفرد بالشر فداه المنفرد بالخير ، وقد حمل بعضهم الشاهد على أن « خير ، وشر » من قبيل الصفة المشبهة خروجا من هذه المشكلة فأراح واستراح .

ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : ( أنتَ وليُّنا فاغْفِرْ لنا وارْحَمْنا وأنتَ خيرُ الغافرين )[2] .

يجوز حمله من العارى عن التفضيل ، والإضافة للبيان فقط ، بدليل قوله تعالى . ( ومن يَغْفِرُ الذنوبَ إلا الله )[3] .

وقوله تعالى : ( إن الله لذو فَضْل على الناس ولكنَّ أكثرَ الناس لا يشكرون )[4] .

---

(١) من الوافر ـ انظر الأشمونى ٤٩/٤ وحاشية الصبان .

(٢) الأعراف ١٥٥ (٣) آل عمران ١٢٥ (٤) البقرة ٢٤٢

وقوله تعالى : « قل إنما علمها عند الله ولـكن أكثر الناس لايعلمون »[1].

وقوله تعالى : « وما أكثرُ الناس ولو حَرَصْتَ بمؤمنين »[2].

فإن « أفعل » فى هذه الآيات مضاف لموصوفه ، أى : الناس الأكثر ، وليست إضافته على معنى « من » التفضيلية .

وقوله تعالى : « وكانَ الإنسانُ أكثرَ شىء جَدَلا »[3].

أى : الإنسان زائد فى هذا الوصف منفرد به ، وليست إضافته على معنى « من » التفضيلية ، بل إضافته للبيان ، أى : هو أكثر ، وهو شىء من خلق الله ، ومعنى « شىء » هنا : غير الله ، قال تعالى : « كلُّ شىء هالكٌ إلا وَجْهَه »[4].

ويجوز أن يكون « جدلا » تمييزاً لـ « شىء » ، والمعنى : وكان الإنسان أكثر جدلا ، أى : المخلوق الزائد فى هذا الوصف المنفرد به ، إذ لا يوجد هذا الوصف فى غير الإنسان ، أما قولهم : المعنى : وكان جدل الإنسان أكثر من جدل كل شىء ، فلا أرى له وجهاً ، فـكل خلق الله لا جدل فيهم .

---

(١) الأعراف ١٨٧

(٢) يوسف ١٠٣

(٣) الـكهف ٥٤

(٤) القصص ٨٨

## إضمار لام الأمر

لام الأمر ، أو لام الطلب من جوازم المضارع ، وأصل حركتها الفتح ، ولكنها كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء ، وقد روى الفراء أن لغة بني سُلَيم فتحها .

ويجوز تسكينها بعد « الواو » و « الفاء » ، وبعد « ثم » على رأى بعضهم .

وتسميتها لام الطلب أحسن من تسميتها لام الأمر ، فإنها قد تكون للأمر نحو قوله تعالى « لِيُنْفِقْ ذو سَعَة من سَعَته »[1] ، وقد تستعمل للدعاء نحو قوله تعالى « لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ »[2] ، وقد تكون للتهديد نحو قوله تعالى « فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاء فَلْيَكْفُرْ »[3] ، وقد يقصد منها الخبر في المعنى نحو قوله تعالى « قل مَنْ كان في الضلالة فَلْيَمْدُدْ له الرحمن مَدًّا »[4] ، فتكون الجملة إنشائية في اللفظ خبرية في المعنى ، يقول الزمخشري[5] : « والمعنى : مد له الرحمن ، أي : أمهله وأملى له في العمر ، فأخرج على لفظ الأمر إيذانا بوجوب ذلك ، وأنه مفعول لا محالة ، كالمأمور به الممتثل لتقطع معاذير الضال . . . أو في معنى الدعاء بأن يمهله الله ، وينفس في مدة حياته » ، وقد تكون للالتماس نحو قولك ـ لمن يساويك رتبة : ليفعل ، من غير استعلاء ، وذلك لأن الطلب

---

(١) الطلاق ٧ (٢) الزخرف ٧٧
(٣) الكهف ٢٩ (٤) مريم ٧٥
(٥) في الكشاف ٢ / ٥٢١

إذا ورد من الأعلى فهو أمر ، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ، وإذا ورد من المساوى فهو التماس(١) .

والجملة معها إنشاء ، كالأمر دون لام .

وتلزم فى أمر الغائب مطلقا ، وقد تدخل فى أمر المتكلم قليلا نحو قوله تعالى « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خطاياكم »(٢) وقوله — عليه الصلاة والسلام — : « قوموا فَلْأُصَلِّ لكم »(٣) .

والكثير فى أمر المخاطب صيغة « افعل » أي : فعل الأمر ، وقد سمع دخولها فى أمر المخاطب فى قوله — عليه الصلاة والسلام — : « لِتأخذوا مصافَّكم »(٤) ، وقوله تعالى : « فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا »(٥) ، فقد قرئت « فلتفرحوا » بالتاء ، كما قرئت « فافرحوا » .

ومع سماع دخولها على فعل المخاطب يقول الأخفش(٦) : « إدخال اللام فى أمر المخاطب لغة رديئة ؛ لأن هذه اللام إنما تدخل فى الموضع الذى لا يقدر

---

(١) انظر جواهر الأدب ٨٢ ؛ الجنى الدانى ١٥٢ ؛ المغنى ١ / ١٨٦

(٢) العنكبوت ١٢

(٣) فى البخارى ١ / ١٠٧

(٤) انظر معانى القرآن للفراء ١ / ٤٦٩

(٥) يونس ٥٨ — والقراءة بالتاء — قيل : من العشرة ، وقيل : من السبعة ، وانظر الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ١٨٢ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ١٣٣ ، النشر فى القراءات العشر ٢ / ١٨٥ ، المحتسب ١ / ٣١٣

(٦) انظر الصحاح للجوهرى ٦ / ١٥٤٨ ، البحر ٨ / ٧

فيه على « أفعل » تقول : ليقم زيد ، لأنك لا تقدر على « افعل » وإذا خاطبت قلت : قم ، لأنك قد استغنيت عنها » .

وقد أنصف كثير من النحاة فأجازوا القياس على الآية والحديث ، يقول المبرد[١] : « وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر » ، ويقول أيضاً[٢] : « ولو كانت اللام للمخاطب لكان جيداً على الأصل » ، ويقول الفراء[٣] : « وكان الكسائي يعيب قولهم « فلتفرحوا » ، لأنه وجده قليلا ، فجعله عيباً ، وهو الأصل » ، ويقول الزمخشري[٤] : « وقرىء « فلتفرحوا » بالتاء ، وهو الأصل والقياس » ، ويقول الزجاجي : « لغة جيدة »[٥] .

وتجزم المضارع إذا ذكرت ، فإذا حذفت فلا يجوز أن تعمل ، بل يجب الرفع ، وقد وردت شواهد كثيرة ، حذفت منها لام الأمر ، وبقي الجزم ، وهذا معناه : أن لام الأمر يجوز أن تعمل وهي مضمرة .

كما وردت آيات كثيرة في كتاب الله ، المضارع فيها غير مرفوع ، والمعنى يحتم تقدير لام الأمر ، أو إعمالها مضمرة ، لأن المعنى أمر ، ولكن الصناعة النحوية تأبى ذلك .

---

(١) في المقتضب ٢ / ٢٩ .
(٢) في المقتضب ٢ / ٢٤٤ .
(٣) في معاني القرآن ١ / ٤٦٩ .
(٤) في الكشاف ٢ / ٢٤٢ .
(٥) انظر : الجمل ٢١٦ ، الجنى الداني ١٥٣ ، جواهر الأدب ٨٢ ، المغني ١ / ١٨٦ .

١ — قال تعالى : ( والمُطلَّقاتُ يَترَبَّصْنَ بأنفسِهِنَّ ثلاثةَ قُروء )[١] أى : ليتربصن .

٢ — وقال تعالى : ( قُلْ لِعبادىَ الذين آمنُوا يُقيمُوا الصلاةَ ويُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْناهُمْ سِرًّا وعَلانِيةً مِنْ قبلِ أنْ يَأتىَ يومٌ لا بَيْعٌ فيه ولا خِلال)[٢] أى : ليقيموا ولينفقوا .

٣ — وقال تعالى : ( وقل لعبادى يقولوا التى هِىَ أحسن )[٣] أى : ليقولوا .

٤ — وقال تعالى : ( قلْ للمُؤْمنينَ يَغضُّوا من أبْصارهم ويَحفَظُوا فُرُوجَهُمْ )[٤] أى : ليغضوا وليحفظوا .

٥ — وقال تعالى : ( وقلْ للمُؤْمِناتِ يَغضُضْنَ من أبصارِهِنَّ ويَحفَظْنَ فُرُوجَهن ولا يُبدِينَ زينَتَهُنَّ إلا ما ظهر منها وليَضرِبْنَ بِخُمُرِهن على جُيُوبِهن )[٥] أى : ليغضضن وليحفظن .

٦ — وقال تعالى : ( قل للذين آمنوا يَغفِروا للذين لا يَرْجُون أيامَ الله)[٦] أى ليغفروا .

٧ — وقال تعالى : ( يا أيُّها الذينَ آمنوا هل أدُلُّكم على تِجارة تُنْجِيكم من عذاب أليم - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خيرٌ لكم إنْ كنتُم تعلمون - يَغفِرْ لكم ذنوبكم

---

(١) البقرة ٢٢٨ - وانظر المقتضب ٢/٢٠ حاشية الجمل ١/١٨٢

(٢) إبراهيم ٣١ (٣) الإسراء ٥٣

(٤) النور ٣٠ (٥) النور ٣١

(٦) الجاثية ١٤

ويُدْخِلكم جنات تجرى مِنْ تحتها الأنهار )[1] ـ فى قراءة ( تؤمنوا بالله وتجاهدوا ) .

٨ - وقال تعالى : ( لَوْلاَ أخرْتَنِي إلى أجَلٍ قريب فأصَّدَّقَ وأكُنْ من الصالحين )[2] أي : ولأكن .

المعنى أمر فى هذه الآيات ، لو سلكنا سبيل المعنى ، وأخذنا الآيات على ظاهرها ، وكان الواجب على النحاة رعاية المعنى وتقدير لام الأمر ، فالمضارع فى هذه الآيات غير مرفوع ، ولا يوجد مايقتضى نصبه ، والمعنى أمر ، والمعروف أن المضارع لا يؤدى معنى الأمر إلا مع لام الأمر ، فالأقرب والأسهل والموافق المعنى هو تقدير لام الأمر ، ولو وافق النحاة على إعمال لام الأمر مقدرة لأراحوا واستراحوا . ولكن النحاة يسلكون الصعب دائماويقررون فى شبه إجماع أن لام الأمر إذا حذفت لاتعمل،ويجب الرفع،أو لاتعمل مضمرة،ويبدأ رأيهم من قول الإمام فى الكتاب[3] ) واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر، وتعمل مضمرة، وكأنهم شبهوها بـ « أنْ » إذا عملت مضمرة ، والجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، فليس للاسم فى الجزم نصيب ، وليس للفعل فى الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر ـ شبه بإضمارهم « رُبَّ » و « واو » القسم فى كلام بعضهم - وقال الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيء تَبالا[4]

---

(١) الصف ١٠ - ١٢ . (٢) المنافقون ١٠ .
(٣) ١/٤٠٨ - ٤٠٩ .
(٤) من الوافر ـ نسب إلى حسان بن ثابت ، وإلى أبي طالب ، وإلى الأعشى -

وإنما أراد : لتفد ، وقال مُتَمِّم بن نُويرة :

على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضة فاخْمِشِى

- لكِ الويل - حُرَّ الوجه أو يَبْكِ مَنْ بَكَى[1]

وقال أُحَيْحة بن الُجلاح :

فمن نال الغِـــــــنَى فليصْطَنِعْهُ صَنِيعتَه وَيَجْهَدْ كل جهد »[2]

ورغم ورود لام الأمر عاملة ، وهى محذوفة فى الشعر - الذى يستشهد النحاة به - يصرون على موقفهم إصراراً شديداً تبعاً لإمامهم ، ولو أدى ذلك إلى ضياع المعنى ، أو حمل المسموع على التقدير والتأويل رغم أنف المعنى القريب الواضح ، وتتوالى أقوالهم متحدية المعنى ، ونص الإمام مسيطر على أفكارهم ، وإذا كان سيبويه قد تبرع فأجاز إعمال لام الأمر مضمرة فى الضرورة فقط ، فإن بعض النحاة قد منع إعمالها فى الضرورة أيضاً ، يقول المبرد[3]: «والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة :

= تبالا : وبالا : سوء العاقبة - وانظر الشجرى ١/٣٧٥ ، سر الصناعة ٢/١٠٦ ، المغنى ١ / ١٨٦ ، الخزانة ٩ / ١١ ، الدرر ٢ / ٧١ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٠ ، المخصص ١٧ / ١٤٧ ، ابن يعيش ٧ / ٦٠ .

(١) من الطويل - البعوضة : ماء لبنى أسد كانت به حرب قتل بها مالك بن نويرة ، اخمشى : خمش من باب ضرب ، ونصر : خدش أو لطم أو قطع ، حر الوجه : ما بدا منه - انظر الشجرى ١ / ٣٧٥ ، ابن يعيش ٧ / ٦٠ ، سر الصناعة ٢/١٠٦ ، المغنى ١ / ١٨٦ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٢ ، اللسان « بعض » .

(٢) من الوافر - انظر الكتاب ١ / ٤٠٩ .

(٣) فى المقتضب ٢ / ١٣٠ .

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى
ـ لك الويل ـ حر الوجه أو يبك من بكى

يريد : أو ليبك من بكى ، وقول الآخر :

محمد تفـــــد نفسك كل نفس     إذا ما خفت من شىء تبالا

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الخفض فى الأسماء ، ولكن بيت متمم حمل على المعنى ، لأنه إذا قال : فاخمشى ، فهو فى موضع « فلتخمشى » فعطف الثانى على المعنى ، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه فى كتاب سيبويه على ما ذكرت لك » .

والغريب أنه حمل الشاهد الأول على المعنى ، فعطف المضارع على الأمر ، فانجزم المضارع ، مع أن الأمر عنده مبنى على السكون ، وليست لام الأمر مقدرة فيه إلا عند الكوفيين ، فهم يرون أن أصله : مضارع بلام الأمر ، فأصل « اضرب » عندهم « لتضرب » ، يقول الفراء[1] : « وقوى قول زيد أنها فى قراءة أبى « فبذلك فافرحُوا » وهو البناء الذى خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه ؛ إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصة فى كلامهم ، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل ؛ وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذى أوله الياء والتاء والنون والألف ، فلما حذفت التاء ، ذهبت باللام ، وأحدثت الألف فى قولك : اضرب ، وافرح ؛ لأن الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء » .

---

(١) فى معانى القرآن ١ / ٤٦٩ .

والحمل على المعنى عنده من قبيل الضرورة ، فهو القائل[1] « ولو قلت : قم ويقعدُ زيد ، لم يجز الجزم فى الكلام ، ولكن لو اضطر شاعر فحمله على موضع الأول ؛ لأنه مما كان حقه اللام ـ كان على ما وصفت لك » .

ويقول ابن هشام[2] : « وأما قوله . . . أو يبك من بكى ، فهو على قبحه جائز ، لأنه عطف على المعنى ، إذ اخمشى ، ولتخمشى ، بمعنى واحد » .

ويشرح الأمير كلامه قائلا : « وجه الجواز أنه فى المعنى من تسليط اللام التى فى المعطوف عليه المتصيدة بواسطة العاطف ، وليس فيه حذف » .

ولست أدرى من أين جاءت هذه اللام المتصيدة ؟ إنه كلام خيالى ، وإنه ترديد لكلام المبرد حين قال « ولكن بيت متمم حمل على المعنى ، لأنه إذا قال « فاخمشى » فهو فى موضع « فلتخمشى » فعطف الثانى على المعنى » .

والمهم أن الشاهد قبيح مع هذا التأويل أيضاً ، وكأنهم خرجوا من ضرورة إلى ضرورة .

كما أنكر المبرد الشاهد الثانى « محمد تفد . . . الخ » فى المقتضب ، وقال النحاس[3] أيضاً : «سمعت على بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت ويلحن قائله ، وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ، ولا يحتج به ، ولا يجوز مثله فى شعر ولا غيره » .

ونقل عنه ابن هشام أيضاً[4] : « إنه لا يعرف قائله مع احتماله لأن يكون

---

(١) فى المقتضب ٢ / ١٣١ .
(٢) فى المغنى ١ / ١٨٧ .
(٣) هامش المقتضب ١ / ١٣٠ .
(٤) فى المغنى ١ / ١٨٦ .

دعاء بلفظ الخبر ، نحو : يغفرُ الله لك ، ويرحمك الله ، وحذفت الياء تخفيفاً ، واجتزىء عنها بالكسرة ، كقوله :

. . . . . . دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا »[1]

فحمله على حذف « الياء » للتخفيف ، مع أنه ضرورة أيضاً ، ويقول الأعلم[2] : « والشاهد : إضمار لام الأمر فى قوله « تفد » والمعنى : لتفد ، وهذا من أقبح الضرورات ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر » .

فاعترف بأن المعنى على تقدير لام الأمر ، ولكنه قبيح ، بل أقبح ، ثم حاول أن يجد مخرجاً من هذه الأزمة العصيبة فقال : « وقد قيل : هو مرفوع حذفت لامه للضرورة ، واكتفى بالكسرة منها ، وهذا أسهل فى الضرورة وأقرب » .

وبذلك خرج من أقبح الضرورات إلى أسهلها مع أنه اعترف بأن المعنى هو « لتفد » ولكن يبدو أن الصناعة النحوية عنده أهم من المعنى ، ولست أدرى كيف تتحكم الصناعة كل هذا التحكم ؟ وكأن حذف الياء للتخفيف – مع أنه ضرورة – أسهل عنده من إعمال لام الأمر مضمرة ، مع أنه هو

---

(١) من الوافر – قائله : مضرس بن ربعى الأسدى ، وصدره :

فطرت بمنصلى فى يعملات . . . . . .

والشاهد : حذف ياء الأيدى ، وأما حذف ياء « دوامى » فهو للساكنين ، يخبطن : يضربن ، السريحا : سيور يخصف بها قدم الناقة إذا حفيت – انظر الكتاب ١ / ٩ ، ٢ / ٢٩١ ، الخصائص ٢ / ٢٦٩ ، حاشية الأمير ١ / ١٨٦ .

(٢) هامش الكتاب ١ / ٤٠٨ .

المعنى ، ولست أدرى معنى لتقسيمه الضرورة إلى أقبح ، وقبيح . وما أشبه ذلك من أحكام أملتها الصناعة النحوية ؟ ليته استجاب لنداء المعنى .

لقد كان الإمام – والحق يقال – حكيما حين حكم بالضرورة ، واكتفى بهذا فلم يدخل فى متاهات التأويل ، ولم يلو زمام المعنى ، أو لم يخضع المعنى للقواعد ، وبذلك احترم جانب المعنى مع حكمه هذا .

وقد تبعه ابن جنى تبعية مطلقة فردد رأيه قائلا[1] « واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا فى ضرورة الشعر ، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا فى الضرورة » .

ثم ساق ستة شواهد ، وقدر فيها لام الأمر ، ولم يلجأ إلى التأويل ، وعقب عليها قائلا « وكل هذا شاذ لا يحسن القياس عليه » .

فحافظ على المعنى مع حكمه بما حكم ، وليت النحاة وقفوا عند هذا الحد – بعض الشر أهون من بعض – فاحترام المعنى هو الأهم . ولكن التأويل يأخذ مجراه متحديا المعنى فى سبيل المحافظة على قواعد وضعها الإمام ، وتدور المباراة فى التأويل بين النحاة ، وكل يدلى بدلوه ، وكما فرض النحاة تأويلاتهم على الشواهد العربية ، فرضوها أيضا على الشواهد القرآنية .

فينقل أبو حيان جانبا منها – فى قوله تعالى : ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة )[2] فيقول[3] ( وقيل : هو مضارع بلفظ الخبر ، ومعناه الأمر ، والمعنى : أقيموا ، قاله أبو على وفرقة ) .

---

(١) فى سر الصناعة ٢/١٠٦ ، ١٠٨

(٢) إبراهيم ٣١

(٣) البحر ٥/٤٢٦

وهذا الرأى مخالف للصناعة النحوية ، لأن المضارع إذا استعمل بمعنى الأمر بقى مرفوعا ، فليس هناك عامل يقتضى نصبه أو جزمه ، ولذلك رده النحاة ، يقول أبو حيان ورد بأنه لو كان مضارعا بلفظ الخبر ، ومعناه الأمر لبقى على إعرابه بالنون ، كقوله تعالى : ( هل أدلكم على تجارة ) ثم قال : ( تؤمنون )[1] ، والمعنى : آمنوا .

وكأنما تخيل أبو على أن رأيه هذا لن يلقى قبولا فحصنه بالتعليل ، يقول أبو حيان « واعتل أبو على لذلك بأنه لما كان بمعنى الأمر بنى ، يعنى على حذف النون لأن المراد : أقيموا » .

وتعليله أضعف من رأيه ، فبناء المضارع لتضمن معنى الأمر غريب فى اللغة ، ولا نظير له ، وهناك فى القرآن وكلام العرب كثير من الأفعال المضارعة ، لفظها خبرى ، ومعناها أمر ، وهى مع ذلك مرفوعة غير مبنية ، وبذلك يقول ابن هشام عن رأيه[2] « وليس بشىء » .

ويبدو أن كلام سيبويه قد ملك عليه لبه ، نخرج علينا بتأويل أغرب من الخيال ، ليحافظ على القواعد التى وضعها الإمام ، ثم غلبه جانب المعنى فقال « ومعناه الأمر ، والمعنى : أقيموا » فإذا كان هذا هو المعنى ، فلماذا لا يحترم جانب المعنى ، ويعترف بتقدير لام الأمر ، خصوصا والمضارع فى الآية مجزوم ، والمعروف أن المضارع المجزوم لا يؤدى معنى الأمر إلا إذا كان مجزوما بلام الأمر ، ولكنه لجأ إلى تأويل تأباه الصناعة ، فلجأ إلى عدم النظير ، فوقع فى أصعب

---

(١) الصف ١٠ ، ١١

(٢) فى المغنى ١/١٨٩

عما هرب منه ، مع أن تقدير لام الأمر أسهل وأبسط من تأويل رفضته الصناعة .

ويدلى الزمخشرى بدلوه مترسما كلام الإمام فيقول[1] ( وربما حذفوا هذه اللام فى الشعر ، وجزموا بها أنشد أبو زيد :

فتُضْحِى صَرِيعا لا تقومُ لحاجـــة
ولا تُسْمِـعُ الداعِى ويُسْمِعكَ مَنْ دعا »[2]

ولكنه فى الآية يلجأ إلى التأويل فيقول[3] ( وتقديره : قل لعبادى الذين آمنوا أقيموا الصلاة وأنفقوا يقيموا وينفقوا ) وهو تقدير الإمام والمبرد .

فجعل ( يقيموا وينفقوا ) جوابا للأمر بعد تقدير مقول القول ـ وسيأتى رد هـذا الرأى ـ ويبدو أنه لم يسترح لهذا الرأى فأخذ يقول : ( وجوزوا أن يكون ( يقيموا وينفقوا ) بمعنى ( ليقيموا ولينفقوا ) ويكون هذا هو المقول ، قالوا : وإنما جاز حذف « اللام » ، لأن الأمر الذى هو ( قل ) عوض عنه» .

وهذا التعليل مرفوض ، لأنه لم يعهد التعويض بجملة عن حرف ، وإنما المعهود العكس ، ثم يؤكد أن حذف اللام دون تعويض شاذ ، فيقول : ( ولو قيل : يقيموا الصلاة وينفقوا ، ابتداء بحذف اللام لم يجز ).

ويقول أيضاً فى قوله تعالى : ( هل أدُلُّكم على تِجارة تُنْجيكم من عذاب

---

(١) فى المفصل ٥٩/٧ ، ٢٣٤/٦
(٢) من الطويل انظر سر الصناعة ١٠٦/٢ ، المخصص ١٤٧/١٧
(٣) فى الكشاف ٢٧٨/٢ ، وانظر درة الغواص ١٥٥ ، المقتضب /٨٠ ـ

أليم – تُؤمنون بالله ورسوله وتُجاهدون فى سبيل الله )[١] ( تؤمنون ) خبر فى معنى الأمر ، ولهذا أجيب بقوله : ( يغفر لكم ) وتدل عليه قراءة ابن مسعود ( آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا ) فإن قلت: فما وجه قراءة زيد بن على – رضى الله عنهما – ( تؤمنوا وتجاهدوا ) ؟ قلت : وجهها أن تكون على إضمار لام الأمر، كقوله : محمد تفد . . )[٢] .

وكأنما نسى كلامه فى المفصل ، أو نسى قوله : ( ولو قيل : يقيموا وينفقوا ) ابتداء بحذف ( اللام ) لم يجز ، وكأنه حمل الآية على الشذوذ ، أو لعل للمعنى سلطانا لا يقاوم رغم مخالفته للقواعد .

وقد نقل عنه أبو حيان كلامه ، ولم يعقب ولم يعترض[٣] .

ويتضح من كل هذا أن قواعد الإمام قد سيطرت على جمهور النحاة فتوالت تأويلاتهم فى حدود ما قال .

حتى الفراء – وهو من علماء الكوفة ، والمعروف عنهم مخالفة البصريين حبا فى الخلاف – قد اضطرب كلامه فجاء غامضا ملتويا متناقضا يقول[٤] : ( جزمت ) يقيموا بتأويل الجزاء ، ومعناه – والله أعلم – معنى أمر ، كقولك : قل لعبد الله يذهبْ عنا ، تريد : اذهب عنا ، فجزم بنية الجواب للجزم ، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية ، ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن تقول : قلت لك تذهب يا هذا ، وإنما كما جزم قوله : دعه ينم ، ( فذروها تأكل )[٥] والتأويل – والله أعلم – ذروها فلتأكل ) ، ويقول أيضا[٦] :

---

(١) الصف ١٠ ، ١١
(٢) فى الكشاف ٤/٩٩
(٣) البحر ٨/٢٦٣
(٤) فى معانى القرآن ٢/٧٧
(٥) الأعراف ٧٣ ، هود ٦٤
(٦) فى معانى القرآن ١/١٥٩

وقال الله تبارك (وتعالى قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيامَ الله)[1]
ف (يغفروا) فى موضع جزم ، والتأويل ـ والله أعلم ـ قل للذين آمنوا اغفروا ، على أنه شرط للأمر ، فيه تأويل الحكاية ، ومثله (قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن)[2] فتجزمه بالشرط (قل) وقال قوم : بنية الأمر فى هذه الحروف من القول والأمر والوصية ، قيل لهم : إن كان جزم على الحكاية ، فينبغى لكم أن تقولوا للرجل فى وجهه : قلت لك تقمْ ، وينبغى أن تقول : أمرتك تذهبْ معنا ، فهذا دليل على أنه شرط للأمر ، فإن قلت : فقد قال الشاعر :

فلا تستطلْ منى بقائى ومُدّتى ولكنْ يكنْ للخير فيك نصيبُ[3]

قلت : هذا مجزوم بنية الأمر ، لأن أول الكلام نهى ، وقوله (ولكن) نسق ، وليست بجواب ، فأراد : ولكن ليكن للخير فيك نصيب ، ومثله قول الآخر :

مَنْ كان لا يَزْعُمُ أنى شاعرُ فيَدْنُ منى تنهَــــهُ المزاجرُ[4]

فجعل (الفاء) جواباً للجزاء ، وضمن (فيدن) لاماً يجزم بها ، وقال الآخر :

---

(١) الجاثية ١٤ . (٢) الإسراء ٥٣ .

(٣) من الطويل ـ مجهول ـ خاطب الشاعر ابنه لما سمع أنه يتمنى موته . ويرى الدماميني : أنه يمكن أن « يكن » مرفوع أدغمت نونه فى لام « للخير » فقلبت لاماً ، فحذفت « الواو » للساكنين ، وإن كان على غير حده ؛ لأن المدغم من كلمة الساكن الأول ، لكن الشعر محل التخفيف » . وانظر سر الصناعة ٢ / ١٠٦ ، مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ ، المغنى ١ / ١٨٦ ، المخصص ١٧ / ١٤٧ .

(٤) من الرجز ـ مجهول . ويروى البصائر . انظر سر الصناعة ٢ / ١٠٨ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٣ ، اللسان « زجر » .

فقلتُ : ادعِى وأدعُ فإن أندى  لصوت أن يُنادِىَ داعيان[1]

أراد : ولأدع ، وفى قوله : ( وأدع ) طرف من الجزاء ، وإن كان أمراً قد نسق أوله على آخره ، وهو مثل قول الله عز وجل ( اتَّبِعوا سبيلَنا ولْنَحْمِلْ خطاياكم )[2] .

وقد نقل عنه ثعلب[3] (قال : أراد : ليكن ، قال : وظهور اللام أجود ) :

فقد أجاز حذفها ، وقدرها فى الشعر ، ولكنه فى الآيات جعل المضارع جواباً للأمر المقدر ، ثم قال : معناه الأمر ، ولكن ذلك لا يشفع له ، وليته راعى جانب المعنى وقد نقل عنه أيضاً أن إضمار لام الأمر ضرورة — قال أبو العباس[4] : ( حدثنى أبو عثمان ، قال : جلست فى حلقة الفراء ، فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر ، وأنشد :

من كان لا يزعم أنى شاعر  فيدن منى تنهه المزاجر

قال : فقلت له : لم جاز فى الشعر ، ولم يجز فى الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ، قال : فقلت : وما الذى اضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول ( فليدن منى ) ؟ قال : فسأل عنى ، فقيل له : المازنى ، فأوسع لى .

---

(١) من الوافر — نسب إلى الأعشى ، والحطيئة ، وربيعة بن جشم . ويروى « وأدعو إن » . انظر مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ ، سر الصناعة ٢ / ١٠٧ ، ابن يعيش ٧ / ٣٣ ، الإنصاف ٢ / ٥٣١ ، الكتاب ١ / ٤٢٦ ، المخصص ١٧ / ١٤٧ .

(٢) العنكبوت ١٢ .

(٣) مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ .

(٤) فى الخصائص ٣ / ٣٠٣ .

قال أبو الفتح : قد كان يمكن الفراء أن يقول له : إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في السعة أنسابها واعتيادا لها ، وإعدادا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ) .

فرأى الفراء مضطرب ، مع أن الكوفيين يخالفون البصريين دائما ، ولذلك كان غريبا قول الرضى[1] ( وأجاز الفراء حذفها في النثر ، في نحو : قل له يفعل ، قال تعالى ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا ) وإنما ارتكب ذلك ؛ لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة ) ـ لأن الفراء جعل ( يقيموا ) جوابا الأمر في عبارة غامضة ملتوية ، فقول الرضى هذا ، ليس رأى الفراء ، وإنما تعليل الرضى مقبول ، ولو وقف عند هذا الحد لكفى ، فالآية معناها واضح ، و ( يقيموا ) مجزوم على أنه أمر ، ولكن الرضى يعود فيقول ( والأولى أن يقال في مثله إنه جواب الأمر ، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله ـ عليه الصلاة والسلام لهم ( صلوا ) جعل قوله كالعلة في إقامتها ، وقال بعضهم : جزمه لكونه شبيه الجواب ) . وكلامه مقتبس من قول الفراء[2] ـ بعد ذكر الآيات ( فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط ، كأنه قولك : قم تصب خيرا ، وليس كذلك ، ولكن العرب إذا خرج الكلام في مثل غيره ، وهو مقارب له عربوه بتعربيه ، فهذا من ذلك ) .

وهذا الكلام غريب ، فالمعروف أن جواب الأمر يشبه جواب الشرط ، ولو قدرنا الآية : إن تقل لهم يقيموا الصلاة ، لضاع معنى الآية ، لأن يقيموا الصلاة ، ليست مرتبة على قوله ( قل لهم ) ثم أين مقول القول على هذا التقدير؟

---

(١) في شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .
(٢) في معاني القرآن ٣ / ٤٥ .

لعله ما أشار إليه الرضى بقوله ( صلوا ) فكأن تقدير الآية : إن تقل لهم صلوا يقيموا الصلاة ، وتقديره مستقى من قول الإمام[1] ( وتقول له : مره يحفرْها ، وقل له يقل ذاك ، وقال الله عز وجل : ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ) .

وهذا التقدير يؤدى إلى تقدير جملة وهى ( صلوا ) وليست الآية بحاجة إليها ، وتقدير لام الأمر أسهل وأقرب ، فهى حرف واحد فقط ، وجملة ( يقيموا ) مقول القول ، والمعنى على هذا التقدير مستقيم .

هذا ولم يرتض كثير من النحاة هذا التقدير الذى نقله الرضى ، لبعده عن المعنى ، يقول العكبرى[2] ( يقيموا ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها : هو جواب ( قل ) وفى الكلام حذف ، تقديره : قل لهم : أقيموا الصلاة يقيموا ، أى : إن تقل لهم يقيموا ، قاله الأخفش ، ورده قوم ، قالوا : لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا ، وهذا عندى لا يبطل قوله ؛ لأنه لم يرد بالعباد الكفار ، بل المؤمنين ، وإذا قال الرسول لهم : أقيموا الصلاة أقاموها ، ويدل على ذلك قوله ( قل لعبادى الذين آمنوا ) . ودفاع العكبرى عن رأى الأخفش غير دقيق لأن الجواب غير مرتب على الأمر ترتباً كاملا وغير لازم له ؛ لأن أمر المؤمنين بالصلاة لا يترتب عليه ( يقيموا الصلاة ) فالمؤمنون درجات ، وربما يقيمها بعضهم ويتكاسل عنها بعض آخر ، كما هو الشأن فى كل مأمور به ، ولذلك أجاب ابن الناظم عن ذلك بقوله[3] : ( بأن الحكم مسند إليهم على

---

(١) الكتاب ١ / ٤٥١ وانظر المقتضب ٢/٨١ .
(٢) التبيان ٢ / ٧١٩ ، وانظر ٣ / ٥٩ ، أمالى الشجرى ٢/١٩٢ .
(٣) فى المغنى ١ / ١٨٦ .

سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ، فيحتمل أن الأصل ( يقم أكثرهم ) ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فارتفع واتصل بالفعل ، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً ، بل المخلصين منهم ، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول ( أقم الصلاة أقامها ) . ودفاعه غير دقيق أيضاً ، فمن أين جاء بقوله ( يقم أكثرهم ) ؟ ولماذا خصص المخلصين فقط ؟ إن المخلصين ليسوا بحاجة إلى تخصيص ، فالأمر فى الآية عام ، وتخصيصه ضياع المعنى .

ثم يقول العكبرى : ( والقول الثانى حكى عن المبرد[1] ، وهو أن التقدير : قل لهم : أقيموا يقيموا ، فـ ( يقيموا ) المصرح به جواب ( أقيموا ) المحذوف ، وحكاه جماعة ، ولم يتعرضوا لإفساده ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما : أن جواب الشرط يخالف الشرط ، إما فى الفعل أو فى الفاعل ، أو فيهما ، فأما إذا كان مثله فى الفعل والفاعل فهو خطأ ، كقولك : قم تقم ، والتقدير على ماذكر فى هذا الوجه : إن يقيموا يقيموا . والوجه الثانى : أن الأمر المقدر للمواجهة ، و ( يقيموا ) على لفظ الغيبة ، وهو خطأ ، إذا كان الفاعل واحد .

والقول الثالث : أنه مجزوم بلام محذوفة ، تقديره : ليقيموا ، فهو أمر مستأنف ، وجاز حذف اللام ؛ لدلالة ( قل ) على الأمر ) .

لقد حكى القول الثالث ، ولم يعترض ، وكأنه لم يحفل بقول الإمام ، وكأنما غلبه قرب المعنى . لقد دخل النحاة بالآيات فى متاهات التأويل ، وصالوا وجالوا ، ولكن المعنى فى النهاية هو الأساس السليم الذى يجب أن تقوم

---

(١) فى المقتضب ٢/٨١ وانظر الكتاب ١/٤٥١ .

القواعد بناء عليه ، وليس بناء على تعليلات اخترعتها عقول الناس ، ثم وقفت منها موقف القداسة ، متجاهلة المعنى السهل القريب — ورحم الله النحاة .

وقد تجرأ إمام الكوفة الكسائي[1] فأجاز إعمال لام الأمر مضمرة ، ولكنها إجازة محدودة ، فقد أجاز ذلك بعد الأمر بالقول ، كقوله تعالى : ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ) أى : ليقيموا ، وليته أجاز مطلقا .

أما ابن مالك الذى عرف بالجرأة واحترام المعنى ، فقد اضطرب كلامه ، ولعل ذلك لأنه وقف حائرا بين كلام الإمام والمعنى ، يقول — فى التسهيل[2] « وتلزم فى النثر فى فعل غير المخاطب مطلقا ، خلافا لمن أجاز حذفها فى نحو : قل له ليفعل » — ثم ذكر فى شرح الكافية أن حذفها وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب : كثير مطرد ، وقليل جائز فى الاختيار ، وقليل مخصوص بالاضطرار قال : فالكثير المطرد بعد أمر بقول ، كقوله تعالى : ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة » ، والقليل الجائز فى الاختيار الحذف بعد قول غير أمر ، كقول الراجز :

قلتُ لبوَّاب لَدَيْهِ دارُها     تأْذَنْ فإنى حَمْوُها وجارُها[3]

---

(١) انظر البحر ٥ / ٤٢٦ ، المخصص ١٧ / ١٤٧ ، الجنى ١٥٥ .

(٢) ص ٢٣٥ .

(٣) من الرجز — قائله : منصور بن مرثد الأسدى ، ويروى « تيذن » بكسر حرف المضارعة ، وقلب الهمزة ياء — حموها ، وحمؤها : أقارب زوجها ، وميمه يجوز فيها الضم والتسكين قبل الواو ، والتسكين قبل الهمزة — انظر الصحاح ٥/٢٠٣٥ ، المغنى ١ / ١٨٧ ، العينى ٤ / ٤٢٤ اللسان «حما» .

أراد : لتأذن ، وليس مضطرا ، لتمكنه من أن يقول : ائذن ، والقليل المخصوص بالاضطرار : الحذف دون تقدم قول ، كقول الشاعر :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن يكن للخير فيك نصيب

لقد وقف المعنى حائراً ينتظر كلمة النحاة ، وهم يذهبون به كل مذهب ، ويمزقونه تمزيقاً بعيداً عن روح اللغة التى نزل القرآن بها ، إن المعنى ينظر إلى تأويلات النحاة فى حيرة وتعجب ، تلك التأويلات التى تجاهلته ، وحملت الكلام فوق مايحتمل . وماذا عليهم لو قالوا : يجوز إعمال لام الأمر مضمرة ؟ وبذلك يحافظون على معانى القرآن الكريم ، دون حاجة إلى متاهات التأويل ، ولاسيما وقد وردت شواهد كثيرة فى الشعر العربى ، لم يجد النحاة مناصا من تقدير لام الأمر فيها ، وإن كان كثير منهم قد حكم عليها بالضرورة أو الشذوذ دون مبرر ، ليتهم حافظوا على المعنى ، واستشهدوا بآيات القرآن الكريم ، فتقدير لام الأمر لا يحتاج إلى تكلف ، وأيضاً المضارع فى الآيات كلها بصيغة الغيبة ، وأمر الغائب كثير ، والغريب أن تأويل النحاة يلجأ إلى تقدير أمر محذوف بصيغة المخاطب ، وجعل المضارع المذكور جوابا ، وذلك ضياع للمعنى ، ويضاف إلى رعاية المعنى فى الآيات السابقة أسباب صناعية تحتم تقدير لام الأمر ، وهى قولهم : ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج ، وقولهم : مايحتاج إلى تقدير حرف أولى مما يحتاج إلى تقدير جملة ، وقولهم : التناسب فى العطف أولى من التخالف ، وقولهم : الحقيقة أولى لأنها لا تحتاج إلى قرائن ، وإذا أمكن الحمل عليها كان أولى ، هذه قواعدهم العامة ، فلماذا لم يضعوها نصب أعينهم عندما حكموا على الشواهد بالشذوذ أو الضرورة ، وحينما لجئوا إلى حمل أساليب القرآن على التقدير والتأويل قسرا ؟ ثم يضاف إلى ما سبق عوامل صناعية فى آية النور وهى « قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ، ولا يبدين

زينتهن إلا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن » وهى : النهى ، ولام الأمر الظاهرة فى « وليضربن » تلك الأسباب تحتم تقدير لام الأمر ليوجد التناسق فى الجمل فتكون كلها فى صورة أمر ونهى ، أما حملها على تقدير أمر محذوف ، يكون المضارع جوابا له فضياع المعنى ، وأما جعلها أمراً فى صورة إخبار فيؤدى إلى عدم التوافق فى العطف ، وأيضا هناك فرق بين الأمر بصيغة « افعل » والأمر بلام الأمر مع المضارع ، فصيغة « افعل » تعنى تنفيذ المأمور به فورا ويتحقق ذلك بالتنفيذ مرة واحدة ، أما الأمر بالمضارع فيعنى الاستمرار ، وهو المطلوب فى الآيات السابقة .

# إضمار حرف الجر

لقد منع النحاة إعمال لام الأمر مضمرة ـ مع أن المعنى يحتم ذلك ـ حملا على منع إعمال حرف الجر مقدراً ، وهذا يجعلنا نتحدث عن حذف حرف الجر، لنرى هل يمتنع إعماله مضمراً ، كما يقول النحاة ؟

لقد قسم المتأخرون من النحاة حذف حرف الجر إلى قسمين :

القسم الأول : حذف مع بقاء الجر ، والقسم الثانى : حذف مع نصب المجرور.

فالقسم الأول نوعان : النوع الأول : حكم النحاة بأنه قياسى ، وقد جمعوه فى أربعة عشر موضعا[1] :

الموضع الأول : لفظ الجلالة فى القسم مع التعويض بالهمزة ، أو « ها » ، يقول سيبويه[2] : « باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو ، وذلك قولك : إى ها الله ذا ، تثبت ألف « ها » لأن الذى بعدها مدغم ؛ ومن العرب من يقول : إى هلَّلهِ ذا ، فيحذف الألف التى بعد الهاء ، ولا يكون فى المقسم ههنا إلا الجر ، لأن قولهم « ها » صار عوضاً من اللفظ بالواو ، فحذفت تخفيفاً على اللسان ، ألا ترى أن « الواو » لا تظهر ههنا ، كما تظهر فى قولك : والله ـ فتركهم الواو ههنا البتة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها « ها » ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : اللهِ لأفعلن ، إذن لأدخلت الواو » .

---

(١) انظر الأشمونى ٢ / ١٧٦ ، الهمع ٢ / ٣٥ .

(٢) فى الكتاب ٢ / ١٤٥ .

ويقول المبرد[1]: « واعلم أن للقسم تعوضات من أدواته تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون فى أدوات القسم ، وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هى عوض منه . . . فمن هذه الحروف « الهاء » التى تكون للتنبيه ، تقول : لا ها اللهِ ذا ، وإن شئت قلت : لا هلله ذا ، فتكون فى موضع « الواو » إذا قلت : لا والله .

فأما قولك : ذا ، فهو الشىء الذى تُقسِم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فحذفت الخبر لعلم السامع به ... ومن هذه الحروف ألف الاستفهام إذا وقعت على الله وحده » .

ويقول الرضى[2]: « ويختص لفظة الله بتعويض « هاء » أو همزة الاستفهام من الجار » .

أما حذف حرف القسم دون تعويض فقد اختلفوا فيه ، يقول سيبويه[3] : « ومن العرب من يقول : اللهِ لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى ، فجاز حيث كثر فى كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف « رب » . . وحذفوا « الواو » كما حذفوا اللامين من قولهم : لاهِ أبوك » هذا مع قوله السابق « وعوضت منها « ها » ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : اللهِ لأفعلن ، إذن لأدخلت الواو » ، وبذلك كان كلامه غامضاً مبهما غير دقيق ، وتلك عادته .

---

(١) فى المقتضب ٢ / ٣٢٠ — ٣٢١

(٢) فى شرح الكافية ٢ / ٣٣٥ - وانظر سر الصناعة ١ / ١٤٩ .

(٣) فى الكتاب ٢ / ١٤٤ .

أما المبرد فيقول[١] : « واعلم أن من العرب من يقول : اللهِ لأفعلن » يريد « الواو » فيحذفها ، وليس هذا بجيد فى القياس ، ولا معروف فى اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين ، وإنما ذكرناه ، لأنه شىء قد قيل ، وليس بجائز عندى ، لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض » ورأيه واضح كل الوضوح .

ويقول الرضى[٢] : « ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض » فضرب بكلام المبرد عرض الحائط .

الثانى : حذف « رب » والتعويض عنها بالواو ، كقول امرىء القيس :

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُوله — علىَّ بأنواع الهموم لِيَبْتَلِى[٣]

وقول رؤبة :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤُهُ — كأنّ لونَ أرضِه سماؤُهُ[٤]

وقول جران العَوْد :

وَبَلْدَةٍ ليس بها أنيسُ — إلا اليعافيرُ وإلا العِيسُ[٥]

---

(١) فى المقتضب ٢ / ٣٣٥ .

(٢) فى جـ ٢ ص ٣٣٥ .

(٣) من الطويل ـ سدوله : جمع سدل : أستاره ـ انظر عدة السالك ٣ / ٧٥ ، مجالس العلماء ص ٢٧٣ ، التصريح ٢ / ٢٢ ، الأشمونى ٢ / ١٧٦ .

(٤) من الرجز ـ مهمه : الصحراء ، أرجاؤه : نواحيه ـ وانظر المغنى ٢/٢٠٠ ، العينى ٤ / ٥٥٧ .

(٥) من الرجز ـ اليعافير جمع يعفور : ولد البقرة الوحشية ، العيس : جمع أعيس أو عيساء : الإبل يخالط بياضها شقرة ـ انظر العينى ٣ / ١٠٧ ، الدرر ١٩٢/١ ، الخزانة ١٥/١٠ ، الكتاب ١٣٣/١ ، ٣٦٥ ، المقتضب ٣١٩/٢ .

أو بعد « الفاء » ، كقول امرىء القيس :

فمثلكِ حُبلى قد طرَقْتُ ومُرْضِعٍ  فألهيتُها عن ذى تمائمَ مُحْوِلِ(١)

وقول المتنخِّل الهذلى :

فحُورٍ قد لهَوْتُ بهن عِينٍ  نواعمَ فى المُروطِ وفى الرِّياطِ(٢)

أو بعد « بل » ، كقول رؤبة :

بل بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ  لا يُشْتَرى كَتَّانُه وجَهْرَمُهْ(٣)

وقوله أيضاً :

بل بَلَدٍ ذِى صُعُدٍ وأصْبابْ  قَطعتُ أخشاهُ بِعَنْسٍ جَوَّابْ(٤)

وقد اختلف النحاة فى عامل الجر بعد هذه الحروف ، فجمهور النحاة على مذهب سيبويه ، وهو أن العامل « رب » محذوفة ، وإنما عملت محذوفة لتقويتها بالحروف الدال عليها(٥) ، يقول ابن مالك : « وليس الجر بالفاء و « بل »

---

(١) من الطويل — طرقت : زرت ليلا ، تمائم : جمع تميمة ، وهى تعويذة تعلق على جبهة الصغير ، محول : ذو حول — انظر الدرر ٢ / ٣٨ ، عدة السالك ٣ / ٧٣ ، الأشمونى ٢/١٧٦ .

(٢) من الوافر — المروط : جمع مرط ، بكسر الميم وسكون الراء ، وهو الثوب من الحرير ، الرياط جمع ريطة : نوع من الثياب — انظر الإنصاف ١ / ٣٨٠ ، ابن يعيش ٢/١١٨ ، العينى ٣/٣٤٩ ، الأشمونى ٢/١٧٦ .

(٣) من الرجز — الفجاج جمع فج : الطريق الواسع ، قتمه : غباره ، جهرمه : بساطه — انظر ابن يعيش ٨/١٠٥ ، المغنى ١/١٣٠ ، الدرر ٢ / ١٣٨ ، شواهد ابن عقيل ١٥٥ .

(٤) من الرجز — صعد : جمع صعود : المرتفع من الأرض ، الأصباب جمع صبب : المنحدر من الأرض ، أخشاه : أخوفه : أفعل تفضيل ، عنس جواب : بعيره انظر الخزانة ١٠/٣٢ ، الأشمونى ٢/١٧٦ ، اللسان « صبب » .

(٥) انظر جواهر الأدب ص ١٩٩ .

بانفاق ، ولا بالواو خلافا للمبرد ومن وافقه[1] » . يشير بذلك إلى رأى المبرد والكوفيين ، يقول المبرد[2] « واحتجوا بإضمار « رب » فى قوله :

وبلدة ليس بها أنيس . . . . . . . .

وليس كما قالوا ، لأن « الواو » بدل من « رب » كما ذكرت لك » ويقول الرضى[3] « وعند الكوفيين والمبرد أنها كانت حرف عطف ، ثم صارت قائمة مقام « رب » جارة بنفسها ، لصيرورتها بمعنى « رب » فلا يقدرون فى نحو « وقاتم الأعماق » معطوفا عليه ، لأن ذلك تعسف » .

أما « الفاء » فيقول ابن هشام[4] « الفاء حرف مهمل خلافا للمبرد فى قوله : إنها خافضة فى نحو : فمثلك حبلى الخ » .

ويقول الإربلى[5] « وذهب جماعة إلى أن الجر بها نفسها ، وساوت بينها وبين واو « رب » فى أن الجر بها لا بـ « رب » محذوفة ، ورجحه أبو حيان قال « لأن البصريين لا يجوزون عمل حرف الجر محذوفا » . أما « بل » فيقول السيوطى «[6] وقيل : الجر بالثلاثة » فقول ابن مالك « وليس الجر « بالفاء » و « بل » باتفاق » غير دقيق ، وكذلك قول الرضى[7] « وأما الفاء ، وبل فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما » هذا وقد سمع الجر بـ « رب » مقدرة دون تعويض فى قول جميل بن معمر العُذْرى :

---

(١) فى التسهيل ١٤٨ .

(٢) فى المقتضب ٢/٣٤٦

(٣) فى شرح الكافية ٢/٣٢٣ . وانظر الإنصاف ١/٣٧٦ ، ٢/٥٢٩ .

(٤) فى المغنى ١/١٣٩ .

(٥) فى جواهر الأدب ٦٠ ، وانظر الارتشاف ٢/٧٢٤ .

(٦) فى الهمع ٢/٣٦

(٧) فى شرح الكافية ٢/٣٢٣

رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ ... كِدتُ أقضى الحياةَ من جَلَلِهْ[1]

وقول أبى الربيس الثعلبى :

مثلِكِ أو خيرٍ تركتُ رَذِيَّةً ... تُقَلِّبُ عينيها إذا طارَ طائرُ[2]

وقد حكم النحاة بأن الجر بـ «رب» دون تعويض شاذ ، ورآه بعضهم قليلا ، يقول ابن مالك[3] « يجر بـ « رب » محذوفة بعد «الفاء » كثيرا وبعد « الواو » أكثر ، وبعد « بل » قليلا ، ومع التجرد أقل » .

الثالث : بعد « كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، نحو : بكم درهمٍ اشتريت هذا الكتاب ؟ أى : بكم من درهمٍ ، وتقدير حرف الجر مذهب جمهور النحاة ، يقول سيبويه[4] « وسألته عن : على كم جذعٍ بيتك مبنى ؟ فقال: القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى « من » ولكنهم حذفوها تخفيفا على اللسان وصارت « على » عوضا منها ، ومثل ذلك : آللهِ لا أفعل » .

---

(١) من الخفيف ـ الرسم : ما بقى من آثار الديار لاصقا بالأرض كالرماد ونحوه، الطلل : ما بقى مرتفعا عن الأرض ، أقضى الحياة : أموت ، من جلله : من أجله ، أو من عظمته ـ انظر الانصاف ١/٣٧٨ ، العينى ٣/٣٣٩ ، الخزانة ١٠/٢٢، الخصائص ١/٢٨٥ ، ابن يعيش ٣/٢٨ ، ٧٩ ، ٨/٥٢ .

(٢) من الطويل ـ ونسب إلى الجون الحرزى ـ ويروى : ومثلك رهبى قد تركت ـ رذية : هزيلة ـ من باب فرح ـ يخاطب ناقته ـ انظر الكتاب ١/٢٩٤ ، ابن يعيش ١/٦، الانصاف ١/٣٧٨ .

(٣) فى التسهيل ١٤٨ .

(٤) فى الكتاب ١/٢٩٣ .

وقد صاغ ذلك ابن مالك قائلا :

وأجـزان تجـره من مضمـرا   إن وليت كم حرف جر مظهرا

ولـكن المبرد يرى تقدير حرف الجر شيئا منكرا ، فيقول[1] « والبصريون يجيزون على قبح : على كم جزع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على « كم » من حروف الخفض دليلا على «من» ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذع؟ و : بكم من رجل ؟ فإن لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف فى أنه لا يجوز الإضمار ، وليس إضمار « من » مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بعد ، وما ذكرت لك حجة من أجازه » .

وهذا لأن « كم » مبنية ، والمبنى عند جمهور النحاة لا يضاف إلى مفرد — على الرغم من قولهم : « أىّ » تبنى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، والمعروف أنها تلزم الإضافة إلى مفرد ، وقالوا أيضا : إنها معربة لأنها لزمت الإضافة لمفرد — وقد تخلص الزجاج من تقدير حرف الجر ومنع الجمهور له ، فجعل « كم » مضافة إلى تمييزها مخالفا بذلك جمهور النحاة[2] ، والغريب أنهم يقولون فى « كم » الخبرية : إنها مضافة إلى تمييزها ، وكأنهم تناسوا قواعدهم العامة ، يقول سيبويه[3] « واعلم أن « كم » فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الـكلام غير منون ، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو : مائتى درهم ، فانجر الدرهم ، لأن التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى « رب » وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذهب » .

---

(١) فى المقتضب ٣/٥٧ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣/٨٠ . الأشمونى ٤/٥٨ .

(٣) فى الـكتاب ١/٢٩٣ .

وكأنه يشير إلى أن إضافتها إلى ما بعدها أمر طارىء ، وذلك لأنها بمنزلة اسم غير منون ، والاسم غير المنون يضاف إلى ما بعده ، وذلك لأن التنوين يمنع الإضافة، ثم شبهها بمائة درهم ، ثم عاد وجعلها بمنزلة «رب» وهو ما أخذه النحاة تمايلا لإضافتها ، وذلك واضح فى قول المبرد[1] « فأما « كم » التى تقع خبرا فمعناها معنى « رب » إلا أنها اسم ، و «رب» حرف » ثم يقول أيضا[2] « فإن قلت : ما بال المستفهَم بها ينتصب ما بعدها ، والتى فى معنى « رب » ينخفض بها ما بعدها ، وكلاهما للعدد ؟ فإن فى هذا قولين : أحدهما : أن التى للخبر لما ضارعت « رب» فى معناها اختير فيها ترك التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلته بعد « رب » وتكون أشبه من العدد : ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته » .

ثم لم يذكر القول الثانى ، ولعله يقصد أن القول الأول : هو كونها بمنزلة « رب» والقول الثانى : هو كونها بمنزلة ثلاثة ومائة ، فكأنها عنده للعدد القليل والكثير .

ولكن ابن الأنبارى خالفهما فقال[3] « فإن قيل : فلم كان ما بعد الاستفهام منصوبا ، وفى الخبر مجرورا ؟ قيل : للفرق بينهما ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للقليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها فى الاستفهام

---

(١) فى المقتضب ٣/٥٧ .
(٢) فى المقتضب ٣/٥٩ .
(٣) فى أسرار العربية ٢١٥ . وانظر ابن يعيش ٤/٢٢٧ . شرح الكافية للرضى ٢/٩٠

منصوباً ، وأما فى الخبر فلا تكون إلا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجر ما بعده ، ولهذا كان ما بعدها مجروراً فى الخبر ، لأنها نقيضة « رب » .

ولست أدرى ماذا يعنى بقوله : نقيضة رب ، مع أن سيبويه جعلها بمنزلة « رب » فإن كان يعنى أن « كم » للتكثير ، و « رب » للتقليل ، فقد جانبه الصواب ، لأن « رب » تستعمل التقليل والتكثير ، ونص سيبويه صريح ، فقد قال[1] : « والموضع الآخر الخبر ، ومعناها معنى « رب » .

ومع هذا فكلام ابن الأنبارى أقرب وأحسن ، ومعنى « رب » موضع خلاف بينهم[2] .

والمهم أن النحاة لم يصلوا بعد إلى تعليل قاطع فى هذه المسألة ، فقد تخلص الفراء من كل ذلك فجعل المجرور بعدها بـ « من » مقدرة[3] ، ويشير المبرد إلى هذا الرأى ثم يرده قائلا[4] : « وقد زعم قوم أنها على كل حال منونة ، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار « من » وهذا بعيد ، لأن الخافض لا يضمر ، إذ كان وما بعده بمنزلة شىء واحد » .

الرابع : أن يكون المجرور بالحرف المحذوف واقعاً فى جواب سؤال مشتمل على حرف جر مثل المحذوف ، نحو : زيدٍ ، فى جواب : بِمَنْ مررتَ ؟ أى : مررتُ بزيد .

---

(١) فى الكتاب ٢/٢٩١

(٢) انظر الخلاف فى شرح الكافية للرضى ٢/٣٢٩ ، الهمع ٢/٢٥

(٣) انظر شرح الأشمونى ٤/٥٧

(٤) فى المقتضب ٣ / ٦١

الخامس : أن يكون المجرور المحذوف منه حرف الجر معطوفاً على اسم مجرور بحرف مثل المحذوف ، نحو قوله تعالى : « إنّ في السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنين * وفي خلقكمُ وما يَبثُّ من دابةٍ آياتٌ لقومٍ يوقنون * واختلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعدَ موتها وتصريفِ الرياح آياتٌ لقوم يعقلون »[1].

فـ ( اختلاف الليل والنهار ) مجرور بحرف جر مقدر ، هو ( في ) والجار والمجرور خبر مقدم ، و ( آيات ) مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة ، وكأن حرف الجر قد حذف لدلالة ما سبق عليه ، أو الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور ، و ( آيات ) معطوفة على ( آيات ) فهو من عطف المفرد ، ولا بد من تقدير ( في ) لئلا تكون الآية من العطف على معمولي عاملين ، وقد قرئت ( آيات ) بالنصب ، ولا بد من تقدير ( في ) أيضاً لنفس السببِ[2] .

والعطف على معمولي عاملين ممنوع عند جمهور النحاة ، ولذلك هربوا منه ، فوجدوا أنفسهم مضطرين إلى إعمال حرف الجر محذوفاً مخالفين بذلك قواعد إمامهم ، ويوضح لنا الزمخشري العطف على معمولي عاملين ، فيقول[3] : « وأما قوله ( واختلاف الليل والنهار آياتٌ لقوم يعقلون ) فمن العطف على معمولي عاملين ، سواء نصبت أو رفعت ، فالعاملان إذا نصبت هما ( إن )

---

(١) الجاثية ٣ — ٥ .

(٢) انظر البيان ٢/٣٦٣ ، التبيان ٢/١١٥٠ ، ابن يعيش ٨/٥٣ ، حاشية الصبان ٢/١٧٧ ، حاشية الجمل ٤/١١٣

(٣) في الكشاف ٣/٥٠٨ ، وانظر البحر ٨/٤١

و ( فى ) أقيمت ( الواو ) مقامهما ، فعملت الجر فى ( اختلاف الليل والنهار ) والنصب فى ( آيات ) . فالعطف على هذا من قبيل عطف مفردين على مفردين ، والآية داخلة فى نطاق التوكيد الموجود فى المعطوف عليه.

ثم يقول : « وإذا رفعت فالعاملان : الابتداء ، و ( فى ) عملا الرفع فى ( آيات ) والجر فى ( اختلاف ) ، وقرأ ابن مسعود ( وفى اختلاف الليل والنهار ) . فهل يعنى أن العطف على الآية الأولى المؤكدة ، وأن ( آيات ) رفعت ، لأن المعطوف على اسم ( إن ) يجوز رفعه ، أو يعنى أن العطف على الآية الثانية غير المؤكدة ؟

ثم تذكر أن سيبويه لا يجيز العطف على معمولى عاملين فحاول أن يجد مخرجا فقال : « فإن قلت : العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لا مقال فيه[1] ، وقد أباه سيبويه ، فما وجه تخريج الآية عنده ؟ قلت : فيه وجهان : أحدهما : أن يكون على إضمار ( فى ) والذى حسنه تقدم ذكره فى الآيتين قبلها ، ويعضده قراءة ابن مسعود » .

وبهذا جعل الآية من العطف على معمولى عامل واحد ، فالجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور ، و ( آيات ) معطوفة على ( لآيات ) وهما معمولان لـ ( إن ) فى قراءة النصب ، أما فى قراءة الرفع فالمعطوف على اسم ( إن ) يجوز رفعه باعتبار محله قبل دخولها ، أو لعله يقصد أن المجرور بـ ( فى ) المقدرة خبر

---

(١) يقول المبرد فى المقتضب ٤ / ١٩٥ : « وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ، وقد قرأ بعض القراء « واختلاف الليل والنهار . . آيات لقوم يعقلون » فعطف على « إن » وعلى « فى » وهذا عندنا غير جائز » .

مقدم ، و ( آيات ) مبتدأ مؤخر ، فيكون من عطف الجمل ، والمهم أنه قدر حرف الجر هروباً من العطف على معمولى عاملين .

ثم يذكر مخرجا آخر فيقول : « الثانى : أن ينتصب ( آيات ) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله ، أو على التكرير ، ورفعها بإضمار ( هى ) .

ويعنى أن ( واختلاف الليل والنهار ) معطوف على خبر ( إن ) أما ( آيات ) فى قراءة النصب فتوكيد لاسم ( إن ) أو منصوب بفعل مقدر تقديره : أخص آيات ، وأما فى قراءة الرفع فخبر لمبتدأ محذوف ، أى : هى آيات ، وكأن الكلام كله جملة واحدة داخلة فى نطاق ( إن ) .

وقد راعى النحاة فى تأويلاتهم القواعد التى وضعها إمامهم ، وقد وجدوا أنفسهم بين تأويلين ممنوعين ، فالعطف على معمولى عاملين ممنوع ، وتقدير حرف الجر ممنوع ، والمهم أن النحاة قد اضطروا إلى إعمال حرف الجر محذوفاً ، فهو أسهل عندهم من العطف على معمولى عاملين ، والغريب أن تأويلاتهم تدور فى نطاق القواعد ، وليس فى نطاق المعنى ، فلا أرى معنى لقول الزمخشرى ( آيات ) نصب على الاختصاص » والمعروف أن الاختصاص جملة تذكر بعد عموم فأين هذا العموم ؟ وأن الاختصاص بيان بعد إبهام ، فأين هذا الإبهام ؟ وما الداعى إلى تقدير جملة ، ليس الكلام بحاجة إليها ، ولا يقتضيها المعنى ؟ وليس بشىء قوله ( آيات ) نصب على التكرير » .

فالتكرير من قبيل التوكيد اللفظى ، والتوكيد اللفظى زائد عن أصل المعنى ، والمعنى يحتاج إلى ( آيات ) ولا يستغنى عنها ، فالمؤمنون لهم آيات ، والموقنون لهم آيات ، والعاقلون لهم آيات ، فكيف يلغى الزمخشرى التفصيل الموجود

فى الآيات ، وأيضاً من قواعدهم : يقدم التوكيد اللفظى على عطف النسق ، وهنا العطف جاء أولا ، وهذا يعنى أن ( آيات ) ليست توكيد لفظياً ؟. إن المعنى يحتم — فيما أرى — أن يكون ( وفى خلقكم ) معطوفاً على خبر ( إن ) المقدم ، و ( آيات ) فى قراءة النصب معطوفا على اسمها المؤخر ، و ( اختلاف ) مجروراً بحرف مقدر ، والجار والمجرور معطوفا على خبر ( إن ) ، و ( آيات ) معطوفا على اسمها ، لأنها فى قراءة ابن مسعود ( وفى اختلاف الليل ) وكذلك فى قراءة الرفع ، لأن المعطوف على اسم ( إن ) يجوز رفعه ، وذلك لأن التوافق فى القراءات معنى أولى من التخالف ، وقراءة النصب تحتم العطف على معمولى (إن) فيحسن أن تكون قراءة الرفع مثلها ، فالمعنى : إن فى السموات والأرض لآيات للمؤمنين ، وإن فى خلقكم آيات لقوم يوقنون ، وإن فى اختلاف الليل والنهار آيات لقوم يعقلون . ولكن الزمخشرى يحاول جاهداً أن يهرب من العطف على معمولى عاملين ، فيجد نفسه أمام تقدير حرف الجر ، فيحاول أن يبتعد عنه فيلجأ إلى تأويلات تفسد المعنى ، وكان الأجدر به — وهو رجل بلاغة — أن يراعى المعنى فى تقديره ، ولو تركز بحثه حول سر ذكر حرف الجر ، وسر حذفه لكان أجدى .

ومنه قول الشاعر :

أَخْلِقْ بذى الصبر أن يحظَى بحاجته

وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبواب أن يَلِجَا(١)

أى : وبمدمن القرع ، وذلك لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين .

---

(١) من البسيط — مجهول . انظر الأشمونى وحاشية الصبان ٢ / ١٧٧ .

والمعمولان هما : ذى الصبر ، وأن يحظى ، والعاملان هما : الباء ، وأخلق ، وهذا إذا جعلنا ( أن يحظى ) هو المتعجب منه ، و (بذى الصبر) جارا ومجرورا متعلقا بـ ( أخلق ) . أما إذا جعلنا ( بذى الصبر ) المتعجب منه و ( أن يحظى ) بدل اشتمال فلا يلزم تقدير ( الباء ) لأنه حينئذ يكون من العطف على معمولى عامل واحد بناء على أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، ولكن إذا جرينا على أن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه لزم أيضاً تقدير ( الباء ) فى مدمن .

السادس : أن يكون المجرور – الذى حذف منه حرف الجر – معطوفا على مجرور بمثل الحرف المحذوف ، وحرف العطف منفصل بـ ( لا ) ، كقول الشاعر :

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أن يَهْجُرا     وَلا حبيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرا(١)

أى : ولا لحبيب رأفة ، وقد اضطر النحاة إلى تقدير حرف الجر هروباً من العطف على معمولى عاملين ، والعاملان هما : حرف الجر والابتداء .

السابع : أن يكون المجرور معطوفا على مجرور بمثل الحرف المحذوف ، وحرف العطف منفصل بـ ( لو ) كقول الشاعر :

متى عُذْتُمُ بنـــــا     وَلو فِئَةٍ مِنَّا

كُفِيتُمْ وَلم تَخْشَوْا هَوَانا وَلا وَهْنا(٢)

---

(١) من الرجز – مجهول . انظر العينى ٣/٣٥٣ ، الهمع ٢/٣٧ ، الدرر ٢/٤٠ ، الأشمونى ٢ / ١٧٦ .

(٢) من الطويل – مجهول . انظر الهمع ٢ / ٣٧ ، الدرر ٢ / ٤٠ ، الأشمونى ٢ / ١٧٦ .

أى : ولو عذتم بفئة منا ، ولم يعطف على « نا » مباشرة ، لأن العطف على الضمير المجرور المتصل يحتاج إلى تكرير حرف الجر مع المعطوف ، وأيضا «لو» لا تدخل على مفرد ، وإنما تدخل على جملة .

الثامن : أن يكون المجرور مقرونا بهمزة استفهام بعد كلام فيه مجرور بحرف مثل المحذوف ، نحو : أزيدِ بنِ عمرٍو ؟ استفهاما لمن قال : مررت بزيد ، أى : أبزيد بن عمرو ؟ .

التاسع : أن يكون المجرور واقعا بعد « هلاّ » بعد كلام فيه مجرور بحرف جر مثل المحذوف ، نحو : هلا دينارٍ ، لمن قال : جئت بدرهم ، أى : هلا جئت بدينار .

العاشر : أن يكون المجرور واقعا بعد «إن» الشرطية ، وقد سبقها كلام فيه مجرور بمثل الحرف المحذوف ، نحو : سلم على أيهم أفضل ، إن زيد وإن عمرو ، أى : إن تسلم على زيد ، وإن تسلم على عمرو .

الحادى عشر : أن يكون المجرور واقعا بعد فاء الجزاء المسبوقة بمجرور بمثل الحرف المحذوف ، نحو : مررت برجل صالح ، إلا صالحٍ فطالح ، أى : إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح .

الثانى عشر : مع « أنّ » و « أنْ » نحو : عجبت أنك قائم ، وعجبت أن قمت ، وهذا عند من رأى أن موضع المصدر جر بالحرف المقدر ، أما من رأى أن المصدر منصوب على نزع الخافض فلا يكون من هذه المواضع ، يقول المبرد[1] « وكذلك كل خافض فى موضع نصب ، إذا حذف منه وصل الفعل فعمل فيما بعده » .

---

(١) فى المقتضب ٢/٣٢٠ ، وانظر الكتاب ٣/١٤٤

الثالث عشر : حذف لام التعليل إذا جرت « كى » وصلتها ، نحو : جئت كى تكرمنى ، أى : جئت لإكرامك إياى ، وهذا إذا جعلنا « كى » مصدرية ناصبة ، أما إذا جعلناها حرف جر ، فالناصب « أن » مقدرة والمصدر المؤول مجرور بها[1] .

الرابع عشر : المعطوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » إذا كان صالحا لدخول حرف الجر ، أى : نكرة ، كقول زُهير ابن أبى سُلْمى :

بدالىَ أنى لستُ مُدْرِكَ ما مضَى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائياً[2]

فى رواية جر « سابق » أى : وسابق ، فـ « سابق » مجرور لفظا بالباء الزائدة المحذوفة ، منصوب تقديرا ؛ لأنه معطوف على « مدرك » .

وقد حمله جمهور النحاة على العطف على التوهم ، أو الحمل على المعنى ، مع أنهما ليسا قياسيين ، وذلك للهروب من تقدير حرف الجر ، يقول سيبويه[3] «وسألت الخليل عن قول الله عز وجل « فأصدَّقَ وأكنْ من الصالحين[4] » فقال : هذا كقول زهير : بدالى الخ ، فإنما جروا هذا ، لأن الأول قد تدخله « الباء » فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله

---

(١) انظر الانصاف ٢/٥٧٠ ، أوضح المسالك ٤/١٥٠

(٢) من الطويل ـ ونسب لابن صرمة الانصارى ، ولابن رواحة ـ انظر الكتاب ١/٤٥٢ ، الخصائص ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، ابن يعيش ٢/٥٢ ، ٧/٥٦ ، ٨/٦٩ ، العينى ٢/٣٦٧ ، ٣/٢٥١ ، الخزانة ٩/١٠٢ .

(٣) فى الكتاب ١/٤٥٢ .

(٤) المنافقون ١٠ .

قد يكون جزما ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثانى : وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا » .

ويوضح الأعلم قائلا «حمل قوله « ولاسابق » على معنى «الباء» فى«مدرك» ؛ لأن معناه : لست بمدرك « فتوهم الباء ، وحمل عليها » . وهذا يعنى أن «سابق» مجرور لعطفه على مجرور . وكلامه لامعنى له ، فالمعروف أن « الباء » الزائدة تفيد توكيد مضمون الكلام ، وليس الأسلوب بحاجة إليه ، فقوله « لست مدرك ما مضى » حقيقة لا تحتاج إلى توكيد ، فالمعروف أن « ليس » لنفى الحال ، فكأنه يقول : لا أدرك الآن ما مضى، والكلام بهذا الشكل لايحتاج إلى توكيد ، فليس المعنى : لست بمدرك ، كما يقول ، وليست الباء متوهمة ، فلم يخطر ذلك ببال الشاعر أبدا ، فإن إدراك ما مضى لا سبيل إليه ، أما قوله « ولا سابق شيئا » فأسلوب بين بين ، فعدم ذكر الباء إشارة إلى أنه ليس بحاجة إلى توكيد ، وذكر الكسرة إشارة إلى رائحة من التوكيد ، فالشىء إذا كان جائيا فهناك احتمال أن يدركه الانسان وألا يدركه، ولذلك عبر الشاعر فى الشطر الأول بالماضى ، أما فى الشطر الثانى فقد عبر باسم الفاعل الدال على المستقبل ، والمستقبل لا يستطيع الانسان أن يحكم عليه حكما مؤكدا ، أو حكما يقينا ، ويشبه ذلك قول الشاعر :

ما فاتَ ماتَ والمؤمَّلُ غيب     ولك الساعةُ التى أنتَ فيها

فتوهم « الباء » فى «مدرك» إفساد للمعنى ، وتحميل للكلام فوق ما يحتمل، والغريب أن النحاة قد تداولوا كلام إمامهم ، وكأنه حقيقة لا تقبل الشك ، يقو ابن جنى [1] « لأن هذا موضع يحسن فيه « لست بمدرك ما مضى» وكلامه منصب على الناحية اللفظية ، فإن من قواعد النحاة : تزاد الباء فى خبر «ليس»

---

(١) فى الخصائص ٢ / ٤٢٤ .

ولكن قد فاتهم أن يضيفوا على هذه القاعدة: إذا كان المقام يقتضى توكيدا ه فاستحسان « الباء » فى خبر « ليس » مطلقا غير سديد .

وربما كان أغرب ما نقل فى هذا الشاهد قول ابن الأنبارى[1] « فجر « سابق » توهما أنه قال : لست بمدرك ما مضى» فعطف عليه بالجر ، وإن كان منصوبا ، وهذا لأن العربى قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه » . فهل زهير استهواه ضرب من الغلط ، أو قواعد النحاة هى الغلط ؟ .

ويبدو أن النحاة قد اضطربت كلمتهم حول العطف على التوهم ، فإذا كان ابن الأنبارى قد نقل أنه غلط وغير قياسى فإن ابن هشام يقول[2] العطف على التوهم،نحو:ليس زيد قائما ولا قاعدٍ ـ بالخفض ـ على توهم دخول الباء فى الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير : بدا الخ ، وقول الآخر :

ما الحازمُ الشهمُ مقداما ولا بطلٍ  إن لم يكن للهوى بالحق غلّابا[3]

ولم يحسن قول الآخر :

وما كنتُ ذا نَيرب فيهمُ  ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ[4]

لقلة دخول الباء على خبر « كان » بخلاف خبرى « ليس » و « ما » . وقد تخلص المبرد من تقدير حرف الجر على التوهم ؛ لأن حروف الخفض لا تضمر

---

(١) فى الانصاف ٢/٥٦٥ .  (٢) فى المغنى ٢/٩٦ .

(٣) من البسيط ـ مجهول ـ وانظر الهمع ٢/١٤٢ ، الدرر ٢/١٩٦ .

(٤) من المتقارب ـ مجهول ـ ذانيرب : ذا شر ونميمة ، منمش : مفسد . منمل : نمام ـ انظر الهمع ٢/١٤٢ ، الدرر ٢/١٩٦ ، اللسان « نمش » .

وتعمل ، والرواية عنده « ولا سابقا » أو « ولا سابق شىء ، وقد روى أيضا «ولا سابقٌ شيئا »[1] .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة قول الأحوص اليربوعى :

مشائيمُ ليسُوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببَيْنٍ غرابُها[2]

أى : ولا بناعب ، أو : ليسوا بمصلحين ولا ناعب ـ على التوهم .

وقول الشاعر :

أجدَّكَ لستَ الدهرَ رائىَ رامةٍ
ولا عاقلٍ إلا وأنتَ جَنيبُ
ولا مُصْعِدٍ فى المُصْعِدينَ لِمَنْعِجٍ
ولا هابطٍ ما عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ[3]

أى : ولا بمصعد ولا هابطٍ .

وقول عبد الله بن الدُّمَيْنة :

أحقا عبادَ الله أن لَسْتُ صاعداً
ولا هابطـــا إلا علىَّ رَقيبُ

---

(١) انظر الخزانة ٩ / ١٠٤ .

(٢) من الطويل ـ انظر الكتاب ١/٨٣ ، ١٥٤ ، ٤١٨ ، الخصائص ٢/٣٥٤ ، الإنصاف ١/١٩٣ ، ابن يعيش ٢/٥٢ ، ٥/٦٨ ، ٧/٥٧ ، ٨/٦٩ ، الأشمونى ٢/١٧٨ الخزانة ٤ / ١٥٨ .

(٣) من الطويل ـ مجهول ـ رامة وعاقل ومنعج وشطيب : أسماء أماكن ـ انظر الإنصاف ١/١٩١ .

ولا سالكٍ وَحْدِى ولا فى جماعة
من الناس إلا قيلَ : أنتَ مُريب »[1]

أى : ولا بسالك وحدى .

وهذه الشواهد كلها خطأ ـ كما يقول النحاة .

وقد جمع ابن مالك ما يجوز جره بحرف محذوف قائلا[2] : « ويجر بغير ( رب ) أيضاً محذوفاً فى جواب ما تضمن مثله ، أو فى معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بـ ( لا ) أو ( لو ) أو فى مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة، أو ( هلا ) أو ( إن ) أو ( الفاء ) الجزائيتين » ثم عقب بقوله : « ويقاس على جميعها ، خلافاً للفراء فى جواب نحو : بمن مررت ؟ » . ثم يقول : « وقد يجر بغير ما ذكر محذوفاً ، ولا يقاس معه إلا على ما ذكر فى باب ( كم ) و ( كان ) و ( لا ) المشبهة بـ ( إنّ ) وما يذكر فى باب القسم » .

## النوع الثانى

وهو الحذف مع بقاء الجر ـ غير المواضع السابقة ، وهو النوع الذى حكم النحاة بأنه شاذ ، ومنه قول رؤبة ـ وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ ـ قال : خيرٍ عافاك الله ، أى : على خير أو بخير » يقول ابن جنى[3] : « وكان رؤبة ـ إذا

---

(١) من الطويل ونسب لمجنون ليلى ويوجد فى ديوانه انظر الإنصاف ١/١٩٤، الأشمونى ٢ / ١٧٨ .

(٢) فى التسهيل ص ١٤٨ – ١٤٩ .

(٣) فى الخصائص ١/٢٨٥ ، وانظر سر الصناعة ١ / ١٤٩ ، ابن يعيش ٧ / ٧٩ ، الكامل ٦/١٥٥ ، أوضح المسالك ٣/٧٩ .

قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله ، أى : بخير ، بحذف الباء ، لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بها » . وقد قال ذلك فى « باب فى أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه » . وهنا تمنع الصناعة اللفظية حذف حرف الجر ؛ فقد قال قبل ذلك[1] : « وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الإعراب ، حتى لا يشذ شىء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسر نحو قولهم: ضربت زيداً سوطاً ، أن معناه : ضربت زيداً ضربة بسوط ، وهو لا شك كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى : ضربته ضربة سوط ، ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف ، ولو ذهبت تتأول : ضربته سوطا ، على أن تقدير إعرابه : ضربته بسوط ، كما أن معناه كذلك ، للزمك أن تقدر أنك حذفت « الباء » كما تحذف حرف الجر فى نحو قوله : أمرتك الخير ، وأستغفر الله ذنبا ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ، أى : ضربة سوط ، ومعناه : ضربة بسوط ، فهذا لعمرى معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف » . والغريب أنه يقول : « ومعناه : ضربة بسوط » ثم تمنع الصناعة النحوية إعمال حرف الجر مضمراً ، فيحاول أن يلتمس إعراباً ترضى عنه الصناعة ، فيجعله على حذف مضاف .

وأغرب من هذا قوله[2] : « وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهى قوله سبحانه : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام »[3] ليست هذه

---

(١) فى الخصائص ١ / ٢٨٤ .     (٢) ف ١ / ٢٨٥ .

(٣) النساء ١ .

القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس[1] ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل « الأرحام » على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية ، حتى كأني قلت « وبالأرحام » ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك : بِمَنْ تمرُرْ أمرُرْ ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم تقل : أمرر به ، ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما » .

فإنه في قراءة حمزة لجأ إلى تقدير حرف الجر ، وجعل حذفه شبيها بحذفه في نحو: بمنْ تمرُرْ أمرُرْ، ومعنى هذا أنه يراه قياسيا ،مع أنه قد منعه قبل ذلك ولجأ إلى حذف المضاف هروبا من تقدير حرف الجر، أليس كلام ابن جني مضطربا؟

ومن شواهد ذلك قول الفرزدق :

إذا قيـلَ : أيُّ الناس شَرُّ قَبيلة
أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكف الأصابعُ[2]

أي : إلى كليب ، وقد روى بالنصب ، كما روى بالرفع .

وقول الشاعر :

وكريمةٍ من آل قيسَ أَلَفْتُهُ     حتى تَبَذَّخَ فارتقى الأعلامِ[3]

أي : إلى الأعلام .

(١) المبرد في الكامل ٦/١٥٥ يقول «وقرأ حمزة بجر الأرحام ، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر » .

(٢) من الطويل ـ كليب : قبيلة ـ انظر الخزانة ٩/١١٣، ١٠/٤١ ، العيني ٢/٥٤٢، ٣/٣٥٤ ، التصريح ١/٣١٢ الدرر ٢/٦٧ . الأشموني ٢/٩٠

(٣) من الكامل ـ مجهول ـ انظر العيني ٣/٣٤١ ، الهمع ٢/٣٦ ، الدرر ٢/٦٧ ، الأشموني ٢/٢٣٤

فحروف الجر قد عمل مضمرا فى مواضع كثيرة رآها المتأخرون من النحاة قياسية ، ومواضع حكم المتقدمون والمتأخرون بأنها شاذة ، فحمل لام الأمر على حرف الجر لا معنى له ، وكان سيبويه غير دقيق حين قال[1] « وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل فى الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثم قبح » .

وكان المبرد غير موفق حين قال[2] « لأن الخافض لا يضمر ؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شىء واحد » وحين قال[3] « لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض » وحين قال[4] « ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتى منه بدل » . ويقصد بالبدل ما ينوب عن « واو » القسم حين تحذف ، أى : الهمزة أو « هاء » التنبيه .

---

(١) فى الكتاب ١ / ٢٩٣

(٢) فى المقتضب ٩١/٢ .

(٣) فى المقتضب ٣٣٥/٢ .

(٤) فى المقتضب ٢ / ٣٤٧ .

## القسم الثانى

وهو حذف حرف الجر مع نصب المجرور ، وهو مايسمى بالحذف والإيصال نوعان أيضا :

النوع الأول : قياسى ، وله موضعان :

الموضوع الأول : الحذف مع « أنْ » و « أنّ » و « كى » عند من رأى أن محل المصدر النصب ، وهو رأى جمهور النحاة ، يقول الزجاج[1] ـ فى قوله تعالى : « فإن طلّقها فلا جناحَ عليهما أنْ يَتَرَاجعا »[2] ـ : وموضع « أن » نصب ، المعنى : لا إثمان فى أن يتراجعا ، فلما سقطت « فى » وصل معنى الفعل فنصب ، ويجيز الخليل أن يكون موضع « أن » خفضا على إسقاط « فى » ومعنى إرادتها فى الكلام ، وكذلك قال الكسائى ، والذى قالاه صواب ، لأن « أن » يقع فيها الحذف ، ويكون جملها موصولة عوضا مما حذف ، ألا ترى أنك لو قلت : لاجناح عليهما الرجوع لم يصلح ، والحذف مع «أن» سائغ ، فلهذا أجاز الخليل وغيره أن يكون موضع جر على إرادة « فى » .

ويشترط النحاة عدم اللبس عند الحذف ، يقول ابن مالك[3] « واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع « أن » و « أن » محكوما على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافا للخليل والكسائى ، ولا يعامل بذلك ـ لتعين الجار ـ غيرهما ، خلافا للأخفش الأصغر ، وحملوا عليهما المصدر الصريح .

---

(١) فى معانى القرآن ١/٣٠٢ ـ وانظر ١/٦٨

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٠ .

(٣) فى التسهيل ٨٣

الموضع الثانى : فى أساليب القسم إذا حذف فعل القسم وحرف الجر[١] ، يقول سيبويه[٢] « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب « حقا » إذا قلت : إنك ذاهب حقا ، فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق ، ويجر بحروف الإضافة كما يجر « حق » إذا قلت : إنك ذاهب بحق ، وذلك قولك : اللهَ لأفعلن » .

وحرف القسم المقدر هنا هو «الباء» لأنها أصل حروف القسم. ومن شواهد حذف « الباء » قول ذى الرمة :

ألا رُبَّ مَن قَلْبِى لهُ ـ اللهَ ـ ناصحٌ
ومَنْ قَلْبُهُ لى فى الظِّبَاء السوانحِ[٣]

أى : ألا رب من قلبى له ناصح أحلف بالله .

وقول امرىء القيس :

فقلت : يمينَ اللهَ أبرحُ قاعدا
ولو قطعوا رأسى لديكِ وأوْصالى[٤]

---

(١) انظر التسهيل ١٥٠ ، المخصص ١٣/١١١ .

(٢) فى الكتاب ٢/٤٤ ، وانظر المقتضب ٢/٣٢٠ ، ٣٢٦ .

(٣) من الطويل ـ السوانح جمع سانح وهو ما جاء عن يمين الرامى فلا يمكنه رميه حتى ينحرف له ، فيتشاءم به ، ومن العرب من يتيمن به لأخذه فى اليامن ـــ انظر الكتاب ١/٣٧١ ، ٢/١٤٤ ، المخصص ١٣/١١١ .

(٤) من الطويل ـ أوصالى جمع وصل ـ بضم الواو وكسرها ـ المفاصل أو مجتمع العظام ـ انظر الكتاب ٢/١٤٧ ، المقتضب ٢/٣٢٦ ، الشجرى ١/٣٦٩ ، ابن يعيش ٧/١١٠ ، ٨/٣٧ ، ٩/١٠٤ ، الخزانة ١٠/٤٣ ، العينى ٢/١٣ ، الدرر ٢/٤٣ ، المخصص ١٣/١١٥ .

أى : أقسم بيمين الله لا أبرح قاعدا ، ويروى برفع « يمين » أيضا .

وقوله :

إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُه بلحم فذاكَ - أمانةَ اللهِ - الثَّرِيدُ[1]

أى : فذاك الثريد أحلف بأمانة الله ويروى برفع «أمانة الله أيضا» .

ويرى ابن السراج إضمار فعل متعد ، فيكون المنصوب مفعولا به ، ويرد ابن يعيش ذلك قائلا[2] «والوجه الأول ؛ لأنك إذا أضمرت فعلا متعديا لا يكون من هذا الباب» .

## النوع الثانى

من الحذف مع نصب المجرور - وهو غير المصدر المؤول ، وغير أساليب القسم ، وقد قسمه النحاة إلى قسمين ، والواقع أنه لا معنى لهذا التقسيم ، فكل ما ورد من هذا النوع موقوف على السماع ، ولا يقاس عليه .

القسم الأول : وارد فى السعة ، أى : ورد فى النثر ، كما ورد فى الشعر ، وهو ما يمكن أن يسمى « باب نصح وشكر » وأعنى به الأفعال التى سمعت متعدية إلى مفعول واحد بحرف الجر تارة ، وبحذفه تارة أخرى . وأيضا ما يمكن أن يسمى « باب أمر » وهو كل فعل سمع متعديا إلى مفعولين ، أحدهما بحرف الجر ، كما سمع بدون حرف الجر .

فأما « باب نصح » فنحو : نصحته ، وشكرته ، ونصحت له وشكرت له ،

---

(١) من الوافر - مجهول - تأدمه : تخلطه - انظر الكتاب ١/٤٣٤ ، ٢/١٤٤ ، ابن يعيش ٩/١٠٤ ، اللسان : أدم ، المخصص ١٣/١١١ .

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩/١٠٤ .

وهذا مبنى على أنهما لازمان ، يقول ابن السكيت[1] « وتقول : نصحت لك ، وشكرت لك ، فهذه اللغة الفصيحة ، قال الله عز وجل « أنِ اشْكُرْ لى ولوالدَيْكَ[2] » وقال فى موضع آخر — « وأنْصَحُ لكم[3] » ، ونصحتك وشكرتك لغة ، قال النابغة الذبيانى :

نصحتُ بنى عوْف فلم يتقبّلوا
رسولى ولم تنجحْ لَدَيْهِمْ رسائلى[4]

أما ابن السيد فيقول[5] « يتوهم كثير من أهل هذه الصناعة أن دخول « اللام » ههنا كخروجها ، كما توهم ابن قتيبة ، ويعقوب ، ومن كتبه نقل ابن قتيبة ما ضمنه هذا الباب ، وليس كذلك ، لأنك إذا قلت : شكرت زيدا ، فالفعل متعد إلى مفعول واحد ، وإذا قلت : شكرت لزيد ، صار بدخول « اللام » متعديا إلى مفعولين ، لأن المعنى : شكرت لزيد فعله ، وإنما يترك ذلك « الفعل » اختصارا ، ويدلك على ظهور المفعول قول الشاعر :

شكرتُ لكم آلاءكم وبلاءكم
وما ضاع معروف يكافئُه شُكْرُ

وذكر ابن درستويه أن « نصحت زيدا ، ونصحت لزيد » من هذا الباب ، وأن « اللام » إنما تدخله لتعديه إلى مفعول آخر ، وأنهم إذا قالوا : نصحت

---

(١) فى الاقتضاب ٢/٣٠٨ . (٢) لقمان ١٤ .
(٣) الأعراف ٦٢ .
(٤) من الطويل — ويروى « وصاتى » فى مكان — رسولى — ، — وسائلى — فى مكان — رسائلى — وانظر الشجرى ١/٣٦٢ ، ديوانه ١٤٣
(٥) فى الاقتضاب ٢/٣٠٨ .

لزيد ، فإنما يريدون : نصحت لزيد رأيى ، أو مشورتى ، فيترك ذكر المفعول اختصارا ، كما يتركون ذكره فى قولهم : شكرت لزيد » .

أما المبرد فجعل هذه الأفعال مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى ، يقول[١] « هـذا كقولك : عبد الله نصحت له ، ونصحته ، وخشَّنْتُ صدرَه ، وخشنت بصدره ، فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل » .

وبذلك تخلص من مشكلة حذف حرف الجر .

أما الزمخشري فجعل ( نصح ) متعديا بنفسه ، وجعل اللام زائدة ، يقول[٢] « يقال : نصحته ، ونصحت له ، وفى زيادة ( اللام ) مبالغة ودلالة على إمحاض النصيحة ، وأنها وقعت خالصة للمنصوح له مقصودا بها جانبه ، لا غير ) . وقد أخذ الرضى برأيه[٣] . وجعل اللام زائدة غير دقيق ، فالزيادة خروج عن الأصل وقد لجأ إليها النحاة مضطرين ، فإذا كان الحمل على الأصل ممكنا كان أولى ، والحمل على الأصل هنا سهل ميسور .

ومثل ( نصح ، وشكر ) قولهم : ذهبت الشامَ ، ودخلت البيتَ ، أى : تعدى « ذهب » إلى ( الشام ) فقط ، يقول ابن الشجرى[٤] « ومما حذفوا منه ( إلى ) قولهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، ولم يستعملوا « ذهبت » بغير ( إلى ) إلا للشام ، وليس كذلك ( دخلت ) بل هو مطرد فى جميع الأمكنة ، نحو : دخلت المسجد ، ودخلت السوق ) .

والسبب فى هذه المشكلة أن هذين الفعلين لازمان ، وأن (الشام) و (البيت)

---

(١) فى المقتضب ٤/٣٣٨ .
(٢) فى الكشاف ٢/٨٥ .
(٣) انظر شرح الكافية ٢/٢٧٣ .
(٤) فى الأمالى ١/٣٦٧ .

لمكان غير مبهم ، فنصبهما على حذف حرف الجر مشكل ، ونصبهما على المفعولية مشكل ، ونصبهما على الظرفية مشكل ، فقد وضع النحاة قاعدة تتمثل فى قول ابن مالك :

وكل وقت قابل ذاك وما  يقبله المكان إلا مبهما

فالمكان غير المبهم يجب جره بـ ( فى ) أو ما يشبهها من حروف الجر ، فإذا سمع عن العرب نصب المكان غير المبهم قامت قيامة النحاة مقتدين بإمامهم حيث يقول[1] «وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، شبهه بالمبهم ، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ، لأنه ليس فى ( ذهب ) دليل على ( الشام ) وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل : ذهبت الشام ، دخلت البيت ) .

ورأيه صريح فى أنهما منصوبان على الظرفية شذوذا ، ومع هذا يقول ابن الشجرى[2] « فمذهب سيبويه أن (البيت ) ينتصب بتقدير حذف الخافض، وخالفه فى ذلك أبو عمر الجرمى ، فزعم أن (البيت) مفعول به ، مثله فى قولك: بنيت البيت ، واحتج أبو على لمذهب سيبويه بأن نظير ( دخلت ) ونقيضه لا يصلان إلى المفعول إلا بالخافض » .

ولست أدرى من أين جاء بهذا الكلام ؟ ثم تتوالى أقوال النحاة وراء إمامهم ، فقد قال « وهذا شاذ » يقول ابن يعيش[3] « ومثل دخلت البيت : ذهبت الشام ، أمرهما واحد ؛ ولا يقاس عليهما غيرهما لقلة ما جاء من ذلك » .

---

(١) فى الكتاب ١/١٥ - ١٦ .
(٢) فى الأمالى ١/٣٦٨ .
(٣) فى شرح المفصل ٧/٦٣
(٤) فى أوضح المسالك ٢/٢٣٥ .

وخرج علينا النحاة بشيء يسمى « التوسع » يقول ابن هشام[1] : « نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ، فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدى الأفعال إلى ( الدار ) و ( البيت ) على معنى ( فى ) لا تقول : صليت الدار ، ولا : نمت البيت » .

والأصل فى هذا المسمى بالتوسع قول المبرد[2] : « واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء ، فتقول : يومُ الجمعة قمته ، فى موضع ( قمت فيه ) والفرسخُ سرته ، ومكانُكم جلسته ، وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأنا به ، لأنها مفعول فيها ، وليست مفعولا به ، وإنما هذا على حذف حروف الإضافة » .

وما هذا التوسع إلا محاولة للخروج من مأزق ، وهو مخالفة القياس الذى وضعه النحاة ، ثم أرغموا كلام العرب على الخضوع له ، ولكنه مع هذا لا يعدو أن يكون من قبيل الشذوذ أو الضرورة ، فالمبرد ينكر كل الإنكار إضمار حرف الجر ، ومع هذا يرى إضمارها مع ضمائر الظروف فقط .

ويتضح ذلك فى قوله[3] : « فهذه الظروف من الزمان والمكان ما كان يقع منها معرفة ونكرة ، ويتصرف ، فهو كزيد وعمرو ، يجوز أن تجعله فاعلا ومفعولا مصححا ، وعلى السَّعَة ، فأما المصحّح فنحو قولك : شهدت يومَ الجمعة ، ووافيت يومَ السبت ويومَ الأحد ، وقاسيت يوماً طويلا . وأما على السَّعَة فقولك : يومَ الجمعة ضربته زيداً ، تريد : ضربت فيه زيداً ، فأوصلت الفعل إليه » .

وذلك لأن القياس يقتضى أن تدخل « فى » على الضمير العائد على ظرف ،

---

(١) فى أوضح المسالك ٢/٢٣٥

(٢) فى المقتضب ٤/٣٣٠ .

(٣) فى المقتضب ٤/٣٣٢ .

ولذلك نراه يخالف سيبويه فيقول[1] : « فأما دخلت البيت ، فإن البيت مفعول ، تقول : البيت دخلته ، فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ، ونصحته ، وخشّنتُ صدره ، وخشنت بصدره ، فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل ، كما تقول : نبئت زيداً يقول ذاك ، ونبئت عن زيد ، فيكون ( نبئت زيداً ) مثل ( أعلمت زيداً ) و ( نبئت عن زيد ) مثل ( خبرت عن زيد ) ألا ترى أن ( دخلت ) إنما هو عمل فعلته وأوصلته إلى ( الدار ) لا يتقدم منه ما كان مثل الدار ، تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت ، قال الله عز وجل : « لَتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ إنْ شاء اللهُ »[2] فهو فى التعدى كقولك : عَمَرْتُ الدارَ ، وهدمتُ الدار ، وأصلحت الدار ، لأنه فعل وصل منك إليها ، مثل : ضربت زيداً ، فعلى هذا تجرى هذه الأفعال فى المخصوص والمبهم » .

وكلام المبرد أساسه أنه لا يرى تقدير حروف الجر أبدا — على الرغم من أنه قدرها فى ضمائر الظروف فقط ، وسماه اتساعاً — وقد فاته أن قياس (دخلت الدار) على عمرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار ، قياس فاسد ، فالمعنى مختلف ، فالدخول واقع على معنى ( فى ) ، وأما : عمرت ، ونحوها ، فواقع على ( الدار ) وقوع الفعل من الفاعل على المفعول به . وكل هذا لأن الظرف المكانى هنا غير مبهم ، وماذا عليهم لو قالوا : يجوز نصب الظروف المكانية غير المبهمة ، كما سمع عن العرب ، وكما ورد فى القرآن الكريم .

هذا وقد نقد المبرد سيبويه قائلا « ومن ذلك قوله — فى دخلت البيت — : إنه حذف منه حرف الجر ، وإنما البيت ههنا مفعول صحيح » .

---

(١) فى المقتضب ٤/٣٣٧ .
(٢) الفتح ٢٧ .

وقد رد ابن ولاد على المبرد ، ويتلخص رده فى قوله « فأما (ذهب ، ودخل) فقد استعمل معهما الوجهان ، أعنى حذف حرف الجر ، وإثباته » .

وهو قول أبى على أيضاً ، يقول[1] : « من الأفعال التى تصل إلى المفعول به بحرف جر ، ثم يحذف الحرف ، فيصل الفعل إلى المفعول به ، وينتصب ، قولهم : دخلت إلى البيت ، ودخلت البيت ، وجئت إلى زيد ، وجئت زيداً » .

وكلام أبى على قد أهمل جانب المعنى أيضاً ، فتعدية ( دخل ) بـ ( إلى ) ليست كتعديته بـ ( فى ) فالفرق بينهما كبير ، ثم إن حذف ( فى ) ليس كحذف ( إلى ) ، إن جانب الصناعة النحوية قد غلب عليه ، وكل هذا لأن ( البيت ) مكان غير مبهم ، فيجب جره بـ (فى) ، فلما سمع بدونها ، جعل الفعل يتعدى بنفسه تارة ، وبـ ( إلى ) تارة أخرى ، وهذا الذى قد اضطربت فيه كلمة النحاة قد ورد منه كثير ، فمنه قول الشاعر :

جزى اللهُ ربُّ الناسِ خيرَ جزائه
رفيقينِ قالا خَيْمَتَىْ أمِّ مَعْبَدِ[2]

أى : فى خيمتى أم معبد .

ومنه قولهم : توجهت مكة ، أى : إلى مكة ، وضربت فلاناً الظهرَ والبطن ، أى : على الظهر والبطن ، ومُطرنا السهلَ والجبل ، أى : على السهل والجبل .

---

(١) فى المسائل الشيرازيات ١١١ .
(٢) من الطويل ـ ينسب إلى أحد الجن ـ انظر الهمع ١/٢٠٠، الدرر ١/١٦٩ .

## باب أمر

وأما باب (أمر) فضابطه : كل فعل ينصب مفعولين ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثانى منهما حرف الجر[1].

وقد جمع السيوطى جانباً منها فى قوله[2] : وسمع حذفه مع أفعال ، وهى : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمّى ، وكنّى ، ودعا ، وزوّج ، وصدّق ، وهدى ، وعيّر ، وخشّن » .

ورأى جمهور النحاة فى هذا الباب معروف ، وهو ما عبر عنه ابن عصفور بقوله[3] : « وكل فعل يصل إلى مفعوله بحرف جر فإنه لا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل للاسم بنفسه ، إلا إن شذ من ذلك شىء ، فيحفظ ، ولا يقاس عليه ، أو فى ضرورة شعر ، فما شذ من ذلك : اختار ، واستغفر . . . قال الله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلا »[4] أى : من قومه » .

وأغرب ما قيل قول ابن يعيش[5] « وهذا الحذف — وإن كان ليس بقياس — لكن لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذى فى جميع ذلك أمثلتهم ، ولا تقيس عليه ، فلا تقول — فى مررت بزيد — : مررت زيداً ، على أنه قد حكى ابن الأعرابى عنهم : مررت زيداً ، وهو شاذ » .

فكيف يكون مقبولا ، ثم يقول : ولا تقيس عليه ؟

أما الرضى فقد جعله من قبيل الحذف لكثرة الاستعمال[6] ، وما كثرة الاستعمال إلا لون من ألوان مخالفة القياس .

---

(١) انظر الهمع ٢/٩٠ .

(٢) فى جمع الجوامع ٢/٨٩ ، وانظر البحر ٤/٣٩٨ .

(٣) فى شرح الجمل الصغير ٢٩ .

(٤) الأعراف ١٥٥ .

(٥) فى شرح المفصل ٨/٥١ .

(٦) فى شرح الكافية ٢/٢٧٣ .

وقد تكرم فريق من النحاة فأجاز هذا الحذف ، يقول السيوطي : فمنع الجمهور القياس عليها ، وجوزه الأخفش الصغير – على بن سليمان – وابن الطراوة والدي – رحمه الله » .

ومن شواهده قول الشاعر :

ولقد جَنَيْتُكَ أكْمُؤًا وعَساقلا
ولقد نَهيتُكَ عن بناتِ الأوْبَرِ[1]

أي : جنيت لك ، وفي اللسان « جناهاله ، وجناه إياها » .

وقول عروة بن حزام :

تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بها من صَبابة
وأُخْفِي الذي لولا الأَسَى لَقَضاني[2]

أي : لقضى على الموت ، كما قال الله تعالى : « فلما قَضَيْنا عليه الموتَ »[3] .

وقول خُفاف بن نَدْبة :

أمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمِرْتَ به
فقد تركتُكَ ذا مال وذا نَشَبِ[4]

---

(١) من الكامل « مجهول » في مجالس ثعلب ٦٢٤/٢ ، المقتضب ٤٨/٤ ، اللسان « جنى » .

(٢) من الطويل – في الهمع ٢٩/٢ ، الدرر ٢٢/٢ ، العيني ٥٥٢/٢ ، اللسان « قضى » الخزانة ١١٨/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢١ .

(٣) سبأ ١٤ .

(٤) من البسيط – ونسب لغيره – انظر الكتاب ١٧/١ ، ابن يعيش ٤٤/٢ ، ٥٠/٨ ، البحر ١٩/٦ ، أمالي الشجري ٣٦٥/١ ، الخزانة ٣٣٩/١ .

أى : أمرتك بالخير .

وقد حاول المبرد أن يجعل حذف حرف الجر فى هذا الشاهد قياسيا فقال[1] وتقول : أمرته أن يقوم يا فتى ، فالمعنى : أمرته بأن يقوم ؛ إلا أنك حذفت حرف الخفض ، وحذفه مع « أنْ » جيد ، وإذا كان المصدر على وجهه جاز الحذف ، ولم يكن كحسنه مع « أن » ، لأنها وصلتها اسم ، فقد صار الحرف والفعل والفاعل اسما ، وإن اتصل به شيء ، صار معه فى الصلة ، فإذا طال الكلام احتمل الحذف ، فأما المصدر غير « أن » فنحو : أمرتك الخير يا فتى ، كما قال الشاعر : أمرتك الخير الخ ، فهذا يصلح على المجاز ، وأما « أن » فالأحسن فيها الحذف ، كما قال الله « وقضى ربُّكَ ألا تَعْبدُوا إلا إياه »[2] ومعنى قضى ههنا : أمر » .

فحمل الكلام على أن « الخير » مصدر فى تقدير « أن » ، والمعروف أن « خيرا » صفة مشبهة ، أو أفعل تفضيل ، ولهذا قال « فهذا يصلح على المجاز » وكأنه يرى أن الأصل : أمرتك أن تفعل الخير ، ثم حول إلى فعل الخير ، ثم حذف المضاف ، وبذلك جعله حذفا قياساً ، لأن المصدر الصريح فى حكم المصدر المؤول .

وربما كان كلام ابن الشجرى تفسيرا لكلام المبرد ، حيث يقول[3] « ومما حذفوا منه « الباء » فعاقبها النصب قولهم : أمرتك الخير ، يريدون : بالخير ، والباء كثيراً ما تحذف فى قولهم : أمرتك أن تفعل كذا ، فإذا صرحوا

---

(١) فى المقتضب ٢/٣٤ ، ٣٥ .
(٢) الإسراء ٢٣ .
(٣) فى الأمالى ١/٣٦٥ .

بالمصدر ، قالوا : أمرتك بفعل كذا ، وإنما استحسنوا حذف الباء مع « أن » لطول « أن » بصلتها .

وحمله الأعلم على أن « الخير » مصدر فقال[1] «وسوغ الحذف والنصب أن « الخير » اسم فعل يحسن « أن » وما عملت فيه في موضعه ، و « أن » يحذف معها حرف الجر كثير » .

ويرد البغدادي كون « الخير » مصدرا فيقول[2] « ونقل ابن هشام اللخمى هذا الكلام في شرح أبيات الجمل ، إلا أنه قال : الخير مصدر ، وهذا ليس بجيد » .

ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنبا لستُ مُحْصِيَهَ
رَبَّ العباد إليه الوَجْهُ والعملُ[3]

أى : من ذنب .

وقد حمله المبرد على أنه مصدر ، كسابقه .

ويقول ابن يعيش[4] « والمراد من ذنب ، وهو في البيت الأول أسهل منه ههنا ، لأن الخير مصدر ، والمصدر مقدر بـ « أن » والفعل » .

---

(١) في الكتاب ١/١٧ « هامش » .
(٢) في الخزانة ١/٣٣٩ .
(٣) من البسيط « مجهول » ذنبا : جميع الذنوب ، والنكرة قد تعم في الإثبات، انظر الكتاب ١/١٧ ، المقتضب ٢/٣٢٠ ، ابن يعيش ٧/٦٣، ٨/٥١ ، العينى٣/٢٢٦، الهمع ٢/٨٧ ، الأشمونى ٢/١٧٦ ، التصريح ١/٣٩٤ .
(٤) في شرح المفصل ٨/٥١ .

ومنه قول الفرزدق :

ومنّا الذى اختِيرَ الرجالَ سماحةً وجُودا إذا هبّ الرياحُ الزعازعُ[1]

أى من الرجال ، ويبدو أن المبرد لم يستطع أن يجد مخرجا كما فعل فى الشاهدين السابقين ، فاعترف بحذف حرف الجر ، وسكت .

ومنه قوله :

اخترتُك الناسَ إذ رثّتْ خلائقُهم
واعتلّ مَنْ كان يُرْجَى عنده السُّولُ[2]

ومنه قول الراعى النميرى :

فقلتُ له اخْتَرْها قَلُوصا سَمِينةً ونابا علينا مثلَ نابك فى الحيا[3]
فقام إليها حَبْتَرٌ بسلاحه فللهِ عينا حبتر أيّما فتى

أى : اختر منها قلوصا .

ومنه قول العجاج :

* تحتَ الذى اختار له اللهُ الشَّجَرْ[4] *

---

(١) من الكامل : انظر ابن يعيش ٨/٥١ ، الخزانة ١٢٣/٩ ، الكتاب ١٩/١ ، المقتضب ٣٣٠/٤ ، الكشاف ١٢١/٢ .

(٢) من البسيط « مجهول » من شواهد البحر المحيط ٣٩٨/٤ .

(٣) من الطويل — قلوص : الناقة الفتية ، الناب : المسنة ، الحيا : الشحم والسمن ، ويروى : وناب — من شواهد معانى القرآن للفراء ٣٩٥/١ .

(٤) من الرجز — الشاهد فى معانى الفراء ٣٩٥/١ ، تأويل مشكل القرآن ٢٢٩ ، مجالس ثعلب ٥٨٨/٢ .

أى : تحت الشجرة التى اختارها الله من الشجر .

ومنه قوله : أنا الذى سمّتنى أمى حَيْدَرَة[1] .

الشواهد القرآنية

١ — ومن شواهد ذلك فى كتاب الله . قوله تعالى « واختارَ مُوسَى قومَهَ سبعينَ رجلا[2] » أى : من قومه .

ويبدو أن المبرد لم يستطع حمل الآية على المصدر الصريح فاعترف بحذف حرف الجر وسكت[3]، ثم ذكر الآية مرة أخرى قائلا[4] » ألا ترى أن قولك : مررت بزيد ، لو حذفت ( الباء ) قلت : مررت زيدا ، إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة ، وعلى هذا قول الله عز وجل « واختار موسى قومه سبعين رجلا » إنما هو – والله أعلم – من قومه ، فلما حذف حرف الإضافة ، وصل الفعل فعمل ».

والمعروف أن : مررت زيدا ، عنده شاذ ، ثم ذكر الآية مرة ثالثة فقال[5] « وتقول أشهد أن محمدا رسول الله، فكأن التقدير : أشهد على أن محمدا رسول الله ، أى : أشهد بذلك ، فإذا حذفت حروف الجر ، وصل الفعل فعمل ، وكان حذفها حسنا لطول الصلة ، كما قال عز وجل « واختار موسى قومه » أى : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسن جدا ، وإن شئت جئت به » .

فاكتفى بالإشارة إلى أن الحذف مع المصدر حسن جدا ، والآية ليس فيها

---

(١) من الرجز – من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢١ .

(٢) الأعراف ١٥٥ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٣٢ ، تأويل مشكل القرآن ٢٢٩ ، البيان ١/٣٧٦ ، الكتاب ١/١٦ ، الكشاف ٢/١٢١ .

(٣) فى المقتضب ٢/٣٢٠ . (٤) فى المقتضب ٤/٣٣٠ .

(٥) فى المقتضب ٢/٣٤١ . وانظر الكامل ١/١٣٦ ، ٨/١٩٢ .

مصدر لا صريح ولا مؤول ، وكلامه مضطرب وكذلك حكم ابن عصفور على الآية بالشذوذ[١] .

وقريب منه قول أبي حيان[٢] « واختار من الأفعال التي تعدت إلى اثنين أحدهما بنفسه ، والآخر بوساطة حرف الجر ، وهي مقصورة على السماع » .

وقد لجأ بعض النحاة إلى التأويل محاولا إبعاد الآية عن الحكم بالشذوذ ، يقول الجمل[٣] ( والمفعول الأول ( سبعين ) أي : اختار موسى سبعين رجلا من قومه ، وأعرب بعضهم ( قومه ) الأول ، و ( سبعين ) بدلا منه ، بدل بعض من كل ، وحذف الضمير ، أي : سبعين منهم ، ويحتاج هذا إلى مفعول ثان ـ وهو المختار منه ، وفيه تكلف بحذف رابط البدل ، والمختار منه ) .

ويرد العكبري كون (سبعين) بدلا فيقول[٤] «ولا يجوز أن يكون (سبعين) بدلا عند الأكثرين ، لأن المبدل منه ، في نية الطرح ، والاختيار لا بد له من مختار ، ومختار منه ، والبدل يسقط المختار منه ، وأرى أن البدل جائز على ضعف ، ويكون التقدير : سبعين رجلا منهم ) .

ولو فكر العكبري في مرجع الضمير الذي قدره ، وهو ( منهم ) لما أجاز البدل على ضعف فتقدير هذا الضمير ركيك جدا ، وربما دفعه إلى هذا التقدير الضعيف هروبه من تقدير حرف الجر الذي حكم الجمهور بشذوذه .

وقد رد ابن يعيش كون ( سبعين ) بدلا ، ولكن من زاوية أخرى ، فقال[٥] ـ في قول الفرزدق « ومنا الذي اختير الرجال الخ » ـ ( والشاهد فيه :

---

(١) انظر شرح الجمل ٢١ .
(٢) في البحر ٤/٣٩٨ .
(٣) في حاشيته ٢/١٩٥ .
(٤) في التبيان ١/٥٩٧
(٥) في شرح المفصل ٨/٥١ .

حذف ( من ) والمراد : من الرجال ، فحذف وعدى الفعل بنفسه ، وفى تقديم المفعول على المجرور بـ ( من ) دلالة على أنه مفعول ثان ، وليس ببدل إذ البدل لا يسوغ تقديمه فإعراب « سبعين » بدلا مردود ، أو ضعيف ، وتقدير حرف الجر أقرب منه ، ولكنه شاذ عند جمهور النحاة ، مع أن المعنى يحتم تقديره باعترافهم جميعا ، وأيضا الصناعة النحوية تؤيد هذا التقدير ، لأنها قد رفضت كون ( سبعين ) بدلا ، إذن التأويل فى الآية لم يساعد النحاة على التخلص من مشكلة حذف حرف الجر ، ولو أنصف النحاة لتركز بحثهم عن السر فى تقديم المفعول الثانى ، وعن السر فى حذف (من) دون الدخول فى متاهات التأويل ، أما السر فى التقديم فقد أشار إليه ابن يعيش قائلا[1] « والمقدم فى الرتبة هو المنصوب بغير حرف جر ، فإن قدمت المجرور فلضرب من العناية بالبيان والنية به التأخير » .

وأما السر فى حذف ( من ) فقد أشار إليه الفراء قائلا[2] « وجاء التفسير : اختار منهم سبعين رجلا ، وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم ، إذ طرحت (من) ، لأنه مأخوذ من قولك : هؤلاء خير القوم ، وخير من القوم ، فلما جازت الاضافة مكان (من) ولم يتغير المعنى ، استجازوا أن يقولوا : اخترتكم رجلا ، واخترت منكم رجلا » .

وقد ذهب الفراء بعيدا فى تلمس هذا السر ، فقد قاسه على أفعل التفضيل ، حيث يجوز ذكر (من) جارة المفضل عليه ، ويجوز إضافته إلى المفضل عليه ، وإضافته على معنى ( من ) فالمعروف أنه حين تستعمل ( اختار ) بمعنى ( فضل ) تتعدى

---

(١) فى شرح المفصل ٨/٥٠ .
(٢) فى معانى القرآن ١/٣٩٥ ، وانظر مجالس ثعلب ٢/٥٨٨ .

به ( على ) وليس بـ ( من ) قال تعالى « ولقد اخترناهم على علم على العالمين »[١]، كما كان غير موفق حين قال ( ولم يتغير المعنى ) ، لأن ذكر ( من ) مع ( أفعل ) وإضافته ليسا سواء .

كما أشار أبو العباس إلى السر فقال[٢] « إنما جاز هذا ، لأن الاختيار يدل على التبعيض ، ولذلك حذفت ( من ) .

وكأنه يقصد أنه حذف لفهمه من سياق الكلام ، ولكن هل يعنى أن ( من ) للتبعيض ؟ .

وأرى أن السر فى حذف ( من ) هو الإشارة إلى أن ( قومه ) كلهم أهل للاختيار ، حيث وقع اختيار عليهم مباشرة ، وحيث قدم ، وتقديمه للعناية والاهتمام . ولو ذكرت ( من ) لضاع هذا المعنى .

٢ - ومنها قوله تعالى « آتُونِي زُبَرَ الحَدِيدِ »[٣] .

يقول العكبرى[٤] : يقرأ بقطع الهمزة والمد، أى : أعطونى ، وبوصلها، أى: جيئونى، والتقدير : بزبر الحديد ، أو هو بمعنى : احضروا ، لأن (جاء وحضر) متقاربان ) .

ويقول الرضى[٥] ـ وهو يتحدث عن باء التعدية ـ : « ولا يكون مستقراً ، وما سمعته مقدراً إلا فى قراءة من قرأ ( ائتونى زبر الحديد ) أى : بزبر الحديد » .

ومما يدل على تقدير ( الباء ) قوله تعالى ( فَأَتَتْ به قَوْمَهَا )[٦]، وقوله تعالى ( إلا مَنْ أتى اللهَ بقلبٍ سَلِيمٍ )[٧] .

---

(١) الدخان ٣٢ . (٢) اللسان « خير » .
(٣) الكهف ٩٦ . (٤) فى التبيان ٢/٨٦١ .
(٥) فى شرح الكافية ٢/٣٦٧ . (٦) مريم ٢٧ .
(٧) الشعراء ٨٩ .

والفرق في حذف (الباء) في الآية أن الإلصاق غير موجود ، أما ذكرها في الآيتين فلأن معنى الإلصاق مراد .

٣ — ومنها قوله تعالى : ( فلما قضى زيدٌ منها وطراً زوّجناكها )[1] .

أي : زوجناك بها ، بدليل قوله تعالى : ( وَزَوَّجناهم بِحُورٍ عِينٍ )[2] وفي اللسان « وقد تزوج امرأة ، وزوجه إياها وبها » .

٤ — ومنها قوله تعالى : ( لقد صَدَقَ اللهُ رسولَه الرُّؤيا بالحق )[3] .

ومثلها قوله تعالى : ( وَلقد صدقكمُ اللهُ وَعدَه)[4]، وقوله تعالى : ( وقالوا الحمدُ للهِ الذي صَدَقَنا وَعْدَه )[5] .

يقول الزمخشري[6] : « صدقه في رؤياه ، ولم يكذبه ـ تعالى الله عن الكذب وعن كل قبيح علواً كبيراً ، فحذف الجار وأوصل الفعل ، كقوله تعالى : ( صدّقوا ما عاهدوا اللهَ عليه )[7] .

ويرى بعضهم أن (صدَق) يتعدى إلى مفعولين ، وكذلك ( كذَب ) يقال : صدقني الحديث ، وكذبني الحديث ، يقول الجمل[8] : ( فعلى هذا لاحذف فيها ، لكنه غريب ؛ لأنه لم يعهد تعدى المخفف إلى مفعولين ، والمشدد إلى واحد » .

---

(١) الأحزاب ٣٧ ، وانظر الهمع ٢/٨٩

(٢) الدخان ٥٤ والطور ٢٠

(٣) الفتح ٢٧ .

(٤) آل عمران ١٥٢

(٥) الزمر ٧٤

(٦) في الكشاف ٣/٥٤٩ ، وانظر البحر ٨/١٠١

(٧) الأحزاب ٢٣

(٨) في حاشيته ٤/١٧٠

٥ — ومنها قوله تعالى : ( قل يا أهلَ الكتابِ لِمَ تَصُدُّون عن سبيل الله مَنْ آمنَ تَبغُونها عِوَجا )[1] .

يقول الزمخشري[2] : « تطلبون لها اعوجاجاً وميلا عن القصد والاستقامة » .

ويقول الزجاج[3] : « أى : تبغون لها العوج ، يقال : فى الأمر والدين عِوَج ، وفى كل شىء عَوَج ، والعرب تقول : ابغنى كذا وكذا ، أى اطلبه لى ، وتقول : أبغِنِى كذا وكذا ـ بفتح الألف ـ تريد : أعنى على طلبه ، أى : اطلبه معى » .

هذا هو المعنى ، وكان يجب أن يقف النحاة عند هذا الحد ؛ ولكن التأويل لا بد أن يأخذ مجراه .

يقول الجمل[4] : « ( عوجا ) حال ، بدليل قول الشارح ( معوجة ) وإن كان يحتمل المفعولية ، وأن ( الهاء ) فى ( تبغونها ) على تقدير التعليل ، أى : تبغون لأجلها عوجا » .

وفاته أن الحال تفسد المعنى ، فهى تدل على أن ( سبيل الله ) من أوصافها أو من شأنها أن تكون ( عوجا ) فالمعروف أن الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، والوصف محتمل الوقوع ، فهل يجوز أن يكون المعنى : تطلبون سبيل الله حال كونها عوجا ؟ أى معوجة ، أعتقد أن ذلك لن يكون ولعله قال ذلك سهوا .

---

(١) آل عمران ٩٩ (٢) فى الكشاف ٤٤٩/١

(٣) فى معانى القرآن ٤٥٧/١ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٢٢٧/١ ، الطبرى ٥٣/٧ ، البحر ١٤/٣ .

(٤) فى حاشيته ١ / ٢٩٩ .

ومثل هـذه الآية فى كل ما ذكر قوله تعالى ( الذين يَصُدُّون عن سبيل الله وَيَبْغُونها عِوَجا )[١] ، وقوله تعالى ( ولا تَقعُدُوا بكل صراط تُوعدون وتصدون عن سبيل الله مَنْ آمنَ به وتبغونها عوجا )[٢]، وقوله تعالى : ( قل أغيرَ اللهِ أبغيكمْ إلهاً )[٣].

يقول أبو البقاء[٤] : « ( أغير الله ) فيه وجهان :

أحدهما : هو مفعول ( أبغيكم ) والتقدير : أبغى لكم ، فحذف ( اللام ) ، ( إلها ) تمييز .

والثانى : أن ( إلها ) مفعول ( أبغيكم ) و ( غير الله ) صفة له ، قدمت عليه ، فصارت حالا » .

وجعل ( إلها ) تمييز فاسد ؛ لأن المعنى سيكون : لا أطلب لكم غير الله من هذا الجنس ، فالنفى المستفاد من الاستفهام الإنكارى منصب على الجملة ما عدا التمييز ؛ لأن التمييز بيان ، والبيان لا ينفى .

## الإعراب الصحيح

أما جعل ( غير الله ) حالا ، فإعراب صحيح ؛ لأن النفى ينصب على الحال ، والحال مصدرة بكلمة نفى ، ونفى النفى إثبات ، فكأن المعنى : لا أطلب لكم إلهاً إلا الله ، وكأن الآية معناها : لا إله إلا الله .

ومما يدل على صحة هـذا الإعراب ولزومه قوله تعالى ( مَنْ إلهٌ غيرُ

---

(١) الأعراف ٤٥ (٢) الأعراف ٨٦

(٣) الأعراف ١٤٠ (٤) فى التبيان ١/٥٩٣

الله )[١]، وقوله تعالى : ( ما لكمْ مِنْ إلهٍ غيْرُه )[٢]، وقوله تعالى : ( أمْ لهم إلهٌ غيرُ الله )[٣]، غير الله صفة فى هذه الآيات .

ويضيف الجمل[٤] : « فلما حذف الحرف وصل الفعل بنفسه ، وهو غير منقاس » . وقوله تعالى : ( يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَة )[٥] ، أى : يبغون لكم .

ويدل على أن حرف الجر مقدر قوله تعالى ( الذى أنزلَ على عبده الكتابَ ولم يجعلْ له عِوَجا )[٦]، وقوله تعالى (يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الداعىَ لا عوج له )[٧] وقوله تعالى ( فإن أطَعْنَكُمْ فلا تبغوا عليهنَّ سبيلا )[٨] » .

يقول العكبرى[٩] : « فى ( تبغوا ) وجهان :

أحدهما : هو من البغى الذى هو الظلم ، فعلى هذا هو غير متعد ، و (سبيلا) على هذا منصوب على تقدير حذف حرف الجر ، أىْ : بسبيل .

والثانى : هو من قولك : بغيت الأمر ، أى : طلبته ، فعلى هذا يكون متعديا ، و ( سبيلا ) مفعوله ، و ( عليهن ) من نعت السبيل ، فيكون حالا ؛ لتقدمه عليه » .

وقد ناقض نفسه ، فقد قال فى قوله تعالى ( تبغونها عوجا )[١٠] : ( عوجا )

---

(١) الأنعام ٤٦ (٢) الأعراف ٥٩
(٣) الطور ٤٣ (٤) فى حاشيته ٢/١٨٦
(٥) التوبة ٤٧ ، وانظر الرضى ٢/٣٧٣ ، ومعانى القرآن للفراء ١/٤٤٠
(٦) الكهف ١ (٧) طه ١٠٨
(٨) النساء ٣٤ (٩) فى التبيان ١/٣٥٤ .
(١٠) آل عمران ٩٩

حال ، ومعنى هذا أن الضمير مفعول به ، وهنا جعل الضمير الذى ظهر معه حرف الجر حالا .

وربما كان قول الجمل[1] : « وقيل : هو من الطلب ، وفى (عليهن) وجهان : أحدهما : أنه متعلق بـ ( تبغوا ) كان قوله أقرب ، ودليلا على أن هذا الفعل يتعدى بحرف الجر .

٦ — ومنها قوله تعالى : ( لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالا )[2] ، أى : لا يألون لكم خبالا .

يقول العكبرى[3] : « و ( يألو ) يتعدى إلى مفعول واحد ، و ( خبالا ) منصوب على التمييز » ولو وقف عند هذا الحد لأراح النحاة من مشكلة حذف حرف الجر ، ولكنه يعود فيقول : « ويجوز أن يكون النصب لحذف حرف الجر ، تقديره : لا يألونكم فى تخبيلكم ، ويجوز أن يكون مصدراً فى موضع الحال » .

أما الزمخشرى فذهب إلى التضمين ، يقول[4] : « ألا فى الأمر يألو ، إذا قصر فيه ، ثم استعمل معدى إلى مفعولين فى قولهم : لا آلوك نصحا ، ولا آلوك جهداً ، على التضمين ، والمعنى : لا أمنعك نصحا ، ولا أنقصكه » .

---

(١) فى حاشيته ١/٣٧٩

(٢) آل عمران ١١٨ ، وانظر الرضى ٢/٢٧٣

(٣) فى التبيان ١/٢٨٧ ، وانظر البحر ٣/٣٩

(٤) فى الكشاف ١ / ٤٨٥ .

أما الطبرى فيقول[1] : « يعنى : لا يستطيعونكم شراً ، من ألوت آلو ألوا ، يقال : ما ألا فلان كذا ، أى : ما استطاع » .

ولا معنى لتضمين الزمخشرى ، ولا معنى لكلام الطبرى أيضاً ، وربما كان المعنى الذى ذكره ابن عطية أقرب حيث يقول[2] : « معناه : لا يقصرون لكم فيما فيه الفساد عليكم » ، ومثله قوله[3] : « نصب بنزع الخافضين ، أى : لا يقصرون لكم فى الفساد » .

ولكن النحاة قد احتازوا فى حذف حرف واحد ، وحاولوا التأويل أو التضمين ، فجاءهم ابن عطية بحذف حرفين ، فماذا هم فاعلون ؟

٧ — ومنها قوله تعالى : ( إنما ذلكم الشيطانُ يُخَوِّفُ أولياءهُ فلا تخافوهم وخافونى إنْ كنتُم مؤمنين )[4] .

يقول الزمخشرى[5] : « يخوفكم أولياءه ، الذين هم أبو سفيان وأصحابه ، وتدل عليه قراءة ابن عباس وابن مسعود : ( يخوفكم أولياؤه ) وقوله : ( فلا تخافوهم ) وقيل : ( يخوف أولياءه ) القاعدين عن الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن قلت : فإلام رجع الضمير فى ( لا تخافوهم ) على هذا التفسير ؟ قلت : إلى الناس فى قوله ( إن الناس قد جمعوا لكم ) فلا تخافوهم ، فتقعدوا عن القتال وتجبنوا » .

---

(١) فى جامع البيان عن تأويل القرآن ٧ / ١٣٩ .

(٢) فى البحر ٣ / ٣٩ .

(٣) فى تفسير الجلالين ١ / ٣٠٧ .

(٤) آل عمران ١٧٥ .

(٥) فى الكشاف ١ / ٤٨١ ، وانظر حاشية الجمل ١ / ٨٣٤ .

ويقول أبو حيان : « والتشديد فى ( يخوف ) للنقل ، كان قبله يتعدى لواحد ، فلما ضُعّف صار يتعدى لاثنين ، وهو من الأفعال التى يجوز حذف مفعوليها ، أو أحدهما اقتصاراً أو اختصاراً ، وهنا تعدى لواحد ، والآخر محذوف »[١] .

وقد تبع الزمخشرى فى جعل ( خوّف ) يتعدى لاثنين ، ولكنه يعود فيقول : « وقرأ أُبَىّ والنخعى ( يخوفكم بأوليائه ) فيجوز أن تكون الباء زائدة مثلها فى ( يقرأن بالسور )[٢] ، ويكون المفعول الثانى هو ( بأوليائه ) ، أى ( أولياءه ) كقراءة الجمهور ، ويجوز أن تكون الباء للسبب ، ويكون مفعول ( يخوف ) الثانى محذوفاً ، أى : يخوفكم الشر بأوليائه ، فيكونون آلة للتخويف » .

وجعل الباء زائدة لا معنى له ، فالحمل على الزيادة خروج عن الأصل وعجز من النحاة ، وأيضاً من القواعد العامة « الحرف الزائد يفيد التوكيد » ، فهل تخويف الشيطان يحتاج إلى توكيد ؟ وقوله : مفعول يخوف محذوف ، أى : يخوفكم الشر ، فهل تقدير ( الشر ) له فائدة ؟ وما معنى : يخوفكم الشر ؟ لا أجد لها معنى ، ثم جعله ( الباء ) للسبب ضياع للمعنى ، فالمفروض أن بين السبب والمسبب علاقة التلازم ، ولا يوجد تلازم بين ( بأوليائه ) و ( يخوفكم ) ، وقوله بعد ذلك : « فيكونون آلة للتخويف » يفيد أن باء السبب هى باء الآلة ، والمعروف أن باء الآلة تدخل على الأداة التى يحدث بها

---

(١) فى البحر ٣ / ١٢٠ .
(٢) يقصد قول الراعى النميرى :
هن الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

الفعل ، والآلة غير عاقلة ، فهل أولياء الشياطين مجرد آلات ؟ وقد قال المفسرون: أولياء الشيطان : أبو سفيان وأصحابه ، أو المنافقون .

ولعله قد أدرك غرابة هذا الكلام فعدل عنه ، فقال[١] : « ( يخوف أولياءه ) فيه محذوفان ، مفعول وحرف جر ، والتقدير : يخوفكم بأوليائه ، كما جاء ذانك المحذوفان مصرحاً بهما في قوله تعالى : ( يُخَوِّفُ اللهُ به عبادَه )[٢] » .

ولو راعى النحاة جانب المعنى وتركز بحثهم عن السر في حذف مفعول ( يخوف ) وحرف الجر لكان أنسب ، والمعروف أن حذف المفعول قد قال عنه علماء البلاغة إنه لتنزيل المتعدى منزلة اللازم، فكأن معنى يخوف : ينشر الخوف ، ثم إن حذف الباء ـ ومعناها ـ كما أرى ـ الإلصاق ـ يدل على أن التخويف بأوليائه ، لا إلصاق فيه فالتخلص منه سهل ، ولذلك قال الله تعالى ( فلا تخافوهم ) .

وأغرب من تقديرات أبي حيان قول بعض المعربين[٣] : « إن التقدير ـ في قراءة الجمهور ـ يخوف أولياءه ـ يخوف بأوليائه ، فيكون إذ ذاك قد حذف مفعولا ( يخوف ) لدلالة المعنى على الحذف ، والتقدير : يخوفكم الشر بأوليائه » .

وقد قال أبو حيان عن هذا التقدير : « وهذا بعيد » .

---

(١) في النهر ٣ / ١٢٠ وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٢٢ .
(٢) الزمر ١٦ .
(٣) انظر البحر ٣ / ١٢٠ .

وكل هذا لأن النحاة يبتعدون كل البعد عن تقدير حرف الجر ، مع أن المعنى يستوجب تقديره ، والاستعمال العربى لا يمنع ، كما أن هذه الآية قد قرئت ( يخوفكم بأوليائه ) وهذا يدل على أن حرف الجر مقدر ، وأيضاً قد ظهر المفعول وحرف الجر فى قوله تعالى : ( ذلكَ الذى يُخَوِّفُ اللهُ به عبادَه )[١]، وقوله تعالى : ( وَيُخَوِّفونَكَ بالذين مِنْ دُونِهِ )[٢]، وقد ذكر حرف الجر فى الآيتين ، لأن التخويف فيهما فيه معنى الإلصاق .

وقد قدر الباء كثير من النحاة ، منهم : ابن قتيبة[٣] ، والفراء[٤] ، وابن الأنبارى[٥]، والعكبرى[٦]، التقدير عندهم : يخوفكم بأوليائه . أما الزجاج فقد قال[٧] : « وقال بعضهم : يخوف أولياءه ، أى : يخافه المنافقون ، ومن لا حقيقة لإيمانه ، فلا تخافوهم ، أى تخافوا المشركين » .

وربما كان هذا المعنى أنسب المعانى ، فهو بعيد عن تقدير حرف الجر الذى يرفضه جمهور النحاة رفضاً باتاً ، وفيه حمل الآية على ظاهرها دون تقدير أو تأويل .

٨ — ومنها قوله تعالى : ( لِيُنْذِرَ بأساً شديداً )[٨]، ومثلها أيضاً قوله

---

(١) الزمر ١٦ . (٢) الزمر ٣٦ .
(٣) فى تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٢ .
(٤) فى معانى القرآن ١ / ٢٤٨ ، وانظر مجالس ثعلب ٢/ ٥٠٠ .
(٥) فى البيان ١ / ٢٣١ .
(٦) فى التبيان ١ / ٣١١ .
(٧) فى معانى القرآن ١ / ٥٠٧ .
(٨) الكهف ٢ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٢ .

تعالى : ( لِيُنْذِرَ يومَ التَّلَاقِ )[١] ، يقول الفراء[٢] : « المعنى : ليفذركم يوم التلاق . . . ليفذركم بأساً شديداً ، البأس لا ينذر ، وإنما ينذر به » .

فجعل الآيتين كقوله تعالى ( يخوف أولياءه ) في التقدير ، وقد ظهرت ( الباء ) مع هذا الفعل في آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : ( وَأُوحِيَ إليَّ هذا القرآنُ لِأُنذِرَكُمْ به )[٣] ، وقوله تعالى : ( قل إنما أُنذِرُكم بالوَحْيِ )[٤] ، وقوله تعالى : ( وَاذكُرْ أَخا عادٍ إذْ أَنذَرَ قومَهُ بالأَحْقَافِ )[٥] .

وقد حذفت أيضاً في آيات كثيرة ، وذلك يدل على أن هذا الفعل يتعدى لاثنين : أحدهما بحرف الجر ، وفي اللسان أيضاً « أنذره بالأمر إنذار » ، ولكن الجمل ينقل في حاشيته أن هذا الفعل ينصب مفعولين[٦] .

٩ — ومنها قوله تعالى : ( سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى )[٧] .

يقول ابن الأنباري[٨] : « ( سيرتها ) منصوب بـ ( سنعيدها ) بتقدير حرف الجر ، وتقديره : إلى سيرتها ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الفعل به فنصبه » .

وقد حاول العكبري أن يجد مخرجا ، فقال[٩] : « ( سيرتها الأولى ) هو بدل من ضمير المفعول ـ بدل الاشتمال ـ لأن معنى سيرتها : صفتها أو هيئتها » .

---

(١) غافر ١٥ .
(٢) في معاني القرآن ١/٢٤٨ .
(٣) الأنعام ١٩ .
(٤) الأنبياء ٤٥ .
(٥) الأحقاف ٢١ .
(٦) في ٣ / ٣ .
(٧) طه ٢١ ، وانظر تفسير الجلالين ٣ / ٨٧ .
(٨) في البيان ٢ / ١٤١ .
(٩) في التبيان ٢ / ٨٨٩ .

ثم عاد وجعلها ظرفاً ، فقال : « ويجوز أن يكون ظرفاً ، أي : في طريقتها » ، ثم نقل تقدير ابن الأنباري .

وربما كان ناقلا عن الزمخشري جعلها ظرفاً فهو يقول[1] : « ( السيرة ) من السير ، كالركبة من الركوب ، يقال : سار فلان سيرة حسنة ، ثم اتسع فيها ، فنقلت إلى معنى المذهب والطريقة ، وقيل : سير الأولين ، فيجوز أن ينتصب على الظرف ، أي : سنعيدها في طريقتها الأولى ، أي : في حال ما كانت عصا » .

ولم يرتض أبو حيان النصب على الظرفية فرده قائلا[2] : « و ( طريقتها ) ظرف مختص ، فلا يتعدى إليه الفعل على طريقة الظرفية إلا بواسطة ( في ) ، ولا يجوز الحذف إلا في ضرورة ، أو فيما شذت فيه العرب » .

كما رده أيضاً ابن هشام ، ووصف كلام الزمخشري بالوهم ، وجعل الآية من حذف حرف الجر توسعا ، وهو ( إلى ) .

ثم حاول الزمخشري أن يجد مخرجا آخر ، فيقول : « ويجوز أن يكون ( أعاد ) منقولا من ( عاده ) بمعنى ( عاد إليه ) فيتعدى إلى مفعولين » .

ولكن كيف يكون من ( عاد إليه ) ويتعدى إلى اثنين ؟

ثم يذكر وجهاً ثالثاً فيقول : « ووجه ثالث حسن ، وهو أن يكون ( سنعيدها ) مستقلا بنفسه غير متعلق بسيرتها ، بمعنى أنها أنشئت أول

---

(١) في الكشاف ٢ / ٥٣٤ . (٢) في البحر ٦ / ٢٣٦ .
(٣) في المغني ٢ / ١٤٢ .

ما أنشئت عصا ، ثم ذهبت وبطلت بالقلب حيـة ، فسنعيدها بعد ذهابها كما أنشأناها أولا ، ونصب ( سيرتها ) بفعل مضمر ، أى : تسير سيرتها الأولى » .

لقد أطال دون مبرر، وكل ذلك لأنه لا يرى تقدير حرف الجر، فابتعد عن المعنى القريب ، ولو تتبعنا هذا الفعل فى القرآن لوجدناه يتعدى لاثنين ، أحدهما بحرف الجر ، ومنه قوله تعالى : ( منها خَلَقْنَاكُم وفيها نُعِيدكم )[1]، وقوله تعالى : ( أمْ أَمِنْتُم أنْ يُعِيدكم فيه تارةً أخرى )[2]، وقوله تعالى : ( ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا )[3] .

ولذلك لو قال النحاة : الحرف المحذوف هو ( فى ) لـكان أنسب .

١٠ — ومنها قوله تعالى : ( وَالقمرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ )[4] .

يقول الأنبارى[5] : « يحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون تقديره : قدرناه ذا منازل ، فحذف المضاف ، والثانى : أن يكون تقديره : قدرنا له منازل ، فحذف حرف الجر من المفعول الأول » .

يوضح العـكبرى ذلك فيقول[6] : « أى : ذا منازل ، فهو حال ، أو مفعول ثان ، لأن ( قدرنا ) بمعنى ( صيرنا ) » .

وكذلك جعله الزمخشرى يتعدى إلى مفعولين ، يقول[7] : « ولا بد من

---

(١) طه ٥٥ .
(٢) الإسراء ٦٩ .
(٣) نوح ١٨ .
(٤) يس ٣٩ .
(٥) فى البيان ٢ / ٢٩٥ .
(٦) فى التبيان ٢ / ١٠٨٢ .
(٧) فى الـكشاف ٣ / ٣٢٣ .

تقدير مضاف ؛ لأنه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل ، والمعنى : قدرنا سيره منازل » .

أما الجمل فيقول[١] : « الثالث : أنه ظرف ، أي : قدرنا سيره في منازل » .

وفاته أن جمهور النحاة لا يرى نصب الظرف المشتق إلا بمادته التي اشتق منها .

وانتظر هذا الفعل في القرآن ، قال تعالى : ( وَقَدَّرَ فيها أقواتها )[٢] ، وقال تعالى : ( وَقَدَّرنا فيها السيرَ )[٣] ، وقال تعالى : ( إلا امرأته قدَّرناها من الغابرين )[٤] .

فقد ورد متعديا إلى اثنين ، أحدهما : بحرف الجر ، كما ورد أيضاً متعديا إلى مفعول وظرف ، كقوله تعالى : ( نحنُ قدَّرنا بينَكُمْ الموتَ وما نحنُ بِمَسْبُوقين )[٥] ، كما ورد متعديا إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ( وخلق كل شيء فقدَّره تقديراً )[٦] ، وقوله تعالى : ( من نطفة خلقه فقدَّره )[٧] ، كما ورد بدون مفعول .

وفي اللسان « قَدَّره عليه ، وله » ، وفيه أيضاً : « قَدَرَ الشيء بالشيء يَقْدُره قَدْراً وَقَدَّرَه : قاسه » .

١١ — ومنها قوله تعالى : ( وإذا كالوهم أوَ وَزَنُوهم يُخْسِرُون )[٨] .

---

(١) في حاشيته ٣ / ٥١٤ . (٢) فصلت ١٠ .
(٣) سبأ ١٨ . (٤) النمل ٥٧ .
(٥) الواقعة ٦٠ . (٦) الفرقان ٢ .
(٧) عبس ١٩ .
(٨) المطففين ٣ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٢٨ ، وابن يعيش ٩/١٠٣ .

يقول الفراء[1] : « ( الهاء ) فى موضع نصب ، تقول : قد كِلْتُك طعاماً كثيراً ، وكلتنى مثله ، تريد : كلتَ لى ، وكلتُ لك ، وسمعت أعرابية تقول: إذا صدر الناس أتينا التاجر ، فيكيلنا المد والمدين إلى الموسم المقبل ، فهذا شاهد ، وهو من كلام أهل الحجاز ، ومن جاورهم من قيس » .

ويقول العكبرى[2] : « فى ( هم ) وجهان ، أحدهما : هو ضمير مفعول متصل ، والتقدير : كالوا لهم ، وقيل : هذا الفعل يتعدى بنفسه تارة ، وبالحرف أخرى ، والمفعول هنا محذوف ، أى : كالوهم الطعام ، ونحو ذلك ، وعلى هذا لا يكتب ( كالوا ، ووزنوا ) بالألف . والوجه الثانى : أنه ضمير منفصل مؤكد لضمير الفاعل ، فعلى هذا يكتبان بالألف » .

ويرجح الزمخشرى كون التقدير : كالوا لهم ، أو زنوا لهم ، ويرد كون ( هم ) توكيداً ، كما يرد الاعتماد على كتابة الألف أو عدم كتابتها .

فيقول[3] : « ولا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين ، لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد ، وذلك أن المعنى : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإن جعلت الضمير للمطففين انقلب إلى قولك : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإن تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ؛ لأن الحديث واقع فى الفعل ، لا فى المباشر ، والتعلق فى إبطاله بخط المصحف ، وأن الألف التى تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك ؛ لأن خط المصحف لم يراع فى كثير منه حد المصطلح عليه

---

(١) فى معانى القرآن ٣/٢٤٥ .

(٢) فى التبيان ٢/١٢٧٦ ، وانظر البيان ٢/٥٠٠ ، حاشية الجمل ٤/٥٠٢ .

(٣) فى الكشاف ٤/٢٢٩ ، وانظر الطبرى ١٩/٢٥٢ .

فى علم الخط ، على أنى رأيت فى الكتب المخطوطة بأيدى الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضة لكونها غير ثابتة فى اللفظ والمعنى جميعا » .

ولكن أبا حيان لم يعجبه رد الزمخشرى فقال[١] : « ولا تنافر فيه بوجه ، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وألا يؤكد ، والحديث واقع فى الفعل ، غاية ما فى هذا أن متعلق الاستيفاء وهو ( على الناس ) مذكور ، وهو فى ( كالوهم أو وزنوهم ) محذوف للعلم به ؛ لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كالوا لأنفسهم ، إنما يخسرون ذلك لغيرهم » .

ولو راعى أبو حيان معنى الآية التى قبلها وهى ( الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ) لأدرك أن المعنى : كالوا لهم أو وزنوا لهم ، وليس المعنى على التوكيد ، فالتوكيد أمر زائد عن أصل المعنى ، والواجب رعاية المعنى أولا ، ثم إن جعل ( هم ) توكيداً يؤدى إلى تقدير مفعولين ، فكأن الآية : كالوا هم الطعام للناس ، وليس المعنى بحاجة إلى هذا التقدير ، ثم إنه يناقض نفسه حيث يقول : « لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كالوا لأنفسهم ، إنما يخسرون ذلك لغيرهم » فإذا كان معلوما فما فائدة التوكيد ؟

## القسم الثانى

من الحذف مع نصب المجرور ـ وهو الخاص بالضرورة ـ هو غير ما سبق ، والواقع أنه لا فرق بين القسمين ، فلا يجوز القياس عليهما ، وربما خصوا هذا القسم بالضرورة لأن الشواهد التى وردت فيه من الشعر فقط .

فمنها قول المتلمس :

---

(١) فى البحر ٨/٤٣٩ .

آليتَ حبَّ العراق الدهرَ أطعَمُه
والحبُّ يأكلُه في القرية السُّوسُ[(١)]

أى : آليت على حب العراق ، وفى اللسان « آليت على الشىء وآليته ، على حذف الحرف : أقسمت » .

وينحو ابن هشام ناحية لفظية بحتة ، وهو يتحدث عن تقديم معمول ما بعد ( لا ) عليها ، فيقول[(٢)] : « وقيل : إن وقعت ( لا ) فى صدر جواب القسم فلها الصدر ، لحلولها محل أدوات الصدر ، وإلا فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد سيبويه ، إذ جعل انتصاب ( حبَّ العراق ) على التوسع وإسقاط الخافض ، وهو ( على ) ولم يجعله من باب « زيداً ضربته » لأن التقدير : لا أطعمه ، و ( لا ) هذه لها الصدر ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا » .

وكأنما كان يحاول الهروب من تقدير حرف الجر ، وحمله على الاشتغال ، فلم تساعده القواعد .

وقال ساعدة بن جؤية الهذلى :

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ
فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[(٣)]

---

(١) من البسيط ـ انظر الكتاب ١/١٧ ، أمالى الشجرى ١/٣٦٥ ، العينى ٢/٥٤٨ ، التصريح ١/٣١٢ ، الأشمونى ٢/٦٦ .

(٢) فى المغنى ١/٩٢ ، وانظر ١/٩٩ ، ٢/١٥٠ ، ١٥٤ .

(٣) من الكامل ـ لدن : لين ناعم ، يعسل : يشتد اهتزازه ، انظر الكتاب ١/١٦ ، ١٠٩ ، أمالى الشجرى ١/٤٢ ، ٢/٢٤٨ ، المغنى ٢/١٤٢ ، العينى ٢/٥٤٤ ، التصريح ١/٣١٢ ، الدرر ١/١٦٩ ، ٢/١٠٥ ، الأشمونى ٢/٦٦ ، الأصل : عسل .

أي : عسل في الطريق ، ويرى ابن الطراوة ، نصب الطريق على الظرفية ، يقول[١] : « لأن الطريق صفة غالبة على كل مستطرق من بر وبحر وأرض ، قال تعالى : ( نقعد منها مقاعد للسمع )[٢] ، وليس الطريق الذي يقبل صورة الآثار خاصة ، ولكنه على مايتوجه سلوكه ، ويمكن وطؤه ، وأيضاً فإن الثعلب لا يواطىء الطرقات ولا يألف العمارات » .

والمعروف أن الطريق اسم لمكان خاص ، فلا يجوز نصبه على الظرفية عند جمهور النحاة ، بل يجب جره بـ ( في ) ولذا كان رأى ابن الطراوة غريباً عليهم .

ويحاول ابن جنى أن يتلمس تعليلا لنصب الطريق على الظرفية فيقول[٣] : « وذلك أن الطريق خاص وضع موضع العام ، وذلك أن وضع هذا أن يقال : كما عسل أمامه الثعلب » وذلك أن الأمام قد كان يصلح لأشياء من الأماكن كثيرة من طريق وعسف وغيرهما ، فوضع ( الطريق ) — وهو ما كان يصلح للأمام أن يقع عليه — موضع الأمام » .

ولكن جمهور النحاة يجد نفسه أمام مشكلتين في هذا الشاهد ، فنصب الطريق على الظرفية ممنوع ، وحذف حرف الجر ممنوع ، فهو خارج عن القياس على كلا التقديرين ، وقد اختار الجمهور نصبه على حذف حرف الجر شذوذاً ، بعض الشر أهون من بعض .

---

(١) في الافصاح ورقة ١٩ .
(٢) الجن ٩ ، وانظر الخزانة ٨٣/٣ ، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٩٠ .
(٣) في الخصائص ٣١٩/٣ .

ويرد ابن هشام رأى ابن الطراوة فيقول[١]: « ومن الوهم قول ابن الطراوة في قوله: كما عسل الطريق الثعلب، وقول جماعة – في دخلت الدار أو المسجد أو السوق: إن هذه المنصوبات ظروف، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً، ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة، كمكان وجهة وجانب وأمام وخلف، والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً ».

وكلامه مستق من كلام الإمام، حيث يقول[٢]: « وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، شبهه بالمبهم، إذ كان مكان يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام) وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل: ذهبت الشام، دخلت البيت، ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية (لدن بهز الكف . . .) ».

ويوضح الأعلم كلامه فيقول: « استشهد به سيبويه على وصول الفعل إلى الطريق – وهو اسم خاص للموضع المستطرق – بغير واسطة حرف جر تشبيهاً بالمكان، لأن (الطريق) مكان، وهو نحو قول العرب: ذهبت الشام، إلا أن الطريق أقرب إلى الإبهام من (الشام) لأن الطريق تكون في كل موضع يسار فيه، وليس الشام كذلك ».

وماذا عليهم لو قالوا: يجوز نصب الطريق على الظرفية ».

وقال جرير بن عطية الخطفي:

تمرُّون الديارَ ولم تَعُوجوا كلامُكُمُ علىَّ إذاً حرامُ[٣]

---

(١) في المغني ٢/١٤٢ . (٢) في الكتاب ١/١٦ .

(٣) من الوافر – انظر ابن يعيش ٨/٨، ٩/١٠٣، الخزانة ٩/١١٨، العيني ٢/٥٦٠، الدرر ٢/١٠٧ .

أى : تمرون بالديار .

ونرى كلام النحاة غير دقيق ، ونرى موقفهم من حذف حرف الجر فى غاية الاضطراب مع أنه قد سمعت منه شواهد كثيرة لا حصر لها ، سواء نصب المجرور بعد الحذف أم بقى على جره ، ولكن النحاة يضعون نصب أعينهم قول إمامهم[1] « وليس كل جار يضمر ؛ لأن المجرور داخل فى الجار ، فصاروا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثم قبح » وخرج علينا النحاة بقاعدة مستقاة من كلام إمامهم تقول : الجار والمجرور كلمة واحدة ومحال حذف جزء من الكلمة الواحدة ، ولكنهم تساهلوا فأجازوا الحذف مع ( أنْ ) و ( أنّ ) لطولها بالصلة .

يقول الرضى[2] : « وذلك فيهما أيضاً بشرط تعين الجار . . . وإنما صار حذف الجار مع ( أنْ ) و ( أنّ ) كثيراً قياسياً ؛ لاستطالتهما بصلتهما ، والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما أيضاً قياساً إذا تعين الجار ، كما فى : خرجت الدار ، ولم يثبت ، بلى قد جاء فى غيرهما إما شذوذاً ، كقوله : تمرُّون الديار الخ ، وقوله تعالى ( لأقعدن لهم صراطك المستقيم ) ، ( ولا تعزموا عقدة النكاح ) ، ( وأن تسترضعوا أولادكم ) .

وحكم بالشذوذ على الشواهد العربية ، والشواهد القرآنية أيضاً ، ورد الرأى المنسوب للأخفش الأصغر ، مع أنه الرأى الذى يجب قبوله ، الرأى النابع من كلام العرب ، وليس من عقل الإمام ، وقد أخذ برأيه بعض النحاة ، يقول السيوطى[3] : « فمنع الجمهور القياس عليها ، وجوزه الأخفش الصغير

---

(١) فى الكتاب ١/٢٩٣ .

(٢) فى شرح الكافية ٢/٢٧٢ .

(٣) فى الهمع ٢/٨٢ ، وانظر حاشية الصبان ٢/٦٦ ، ٦٧

على بن سليمان وابن الطراوة ووالدى ـ رحمه الله ـ فقالوا : يحذف حرف الجر فى كل مالا لبس فيه بأن يتعين هو ومكانه نحو : بريت القلم السكين ، قياساً على تلك الأفعال ، فإن فقد الشرطان ، أو أحدهما بأن لم يتعين الحرف ، نحو : رغبت ، أو لم يتعين مكانه ، نحو : اخترت إخوتك الزيدين ، لم يجز ؛ لأن كلا منهما يصلح لدخول ( من ) عليه » .

ولست أدرى ماذا يعنى الرضى بقوله « ولم يثبت ؟ إن كان يعنى أنه لم يثبت عن العرب ، فقد جانبه الصواب ، وإن كان يعنى أنه لم يثبت عند الإمام ، أو جمهور النحاة ، فكلام العرب فوق قواعد الإمام ، والسماع مقدم على القياس وعلى التعليل ، ألا تكفى كل هذه الشواهد لإثباته ، وغيرها ـ لو أردنا الاستقصاء ـ كثير شعراً ونثراً .

ثم يلجأ الرضى إلى التضمين ، فيقول[1] : « والأولى فى مثله أن يقال : ضمن اللازم معنى المتعدى ، أى : تجوزون الديار ، و : لألزمن صراطك المستقيم ، و : لا تنووا عقدة النكاح ، و : ترضعوا أولادكم ، حتى لا يحمل على الشذوذ ، كما يضمن الفعل معنى غيره ، فيعدى تعدية ما ضمن معناه » .

والمعروف أن التضمين ليس قياسياً ، ويشبه ما يقال عنه : التوسع ، والرضى نفسه يعترف بهذا ، فهو يقول : « حتى لا يحمل على الشذوذ » ، إنه قد حكم على المسموع بالشذوذ أولا ، ثم لجأ إلى التضمين ، وكأنه يحاول أن يعتذر به ، أو يحاول أن يجد مخرجاً ، أو يتلمس وجهاً يبتعد به عن الحكم بالشذوذ ، ولكن هيهات ، إنه كالمستجير من الرمضاء بالنار ، ولو أنصف

(١) فى شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ .

لاستهان بالسماع وبرأى الأخفش الأصغر الذى لم يحفل النحاة به ، فيا تُرى هل رد النحاة رأيه ؛ لأنه الأصغر ؟

إن هذا التضمين قد أفسد المعنى ـ فيما أرى ـ فالشاعر قد عبر بـ « تمرون » فكيف تحولت على ألسنة النحاة إلى « تجوزون » ، ولو كان الشاعر يقصد « تجوزون » لقالهـا ، إن « تمرون » توحى بالمعنى الذى يريده الشاعر : فهو يقول :

أقولُ لصُحبتى لمـا ارتحلنا ودمعُ العين مُنْهَمِلٌ سِجامُ
تمرُّون الديار . . . . . . . . .
أقيموا إنما يومٌ كيوم ولـكِنَّ الرَّفيق له ذِمامُ
بنفسىَ مَنْ تجنُّبه عزيزٌ علىَّ وَمَنْ زِيارتُه لِمـامُ
ومن أمسى وأصبح لا أراه ويطرُقنى إذا هَجَع النيامُ

إنه يريد : تمرون مجرد مرور خاليا من الإلصاق مع أنه ممـكن ـ هذا الإلصاق الذى تدل عليه الباء ـ وكان يود فى قرارة نفسه أن يكون المرور فيه هذا المعنى ، فالتعبير بـ « تمرون » يوحى بما فى نفسه ، وحذف « الباء » يوحى أيضاً بما يعتمل فى نفسه ، كما يشير إلى موقف صحبته الذين يمرون دون منحه فرصة الالتصاق بالديار ، كما يوحى التعبير بـ « على » فى قول مجنون ليلى :

أمر على الديار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدار

ولو كان مجنون ليلى يملك القدرة على الالتصاق بالديار لعبر بالباء ، وأيضاً يقول : ـ فى اللسان ـ قال ابن سيدة : مر يمر مراً ومروراً : جاء ، وذهب ، ومر به ، وعليه ، ومره : جاز عليه . . وجاز : سار فيه وسلـكه » ، فالمرور يوحى بالمعنى المراد ، ولـكن « جاز » توحى بأنه مجرد عبور ، لا هدف منه

إلا قطع المسافة ، ولو كان المعنى : تجوزون ، لكانت جملة « ولم تعوجوا » لا معنى لها .

ويدل على أن « الباء » قد حذفت قول النحاس « سمعت على بن سليمان الأخفش ، يقول « حدثني محمد بن يزيد المبرد ، قال : حدثني عُمارة بن عقيل ابن بلال بن جرير ، قال : إنما قال جدى :

مررتم بالديار ولم تعوجوا . . . . .

فالشاهد قد روي مرة بالباء ، ومرة بدونها ، وهذا يدل على حذف الباء ، ولا يدل على التضمين .

ويقول ابن هشام : أنشده بعضهم :

أعضون الرسومَ ولا تُحَيَّا . . . . .

وفيه أيضاً حذف « على » أى : على الرسوم ، وربما كان حذفها لأنه لا يريد الاستعلاء على الرسوم .

ويبدو أن الرضى لم يسترح إلى التضمين فعاد يقول : « وهذا قد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وغير حرف ، ويجوز أن يكون مما حذف فيه الحرف ، فأوصل الفعل ، وعلى هذين الوجهين يحمل بيت جرير ، وقال بعضهم : إنما الرواية : مررتم بالديار » . تناقض واضطراب ، فالحذف والإيصال ليس قياسياً عنده ، ولا عند جمهور النحاة ، فكأنه يخرج من مأزق إلى مأزق ، فأما قوله : « وهذا مما قد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وغير حرف » فهو رأى ابن الأعرابى فإنه يقول : « مر زيداً ، فى معنى : مر به ، لا على الحذف ، ولكن على التعدى الصحيح » .

وحينئذ كان يجب البحث عن السر فى ذكر حرف الجر حين يذكر ،

وعن السر فى تعدى الفعل بنفسه ، فلكل حرف من حروف الجر معنى ، وحذفه دليل على عدم إرادة هذا المعنى ، وقريب منه قول علماء البلاغة : ينزل اللازم منزلة المتعدى لأغراض معنوية .

ولننظر فى معنى الآيات ؛ لنرى أثر التضمين فيها ، أما الآية الأولى وهى « لَأَقْعُدَنَّ لهم صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ »[1]. فقد ضمنوها معنى « لألزمن » .

ولست أدرى كيف تحولت الآية إلى هذا المعنى ؟ إن هذا التضمين قد أفسد المعنى وأضاعه ، فالآية بنظمها الربانى تدل على مجرد إحداث قعود مؤكد ملتبس بالصراط المستقيم ، كما توحى بضعف إبليس ، فمن أين جاء اللزوم؟ إن الفرق كبير بين « لأقعدن » و « لألزمن » نعم إن القعود قد يستلزم معنى اللزوم ، ولكنه فى الآية ليس بهذا المعنى ، فما أبعد الشيطان عنه ، إن « لأقعدن » فيها إيحاء بمعناها المراد منها .

وقد تخلص الزمخشرى من مشكلة حذف حرف الجر ، فجعل « صراطك » ظرفاً ؛ يقول[2]: « لأعترضن لهم على طريق الإسلام ، كما يعترض العدو على الطريق ؛ ليقطعه على السابلة ، وانتصابه على الظرف » .

وهو تابع فى هذا الرأى لابن الطراوة .

ولكن أبا حيان لا يعجبه ذلك فيرد قائلا[3]: « قالوا : أو على الظرف ، كما قال الشاعر :

* كما عسل الطريق الثعلب *

---

(١) الأعراف ١٦ .
(٢) فى الكشاف ٢/٧٠ .
(٣) فى البحر ٤ / ٢٧٥ .

... وهذا أيضاً تخريج فيه ضعف ؛ لأن « صراطك » ظرف مكان مختص ، وكذلك الطريق ، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة « فى » وما جاء خلاف ذلك شاذ أو ضرورة ، وعلى الضرورة أنشدوا : كما عسل الطريق . . الخ .

وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة من أن « الصراط والطريق » ظرف مبهم لا مختص ، رده عليه أهل العربية ، والأولى أن يضمن « لأقعدن » معنى ما يتعدى بنفسه ، فينصب « الصراط » على أنه مفعول به ، والتقدير : لألزمن بقعودى صراطك المستقيم ، وهذا الصراط هو دين الإسلام ، وهو الموصل إلى الجنة » .

فرد كونه ظرفاً ؛ لأنه مختص ـ كما يقول ـ ثم رجع الآية إلى التضمين ، كما فعل الرضى من قبل ، ورده مبنى على الصناعة النحوية ، والغريب أنه يقول بعد ذلك : « وهذا الصراط هو دين الإسلام » فهل الصراط بهذا المعنى ظرف مختص ؟ وهل له حدود تحده كما هو شأن الظرف المختص ؟

إن المسألة كلها من قبيل المجاز ، أو تصوير الشيطان بصورة قاطع طريق ، ولو بنى أبو حيان رده على المعنى لكان كلامه مقبولا ، فالمعنى يرفض كون «صراطك » ظرفاً فى هذه الآية ؛ لأن الظرف ـ كما يقولون ـ كالوعاء المظروف فيه ، ومعناه : تمكن المظروف فى داخل الظرف ، وأعتقد أن إبليس ليس متمكناً من الصراط إلى حد كونه ظرفاً لقعوده ـ معاذ الله ـ ولست أدرى كيف فات هذا على الزمخشرى ـ رجل البلاغة ـ .

هذا ورأى ابن الطراوة مستقى من قول الفراء[1] : « لأقعدن لهم على

---

(١) فى معانى القرآن ٢ / ٣٥٨ ، وانظر البيان ١ / ٣٧٥ .

طريقهم ، أو فى طريقهم ، وإلقاء الصفة من هذا جائز ، كما قال : قعدت لك وجه الطريق ، وعلى وجه الطريق ؛ لأن الطريق صفة فى المعنى ، فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة ، إذا قيل : آتيك غدا ، أو فى غد » .

فقد أجاز نصبه على حذف حرف الجر «فى» أو «على» كما أجاز نصبه على الظرفية، ولكن النحاة يوجبون ذكر «فى» إذا كان الظرف المكانى مختصا ، وربما كان الفراء موفقا فى قوله « لأن الطريق صفة فى المعنى » .

ولعل رأى الفراء الذى تمثل فى قوله «لأقعدن لهم على طريقهم» هو ما اعتمد عليه الزجاج بعد ذلك حيث يقول[1] « ولا اختلاف بين النحويين فى أن «على» محذوفة ، ومن ذلك قولك : ضُرب زيد الظهرَ والبطنَ » .

وغريب قوله « ولا اختلاف بين النحويين » فهذه العبارة لا وجود لها فى قاموس النحو ، ولا يعرفها النحاة .

وقد اعترض عليه أبو حيان قائلا[2] « وإسقاط حرف الجر لا ينقاس فى مثل هذا ، لا يقال : قعدت الخشبة ، تريد : قعدت على الخشبة » . وهو اعتراض أملته عليه الصناعة النحوية ، ولو سلك سبيل المعنى لكان على صواب : إن المعنى يحتم أن يكون « صراطك » منصوبا على نزع الخافض ، فقد حذف حرف الجر ؛ لأن معناه غير مقصود فى الآية ، فليس « صراطك » ظرفا لفساد المعنى ، ولم يذكر حرف الجر « الباء » كما ذكرت فى قوله تعالى « ولا تَقْعُدوا بكل صِراط تُوعِدون وتَصَدّون عن سبيل الله »[3] . لأنها للإلصاق ، وليس الإلصاق من شأن إبليس ، ولم تذكر « على » لأن معناها : الاستعلاء ، وليس ذلك من

---

(١) فى معانى القرآن ٣٥٨/٢ . وانظر البيان ٣٥٦/١ .
(٢) فى البحر ٢٧٥/٤ . (٣) الأعراف ٨٦ .

شأن الشيطان ، ولن يكون ، ولم يذكر « في » لأنها للظرفية ، والظرفية تعني التمكن ، وليس ذلك من شأن اللعين .

إن الآية بنظمها الرباني تدل على قعود مؤكد ملتبس بالصراط ، لا إلصاق فيه ، ولا استعلاء ، ولا تمكن ، إن « لأقعدن » نزل منزلة المتعدي للدلالة على أن هذه المعاني لا وجود لها ، وللدلالة على أن إبليس مجرد قاطع طريق فقط ، ولكن ليست له السيطرة على الطريق بصورة ما ، وإذا نظرنا في قوله تعالى « ثم لآتِيَنَّهُمْ من بينِ أيْدِيهم ومن خَلفِهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم[1] » لوجدنا أن الذي ذكرته هو الحق ، فالآية فيها ظروف ، لم تنصب على الظرفية ، ولم تجر بـ « في » ، أو حرف آخر فيه معنى الظرفية ، وهذا يؤكد ما قلته كل التأكيد ، فمعنى الظرفية لا يناسب هذا المقام ، فليس لعدو الله قوة التمكن ، ولذلك لم تذكر الآية « من فوقهم ومن تحت أرجلهم » وهذا من لطف الله سبحانه ، قال تعالى « إن كيدَ الشيطانِ كان ضَعيفا »[2] وقال تعالى « وإما يَنْزَغَنَّك من الشيطان نَزْغٌ فاستَعِذْ بالله[3] » وقال تعالى « وما كانَ لِيَ عليكم من سُلْطان إلا أنْ دَعَوْتُكُم فاستَجَبْتُم لي[4] » وقال تعالى « إنَّ عِبادِي ليسَ لكَ عليهم سُلْطان »[5] .

إن الشيطان يتلمس موطن ضعف ينفذ منه ، فهو يهاجم ابن آدم باحثا عن جهة ينفذ منها إلى ما يريد ، وليست له السيطرة على الإسلام أو على « صراطك المستقيم » ولو كانت له لتحكم فيه ، ولعل قول الزمخشري « وانتصابه على

---

(١) الأعراف ١٧ . (٢) النساء ٧٦ .
(٣) الأعراف ٢٠٠ . (٤) إبراهيم ٢٢ .
(٥) الحجر ٤٢ .

الظرفية » من قبيل السهو ، وأما رد هذا الإعراب فليس لأن الظرف المكانى المختص لاينصب على الظرفية، وإنما لأن المعنى يرفض ذلك، ولو تنبه الزمخشرى إلى قوله[1] بعد ذلك فى قوله تعالى « ثم لآتينهم من بين أيديهم الآية » : فإن قلت : كيف قيل « من بين أيديهم ومن خلفهم » بحرف الابتداء ، و « عن أيمانهم وعن شمائلهم» بحرف المجاوزة ؟ قلت : المفعول فيه عدى إليه الفعل نحو تعديته إلى المفعول به ، فكما اختلفت حروف التعدية فى ذاك اختلفت فى هذا، وكانت لغة تؤخذ ولا تقاس[2] ، وإنما يفتش عن صحة موقعها فقط ، فلما سمعناهم يقولون : جلس عن يمينه، وعلى يمينه، وعن شماله . وعلى شماله ، قلنا : معنى على يمينه : أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلى من المستعلَى عليه ، ومعنى عن يمينه : أنه جلس متجافيا عن صاحب اليمين، منحرفا عنه ، غير ملاصق له» .

لو تنبه لقوله هذا ، لما قال : إنه منصوب على الظرفية . ويعنى هذا أيضا أن الظروف الموجودة فى الآية لم تنصب على الظرفية ـ مع أنه لا خلاف فى ظرفيتها ـ ولم تظهر معها « فى » للمعنى الذى قلته فيما سبق . والمعروف أنه عند إرادة معنى الظرفية ، ينصب الظرف أو يجر بـ « فى » أو بحرف آخر بمعناها ، ولكن دخلت « من » لتدل على الابتداء ، لتبين طريقة إبليس فى الهجوم ، ثم دخلت « عن » لتدل على عدم التمكن ؛ لأنها للمجاوزة ، والمجاوزة لا تمكن فيها ، أو كما يوضح ذلك أبو حيان قائلا[3] « وإنما خص « بين الأيدى والخلف » بحرف الابتداء الذى هو أمكن فى الإتيان ؛ لأنهما أغلب مايجىء العدو منهما، فينال فرصته ، وقدم بين الأيدى على الخلف ؛ لأنها الجهة التى تدل على إقدام

---

(١) فى الكشاف ٢/٧١ .

(٢) يقصد أن نيابة حروف الجر عن بعضها سماع ، لاقياس .

(٣) فى البحر ٤/٢٧٦ .

العدو وبسالته فى مواجهة قرنه غير خائف منه ، والخلف جهة غدر ومخاتلة وجهالة القرن بمن يغتاله ، ويتطلب غرته وغفلته ، وخص الأيمان والشمائل بالحرف الذى يدل على المجاوزة ، لأنهما ليستا بأغلب ما يأتى منهما العدو » .

وكل ذلك محاولات طيبة للبحث عن أسرار الأساليب القرآنية ، وبيان معنى حرف الجر ، وعلاقته بالمعنى العام للآية ، وسر استعمال حرف مكان آخر ، وفى هذا أيضا دليل على أن إبليس مجرد عدو يضع فى اعتباره جميع الجهات ليرى أيها أضعف ، ودليل أيضا على ما ذهبت إليه من أن الشيطان ليس متمكنا من دين الله ، ولذلك لم تذكر « فى » وليس مستعليا ؛ ولذلك لم تذكر « على » ، وليس ملتصقا؛ ولذلك لم تذكر «الباء» فكل حرف فى كتاب الله له معناه، وله دلالته ، وله إيحاء خاص .

وقد كان أبو حيان غير موفق حين قال[1] « وغاير فى حرف الجر الذى هو « من » و « عن » لأنه لو كان الكل بـ «من» أو بـ « عن » لكان فى تكرار ذلك قلق فى التركيب » .

وذلك كلام لا يقبل أبدا ، فقد اهتم بالأغراض اللفظية ، وما أبعد لغة العرب عن رعاية الأغراض اللفظية ، إلى أربأ بلغة العرب عن ذلك ، وكتاب الله أسمى وأعلى .

أما الآية الثانية وهى « ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حتى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ[2] » .

فقد ضمنوها معنى «ولا تنووا»[3] وهذا التضمين إفساد للمعنى، فالفرق كبير

(١) فى النهر ٤/٢٧٦ .
(٢) البقرة ٢٣٥ .
(٣) انظر المغنى ٢/١٩٣ .

بين « عزم » و « نوى » ؛ لأن النية محلها القلب ، أو هى عمل قلبى فقط ، أما العزم فهو مرحلة بعد النية ، أو هو التصميم على التنفيذ .

يقول — فى اللسان — « نوى الشىء : قصده واعتقده ، والعزم : الجد ، وعزم على الأمر : أراد فعله ، وقال الليث : العزم : ما عقد عليه قلبك من أمر أنك فاعله » .

ويقول الزمخشرى[١] — فى قوله تعالى « وشاورهم فى الأمر فإذا عَزَمْتَ فتوكل على الله[٢] » — فإذا قطعت على شىء بعد الشورى ، فتوكل على الله فى إمضاء أمرك على الأرشد الأصلح » .

ويقول أيضا[٣] — فى قوله تعالى « فنَسِيَ ولم نَجِدْ لَهُ عَزْماً[٤] » — « العزم : التصميم والمضى على ترك الأكل ، وأن يتصلب فى ذلك تصلبا يؤيس الشيطان من التسويل له » .

ويقول أيضا[٥] — فى قوله تعالى « إنَّ ذلكَ من عزم الأُمُور[٦] » — « إن ذلك مما قطعه الله من الأمر ، أى : قطعه قطع إيجاب وإلزام » .

فهل يكون تضمين « تعزموا » معنى « تنووا » مقبولا ؟ وهل كان الرضى موفقا حين هرب من تقدير حرف الجر ، ولجأ إلى التضمين ؟ ، وهل كان أبو حيان على صواب حين نقل هذا التضمين عن الرضى ، ثم توسع فيه وبالغ ؟ فقد قال[٧] « وانتصاب « عقدة النكاح » على المفعول به ؛ لتضمين « تعزموا » معنى

---

(١) فى الكشاف ١/٤٧٥ . (٢) آل عمران ١٥٩ .
(٣) فى الكشاف ٢/٥٥٥ . (٤) طه ١١٥ .
(٥) فى الكشاف ٣/٢٣٣ . (٦) لقمان ١٨ .
(٧) فى البحر ٢/٢٢٩ ، وانظر البيان ١/١٦١ ، التبيان ١/١٨٠ ، ١٨٨ .

ما يتعدى بنفسه ، فضمن معنى « تنووا » ، أو معنى « تصححوا » ، أو معنى « توجبوا » أو معنى « تباشروا » أو معنى « تقطعوا » أى : تبتوا وقيل : انتصب « عقدة » على المصدر ، ومعنى « تعزموا » : تعقدوا » .

ثم يقول[١] ـ فى قوله تعالى « وإن عَزَمُوا الطلاقَ »[٢] ـ « ومعنى العزم هنا : التصميم على الطلاق » .

فكيف يعترف بأن هذا هو معناه ، ثم يذهب إلى التضمين بمثل هذا التوسع ؟ . والغريب أنه يعود فيقول : « وقيل : انتصب على إسقاط حرف الجر ، وهو على هذا التقدير « ولا تعزموا على عقدة النكاح » إذ أصل هذا الفعل أن يتعدى بـ « على » قال الشاعر :

عَزَمْتُ على إقامة ذِى صباحٍ لأمرٍ مَّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[٣]

فإذا كان هذا هو أصله ، فلماذا لم يلتزم بالأصل ؟ . هذا وكونه على إسقاط حرف الجر هو مذهب الزجاج فقد قال[٤] : « معناه : لا تعزموا على عقدة النكاح ، وحذف « على » استخفافاً ، كما تقول : ضرب زيد الظهر والبطن ، معناه : على الظهر والبطن ، وقال سيبويه : إن الحذف فى مثل هذه الأشياء لا يقاس » .

فحافظ على معنى الكلام ـ وإن كان قد خالف الإمام ـ .

وحينئذ كان يجب أن يتركز البحث عن السر فى حذف حرف الجر فقط

---

(١) فى البحر ٢/٢٢٩ . (٢) البقرة ٢٢٧ .

(٣) من الوافر ـ قائله : أنس بن مدركة الخثعمى ـ من شواهد الكتاب ١/١١٦ ، المقتضب ٤/٣٤٥ ، الخزانة ٣ / ٨٧ .

(٤) فى معانى القرآن ١/٣١٣ .

دون الدخول فى تيار التأويل ، أو الدخول فى متاهات التضمين ، فالمعروف أن الحمل على الأصل أولى ، ولا ضرورة تدعو إلى العدول عنه ، والتضمين خروج عن الأصل ، وهو ـ كما أرى ـ لون من مخالفة القياس .

هذا وقد كان الزجاج غير موفق حين قال : « وحذف ( على ) استخفافاً » فلا يليق هذا بكتاب الله .

وقد تخلص الزمخشرى من مشكلة حذف حرف الجر فقال[1] : « من عزم الأمر ، وعزم عليه ، وذكر العزم مبالغة فى النهى عن عقدة النكاح فى العدة ؛ لأن العزم على الفعل يتقدمه ، فإذا نهى عنه كان عن الفعل أنهى ، ومعناه : ولا تعزموا عقدة النكاح ، وقيل : معناه : ولا تقطعوا عقدة النكاح ، وحقيقة العزم : القطع ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل » .

وبذلك جعل هذا الفعل مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى ، والآية ليس فيها حرف الجر ، فقد جاءت على أحد الوجهين الجائزين ، وليته بين لنا السر فى تعدى الفعل بنفسه ، أو السر فى عدم ذكر حرف الجر ، فلا شك أن المعنى يختلف فى الاستعمالين .

إن المعنى يجب أن يكون كما أراده نظم الآية ، وإنى أرى فرقاً كبيراً بين عزم الأمر ، وعزم على الأمر ، إن « عزم الأمر » معناه : نفـذ ، و « عزم على الأمر » معناه : صمم على فعله .

إن حذف ( على ) ليس استخفافاً كما قال الزجاج ، وإنما لمعنى ، إن نظم كتاب الله فوق الأغراض اللفظية ، وإن كل حرف منه له معناه ، فيجب أن يخضع التقدير للمعنى ، ولا يجوز أن يخضع المعنى للتقدير .

(١) فى الكشاف ١ / ٢٧٣ .

إنّ التضمين الذى لجأ إليه النحاة ليس قياسيا ، فهو شبيه بما قالوا عنه : التوسع ، ثم إن المعنى العام للآية لا ينسجم معه .

ولننظر فى معنى الآية من أولها ، قال تعالى « ولا جُناحَ عليكم فيما عَرَّضْتُم به من خِطْبَة النساء أو أَكْنَنْتُمْ فى أنفسكم » .

فالتعريض هو : أن تذكر شيئاً تدل به على شىء لم تذكره ، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه : جئتك لأسلم عليك ، ولأنظر إلى وجهك الكريم ، ويسمى التلويح ؛ لأنه يلوح منه ما يريده ، ومعنى أكننتم : سترتم ، وأضمرتم فى قلوبكم فلم تذكروه بألسنتكم لا معرضين ولا مصرحين »[١] .

أليس معنى أكننتم هو : نويتم ، إن معنى الآية : لا حرج عليكم فى التعريض أو النية ، ولكن لا تعزموا عقدة النكاح ، فكيف يكون معنى (ولا تعزموا) هو نفسه ( ولا تنووا ) ؟

ولقد كان ابن عطية دقيقاً حين قال[٢] : « عزم العقدة : عقدها بالإشهاد والولى » وحين قال فى قوله تعالى « للذين يُؤْلُون من نسائهم تَرَبُّصُ أربعةِ أشْهُرٍ فإن فاءوا فإنّ اللهَ غفورٌ رحيم - وإن عَزَمُوا الطلاقَ فإنّ اللهَ سميعٌ عليم »[٣] : « فإما فاء ، وإلا طلق عليه » ، ثم يقول : « والعزيمة هى التطليق » .

وهذا يعنى أن عزم ، معناها : نفذ ، فهل يكون كلام النحاة بعد كل ذلك صواباً ؟

---

(١) انظر الكشاف ١ / ٣٧٣ . (٢) فى المحرر الوجيز ٢ / ١٢٧ .
(٣) البقرة ٢٢٧ .

وأما الآية الثالثة ، وهى « وَأَنْ تَسْتَرْضِعُوا أولادَكم »[1]، فمعناها : وأن تطلبوا المراضع لأولادكم .

أما كون معناها : ترضعوا أولادكم فإفساد للمعنى .

ولننظر فى معنى الآية من أولها ، قال تعالى : « وَالوالداتُ يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضَاعة ـ وعلى المولودِ لهُ رزقُهن وَكِسْوَتُهُنَّ بالمعروفِ لا تُكَلَّفُ نفسٌ إلا وُسْعَها لا تُضَارَّ وَالِدةٌ بولدها وَلا مولودٌ له بولدِه وعلى الوارثِ مثلُ ذلك فإنْ أرادا فِصَالاً عن تَرَاضٍ منهما وَتَشَاوُرٍ فلا جناحَ عليهما وَإنْ أرَدْتُم أنْ تَسْتَرْضِعُوا أولادَكم فلا جناحَ عليكم » .

لقد بدأت الآية ببيان إرضاع الوالدات لأولادهن ومدته ، وأن الوالد عليه الرزق والكسوة فى حدود : لا ضرر ولا ضرار ، فإن أرادا فطام الولد عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما ، ثم بينت الآية بعد ذلك أنه إن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا حرج فى طلب المراضع .

والمعروف أن الألف والسين والتاء للطلب غالباً ، فالمعنى هو : أن تطلبوا المراضع لأولادكم ، وفى هذا بيان بأن الأفضل هو إرضاع الوالدة لولدها ، وهذا إذا كان ( يرضعن ) خبريا ، فإن كان بلام الأمر المقدرة كان طلبا مأموراً به ـ وهو ما أراه ـ ثم بينت الآية أنه لا حرج فى طلب المراضع ، فكيف تحولت الآية من الطلب إلى ( ترضعوا ) ؟ فالآية أولها « والوالدات يرضعن » فكيف تعود ـ على تأويل النحاة ـ الى ( ترضعوا ) ؟ أليس ذلك ركيكا ؟

---

(١) البقرة ٢٣٣

ولقد كان الزمخشري موفقاً حين قال[1]: « والمعنى : أن تسترضعوا المراضع أولادكم ، فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه » .

فحافظ على المعنى – وإن كان قد جعله يتعدى إلى مفعولين – مخالفاً بذلك جمهور النحاة ، فهذا الفعل – عندهم – يتعدى إلى المفعول الثانى بحرف الجر ، كما يتضح ذلك فى قول الزجاج[2] : « معناه : تسترضعوا لأولادكم غير الوالدة فلا إثم عليكم » ، وفى قول ابن الأنبارى[3]: « أراد : لأولادكم ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الفعل بالاسم فنصبه ، ونظائره كثيرة » .

هذا وباب الحذف والإيصال قد وردت منه شواهد كثيرة ، ولكن رأى الجمهور فيه ثابت ، لا يقبل التغيير ، وباب التأويل يلتهم كل ما ورد منه ، فإن عجز النحاة عن التأويل ، أو التضمين ، حكموا بالشذوذ أو الضرورة ، أو التوسع ، أو كثرة الاستعمال ، أو ما أشبه ذلك من أسماء أو مصطلحات كان يجب أن يخلو منها قاموس النحو .

إن موقف النحاة عجيب ، والتضارب والتناقض فى آرائهم أعجب ، وكان الأحرى بهم رعاية المعنى فى وضع القواعد ، إنهم لو فعلوا ذلك لما كانت بهم حاجة إلى اللجوء إلى تقديرات وتأويلات لا معنى لها ، ولا هدف منها إلا المحافظة على قواعد وضعها الإمام بناء على استقراء ناقص .

إنهم لو فعلوا ذلك لما كانت هناك حاجة إلى تلمس الأعذار لتصحيح قواعدهم التى اعتمدوا فى بنائها على كلام إمامهم وتعليلاته .

---

(١) فى الكشاف ١/٣٧١ ، وانظر البحر ٢/٢١٨ .
(٢) فى معانى القرآن ١/٣٠٩ .
(٣) فى البيان ١/١٦٠ ، وانظر التبيان ١/١٨٦ .

إن القواعد يجب أن تعتمد على السماع فقط ، فالسماع سيد الأدلة ، وقد سمع حذف حرف الجر كثيراً جـــداً ، فى كلام العرب شعراً ونثراً ، كما سمع فى القرآن الكريم ، هذا إذا أخذنا الشواهد على طبيعتها ، وراعينا فيها جانب المعنى ، ولم نسلك بها طريق الأعذار ، ولم نحكم فيها سيف التأويل والتقدير .

ومن الشواهد بجانب ما سبق قوله تعالى « اهْدِنا الصراطَ المستقيم »(١)، أى : اهدنا إلى الصراط المستقيم ، ودليل ذلك قوله تعالى : « وإنك لَتَهْدِى إلى صراط مُستقيم »(٢) ، وقوله تعـالى : « وَيَهْدِى مَنْ يشاء إلى صراط مستقيم »(٣) .

والعرب تقول : هديته الطريق ، وهديته إلى الطريق(٤) .

فيجب أن يكون البحث عن علة الذكر وعلة الحذف فقط .

وقد سبق النقل عن الأخفش الأصغر أنه يجيز حذف حرف الجر مطلقاً ، كما أجازه الزجاج أيضًا حيث يقول – فى قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْغَبُ عن مِلَّةِ إبراهيمَ إلا مَنْ سَفِهَ نفسَه »(٥) – قال أبو إسحاق(٦) : « إن ( سفه نفسه ) بمعنى : سفُه فى نفسه ، إلا أن ( فى ) حذفت ، كما حذفت حروف الجر فى غير موضع ، قال الله عز وجل : « أن تسترضعوا أولادكم ، والمعنى : أن تسترضعوا لأولادكم ، فحذف حرف الجر فى غير ظرف ، ومثله قوله عز وجل «ولا تعزموا عقدة النكاح » أى : على عقدة النكاح ، ومثله قول الشاعر :

---

(١) الفاتحة ٥ – وانظر الكشاف ١/٦٧ ، البحر ١/٢٥ .

(٢) الشورى ٥٢ . (٣) يونس ٢٥ .

(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٩٨٠

(٥) البقرة ١٣٠ . (٦) فى معانى القرآن ١/١٩٠ .

تُغالى اللحم الأضيافِ نِيئّا    وَنَبْذُله إذا نضجَ القُدُور[1]

المعنى : نغالى باللحم ، ومثله قول العرب : ضرب فلان الظهر والبطن ، والمعنى : على الظهر والبطن ، فهذا الذى استعمل من حذف حرف الجر موجود فى كتاب الله ، وفى أشعار العرب وألفاظها ونثرها ، وهو عندى مذهب صالح » .

كما قد أجازه الفراء أيضاً حيث يقول[2] ـ فى قوله تعالى : « يُقْذَفُون منْ كل جانب دُحُورا »[3] بضم الدال ، ونصبها أبو عبد الرحمن السُّلَمِىّ ، فمن ضمها جعلها مصدراً ، كقولك : دحرته دحوراً ، ومن فتحها جعلها اسما كأنه قال : يقذفون بداحر وبما يدحر ، ولست أشتهيها ، لأنها لو وجهت على ذلك على صحة لكانت فيها ( الباء ) ، كما تقول : يقذفون بالحجارة ، ولا تقول : يقذفون الحجارة ـ وهو جائز ـ قال الشاعر : نغالى اللحم .. الخ ، والكلام : نغالى باللحم » .

(١) من الوافر ـ الحطيئة ـ انظر اللسان « غلا » .

(٢) فى معانى القرآن ٢/٣٨٣ .    (٣) الصافات ٨ .

# تقديم الجزاء

يرى جمهور البصريين أن جواب الشرط لا يجوز تقديمه على الأداة، ولا يجوز تقديم جزء منه على الأداة أيضاً، أو لا تقع الأداة وفعل الشرط بين أجزاء الجواب.

والأصل فى هذه القاعدة قول الإمام[1] : « ومما لا يكون فى الاستفهام إلا رفعا قولك : أعبدُ الله إن تره تضربْه، وكذلك إن طرحت الهاء مع قبحه فقلت : أعبدُ الله إن ترَ تضربْ، فليس للآخر سبيل على الاسم ؛ لأنه جزم، وهو جواب الفعل الأول، وليس للفعل الأول سبيل ؛ لأنه مع « إنْ » بمنزلة قولك : أعبدَ الله حين يأتينى أضرب، فليس لـ « عبد الله » فى « يأتينى » حظ » . ثم يقول : « وكذلك إذا قلت : زيداً إذا أتانى أضرب، إنما هى بمنزلة « حين » فإن لم تجزم الآخر نصبت، وذلك قولك : أزيداً إن رأيت تضربُ » .

ويوضح ذلك قول ابن يعيش[2] : « ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء فقلت : زيداً إن ترَهُ تضربْه، لم يجز ؛ لأن الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء، وإذا لم يعملا فيه لم يجز أن يفسراه » .

ويقول الزمخشرى[3] : « والشرط كالاستفهام فى أن شيئاً مما فى حيزه لا يتقدمه، ونحو قولك : آتيك إن تأتنى، وقد سألتك لو أعطيتنى، ليس

---

(١) فى الكتاب ١ / ٦٧ .
(٢) فى شرح المفصل ٢ / ٣٨ .
(٣) فى المفصل ٩ / ٧ .

ما تقدم فيه جزاء مقدماً ، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار ، والجزاء محذوف » .

إذن المسألة صناعة نحوية بحتة ، مبنية على قاعدة التفسير ، وهي : مالا يجوز أن يعمل في معمول مقدم ، لايجوز أن يفسر عاملا فيه محذوفاً ، ثم شبه سيبويه المنع هنا بمنع تقدم معمول المضاف إليه على المضاف : لأن المضاف إليه نفسه لا يتقدم على المضاف ، فيجب أن يكون معموله كذلك ، لأن المعمول لا يجوز أن يتقدم إلا حيث يجوز أن يتقدم عامله ، أو حرية التصرف في المعمول نابعة من حرية عامله .

وقد صاغ ابن مالك كلام الإمام قائلا[1] : « لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على « غير » مراداً به نفي ، خلافاً للكسائي في جواز : أنت أخانا أول ضارب » .

وأيضاً أداة الشرط لها الصدارة كأداة الاستفهام ـ بناء على قاعدة : كل مؤثر في معنى الكلام له الصدارة ـ فلا يعمل فيها عامل قبلها ، إلا حرف الجر إذا كانت صالحة لدخوله ، بناء على أن حرف الجر يصير جزءاً مما يدخل عليه ، فلا يسلبها صدارتها .

يقول أبو حيان[2] : « وإنما تقع مستأنفة ، أو مبنية على ذي خبر ونحوه » .
ولا يتقدم عليها جوابها ، ولا معمول جوابها ، لأن ذلك يسلبها صدارتها ، فإن تقدم عليها جوابها ضاعت صدارتها ، وخرجت عن كونها أداة شرط ، وصارت موصولة إذا كانت صالحة الموصولية .

---

(١) في التسهيل ص ١٥٦ .    (٢) في الارتشاف ص ٩٢٧ .

يقول المبرد[1] : « فإن قلت : آتى مَنْ أتانى ، وأصنع ما تصنع ، لم يكن ههنا جزاء ، وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها ، ولو قلت : آتى من أتانى ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذى قبلها ، وهذا لا يكون ؛ لأن الجزاء منفصل كالاستفهام » .

أما سيبويه فيحكى الرضى رأيه قائلا[2] : « وأما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة أيضاً ، نحو « من » و « ما » و « أى » فإن جاء بعدها ماض ، احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية ، نحو : آتى من أتانى ، فإن كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم ، وإن كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه ـ كما ذكرنا فى باب المبتدأ ـ والتقدير : من أتانى آته . . . وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر ؛ لأن جعلها شرطية يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية ، وجعل المتقدم عوضاً منه ، وإن جاء بعدها مضارع نحو : آتى من يأتنى ، فالوجه كونها موصولة » .

وهذا الاحتمال أمر صناعى بحت ، لم يراع فيه النحاة جانب المعنى ، وإنما تحكمت فى كلامهم نظرية العوامل ، وانصب كل اهتمامهم عليها ، مع أن المعنى فى كل احتمال منهما مختلف عن الآخر كل الاختلاف ، فمعنى أكافىء من نجح ، إذا كانت « من » موصولة : حصول المكافأة لشخص نجح ، لأن « نجح » زمنه الحال ، فالمكافأة تحصل الآن ، والكلام بهذا المعنى جملة خبرية واحدة لا تقديم فيها ولا تأخير .

ومعنى نفس الكلام إذا كانت « من » شرطية : تعليق المكافأة على النجاح ، والفعل « نجح » زمنه المستقبل ، وكذلك « أكافىء » والنجاح

---

(١) فى المقتضب ٢ / ٧٦ .　　　(٢) فى شرح الكافية ٢ / ٢٥٨ .

لم يحدث بعد ، وجواب الشرط ـ كما يقول النحاة ـ محذوف والفعل المقدم دليل عليه ، والكلام جملتان ، أليس المعنى مختلفا ؟ أليس قطع ابن السراج قطعا لا وجه له ؟

فإن لم تكن صالحة للموصولية فلا شبهة فى تضمنها معنى أداة الشرط ، مثل « متى » ، و « إذما » و « أيان » و « أين » و « حيثما » و « أنى » .

يقول المبرد[1] « ولو قلت : آتيك متى أتيتنى ، أو : أقوم أين قمت ، على أن تجعل « متى وأين » ظرفين لما بعدهما ، كان جيدا ، وكانا منقطعين من الفعل الأول ، إلا أنك لما ذكرته ، سد مسد جواب الجزاء ، فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال ، لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ، كما لا يعمل هو فيما قبله ، ألا ترى أنك لا تقول : زيداً إن تأت يكرمك ، ولا : زيدا متى تأت تحببه » .

وكلامه مبنى على عوامل صناعية أيضا .

أما ابن الأنبارى فيمنع التقديم لعلة أخرى فيقول[2] « مذهب البصريين أن مرتبة الجواب بعد الشرط ، لأنه مسبب عنه ، والمسبب بعد السبب ، ولأن الجزاء من حيث المعنى لازم ، ومرتبة اللازم بعد الملزوم ، وأيضا لأن الشرط مشبه بالاستفهام » .

وفاته أن تغيير نظم الكلام عن وجهه الأصلى إنما يكون لأغراض معنوية رعايتها أولى وأهم من تعليلاته الفلسفية ، وأن أدوات الشرط للتعليق فى

---

(١) فى المقتضب ٢/٦٨ ـ وانظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٥٨

(٢) فى الإنصاف مسألة ٨٧

المستقبل ، فأما علاقة السببية والمسببية ، أو علاقة التلازم فلا وجود لها ، ما دام الكلام فى صورة شرط وجواب ، فإذا انتقل الشرط والجواب إلى حيز التنفيذ ، انتفى التعليق بينهما ، وصارا فى هيئة سبب ومسبب ، ومعنى هذا أن علاقة السببية بين الشرط والجواب ليست موجودة بالفعل . وإن كانت موجودة بالقوة .

فإذا وردت الشواهد العربية ، وقف النحاة لها بالمرصاد ، وتأولوا ما ورد منها ، ويتمثل تأويلهم فى قول ابن جنى[١] « ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب ، شرطا كان أو قسما ، أو غيرهما ، ألا تراك لا تقول : أقم إن تقم ، فأما قولك : أقوم إن قمت ، فإن قولك : أقوم ، ليس جوابا للشرط ، ولكنه دال على الجواب ، أى : إن قمت قمت ، ودلت « أقوم » على « قمت » ومثله : أنت ظالم إن فعلت ، أى : إن فعلت ظلمت ، فحذفت « ظلمت » ودل قولك : أنت ظالم ، عليه » .

ولكن هل معنى أنت ظالم إن فعلت ، هو نفس معنى إن فعلت ظلمت ؟ لست أدرى كيف تدل : أنت ظالم ، على « ظلمت » ؟ ولعله أدرك فساد هذا التقدير فقال[٢] فى « باب فى الفرق بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب » . . . ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون فى معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن « أنت ظالم » جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله : أنت ظالم ، دال على الجواب وساد مسده فأما أن يكون هو الجواب فلا » .

---

(١) فى الخصائص ٢/٣٨٧ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/١٣١ ، المغنى ٢/١٧٥ ، الهمع ٢/٦١

(٢) فى الخصائص ١/٢٨٣

فتفريق بين الإعراب والمعنى تفرقة لا معنى لها ، وقوله : « ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه » يدل على تمسكه بقواعد الإمام تمسكا بلا حدود ، وما كان أغنى النحو عن مثل هذه العبارة.

وإذا ارتفع صوت يخالف إمامهم ، ويقف بجانب المعنى ، ويقبل المسموع على طبيعته ، انهالت عليه تقديرات النحاة وتأويلاتهم التي لا تخلو عن تكلف وتعسف ، وبعد عن رياض المعاني .

هذا وقد أجاز علماء الكوفة تقديم جواب الشرط على الأداة ، وتقديم معموله عليها أيضا ، يقول ثعلب[1] « زيدا إن تضرب أضرب ، إن نصبته بالثاني لم يختلفا فيه ، وإن كان الأول أجاز الكسائي ، وأبى الفراء ، لأن الشروط لا يتقدمها صلاتها » .

وقد وافقهم بعض النحاة ، يقول ابن مالك[2] « لأداة الشرط صدر الكلام فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه ، وليس إياه ، خلافا للكوفيين والمبرد وأبي زيد » .

والجواب عندهم إن تأخر جزم بالجوار[3] ، وإن تقدم وجب عدم جزمه ، لبعده عن الجوار ، وجاز اقترانه بالفاء ، وبذلك حافظوا على المعنى ، ولم يحملوا كلام العرب فوق ما يحتمل ، والسماع يؤيد مذهبهم ، لو تقبلنا المسموع على طبيعته ، وراعينا جانب المعنى ، والمعنى أيضا يحتم قبول رأيهم .

---

(١) في المجالس ( ٢ : ٤١٩ ) .
(٢) في التسهيل ص ٢٣٨ ، وانظر ارتشاف الضرب ٩٢٧
(٣) انظر عامل الجزم والخلاف فيه في الكتاب ١/٤٣٥ ، شرح الكافية للرضي ٢/٢٥١

قال جرير بن عبد الله البَجَلى :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرع
إنكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ[1]

والتقدير عند الكوفيين كما يقول ابن الأنبارى[2] «إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ولولا أنه فى نية التقديم لما جاز أن يكون مرفوعا ، ولوجب أن يكون مجزوما» .

ويبدو من كلامه أن جواب الشرط هو « تصرع» وجملة الشرط والجواب خبر « إن » ورفع الجواب ؛ لأن رتبته فى الأصل هى التقديم على الأداة .

ويرى سيبويه أن الأصل : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ولكن الجواب محذوف ، والشاهد عنده من قبيل الضرورة ، لأن فعل الشرط مضارع مجزوم، يقول[3] «وقبيح الكلام أن تعمل «إن» أو شىء من حروف الجزاء فى الأفعال حتى تجزمه فى اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتنى ، ولا تقول : آتيك إن تأتنى ، إلا فى شعر » .

فلم يكتف بإضاعة المعنى ، وإنما حكم عليه بأنه قبيح، وحكمه نابع من الصناعة النحوية ، وليس نابعا من المعنى ، وكأن أصل الكلام عنده : إنك تصرع إن يصرع أخوك فإنك تصرع ، فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه .

ويرى المبرد أن الأصل[4] : إنك إن يصرع أخوك فأنت تصرع ، وحذفت

---

(١) من الرجز - فى الكتاب ١/٤٣٦ ، المقتضب ٢/٧٠ ، الخزانة ٩/٤٧ .
(٢) فى الإنصاف ٢/٦٢٥ . (٣) فى الكتاب ١/٤٣٦ .
(٤) فى المقتضب ٢/٧٠ .

« الفاء » — مع أن سيبويه يرى أن حذف الفاء ضرورة — ولكن هل هذه التقديرات تناسب المعنى الذى يقصده الشاعر ؟ .

إن الذى أراه هو أن جواب الشرط جملة « إنك تصرع » توسطت الأداة وفعل الشرط فى وسط الجواب ، أو قدم جزء من الجواب على الأداة ، وليس الجواب محذوفا ، كما ذهب إليه الإمام ، وليست «الفاء» مقدرة ، كما قال المبرد ، وليس « تصرع » جوابا كما قال الكوفيون .

فمعنى الشاهد يوحى بغير ذلك ، فالشاعر قد بدأ بالنداء ، والنداء دعاء وخطاب وتنبيه ، وكرر النداء للتوكيد ، ولدفع السهو أو عدم الاهتمام من المنادى ، ثم كرر المنادى مرة ثالثة بصورة أخرى ، وهى ضمير الخطاب مؤكدا بـ « إنّ » كل ذلك لأنه يريد تنبيه المخاطب لما يريده ، وتقديم « إنك » يفيد القصر ، أى : إنك لا غيرك ، ثم ذكر جملة الشرط ، لأنها هى المقصودة من النداء المكرر ، والخطاب المؤكد ، فهو يريد أن ينبه المنادى إلى المحافظة على أخيه ، ثم أخر خبر « إن » ليشعر بأنه حقيقة مؤكدة ، وللإبهام ثم التوضيح ، لأنه حين يقول « إنك » فقط دون خبر ، تذهب نفس السامع كل مذهب — كما يقولون — ويتفتح ذهنه للخبر ، ولأن الشرط أهم لديه منه .

وتقدير سيبويه يفسد المعنى ، وتقدير المبرد لا معنى له ، فيكون التقدير «فأنت تصرع » ثم حذفت الفاء ، وحذف المبتدأ ، ينافى تقديم « إنك » فتقديمها يدل على القصر ، وربما كان تقدير الكوفيين — الذى أشار إليه ابن الأنبارى — أقرب إلى المعنى بعض الشىء ، ولكنه ليس تقديرا دقيقا ، فجملة «تصرع» ليست جوابا ، وإنما هى خبر « إن » كما يجب أن يكون المعنى ، وليست رتبة الجواب التقديم ثم أخر ، لأن ذلك يضيع الغرض من تقديمه إذا قدم ، لأن ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته ، ولكن رتبته التأخير .

وقال زهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان :

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألة
يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ[1]

يقول ابن الأنبارى[2] « والتقدير فيه : يقول : إن أتاه خليل يوم مسألة ، ولولا أنه فى نية التقديم لما جاز أن يكون مرفوعا » والتقدير عند البصريين نفس التقدير ، ولكنه ليس جوابا وإنما هو دليل على الجواب المحذوف .

والواقع أن « يقول » جواب الشرط ، ولقد كان ابن مالك موفقا حين قال :

وبعدَ ماضٍ رفعُكَ الجزا حَسَنْ
ورفعُهُ بعـــد مضارع وَهَنْ

وحين قال[3] « وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضى اللفظ ، أو منفيا بـ « لم » وبقلة إن كان غيرهما ، وإن قرن بالفاء رفع مطلقا » فلا تقديم ولا تقدير ، والفعل المرفوع هو الجواب ، وكان يجب البحث عن السر فى رفع الجواب ، وهنا لفتة معنوية وهى : أن « يقول » جاء مرفوعا ، للدلالة على أن شأن « هرم » : هو يقول لا غائب مالى ولا حرم ، وذلك لأن الجزم يدل على ترتب الجواب على الشرط ، ورفعه يخلصه من ذلك ، فكأن شأن « هرم » هو هذا ، سواء أتاه محتاج أم لا ، ويذكرنى هذا بقول زهير :

---

(١) من البسيط ـ فى الكتاب ٤٣٦/١ ، فى المقتضب ٦٨/٢ ، الكامل ١٠٩/٢ الخزانة ٤٧/٩ .
(٢) فى الإنصاف ٦٢٦/٢ . (٣) التسهيل ٢٣٧ .

تَراهُ إذا ما جئتَـــــه متهلِّلا
كأنكَ تُعطيه الذى أنتَ سائلُه

وربما كان تقدير الكوفيين أقرب إلى العقل ، فالجواب موجود ، ورتبته التقديم ، ثم أخر ، ولكنى أرى أن الجواب رتبته التأخير ، فإذا جزم فهذا شأنه ، وإذا رفع فهو نوع من الالتفات ، فليس الانتقال من علامة إعرابية إلى أخرى ضربا من العبث لدى قوم ملكوا زمام البيان ، فى لغة نزل بها القرآن ، ويجوز تقديم الجواب لعلة بلاغية ، ولو أضاف ابن مالك إلى كلامه بيانا لسر رفع الجواب لكان كلامه أفضل فى هذه المسألة ، ولكنه اكتفى بذكر القاعدة.

وقال ذو الرمة :

وإنى متى أُشرِفْ على الجانب الذى
به أنتِ من بين الجوانب ناظرُ[1]

أى : وإنى ناظر متى أشرف ، فقدم « إنى » للقصر ، أو وسط الأداة وفعل الشرط بين أجزاء الجواب ، وتقديرات البصريين هى نفس التقديرات ، وإن كان هذا الشاهد يعد من أقوى الأدلة لأن الموجود فى مكان الجواب اسم مفرد ، وهو خبر « إن » فى المعنى لا محالة ، وكل تقدير على غير هذا تعسف وإضاعة للمعنى ، والغريب أن سيبويه يقول[2] « ولو أريد به حذف الفاء جاز ، يقول : لكانى بك لا أنظر إلى سواك » .

فكأن أصل الكلام عنده : وإنى ناظر متى أشرف على الجانب الذى به

---

(١) من الطويل — فى الكتاب ١/٤٢٧ ، المقتضب ٢/٦٩ ، الخزانة ٩/٥١
(٢) فى الكتاب ١/٤٣٨ .

أنت فإني ناظر ، وبذلك ضاع الغرض المنوى من تقديم « إنى » فى أول الشاهد ، وإن كان قد بين السر البلاغى فى تقديم « به » فقط ، وعبر عن ذلك بقوله « لا أنظر إلى سواك » وليته راعى المعنى فى وضع « إنى » فى صدر الكلام .

وقال الشاعر :

هذا سُراقةُ للقرآن يَدْرُسُهُ
والمرءُ عند الرُّشا إنْ يلقَها ذِيبُ[1]

أى : المرء عند الرشا ذيب إن يلقها .

وقال رؤبة :

يا حَكَمُ الوارثَ عن عبد الملكْ
أوديتُ إن لم تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ[2]

أى ، إن لم تحب أوديت ، فقدم الجواب للاهتمام به ، ويشبه ذلك قوله : أين محمد لا نجوت إن نجا ، فالشاعر يركز على « أوديت » مستنجدا ، وعبر بالماضى للدلالة على تحقق الهلاك ، ولكن قواعد النحاة ترد عليه اهتمامه وتركيزه ، وتجعل « أوديت » دليلا على الجواب المحذوف ، فكأنها جملة غير أساسية .

---

(١) من البسيط ـ الرشا جمع رشوه ـ فى الكتاب ٤٣٨/١ ، الخزانة ٣/٢ ، ٤٧/٩ .

(٢) من الرجز ـ المعتنك : البعير يصعد فى العانك من الرمل ، وهو المنعقد منه ، ولا يقطعه إلا بمشقة ، يريد إن لم تبذل جهدا فى إنقاذى هلكت ـ فى المقتضب ٢٠٨/٤ ، الخصائص ٣٨٩/٢ ، الانصاف ٦٢٥/٢ .

وقال أبو ذؤيب :

فقلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنها مُطَبَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يَضِيرُها[1]

وقال عبد الرحمن بن حسان :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشر عند الله مِثلان[2]

« الله يشكرها » جملة اسمية لم تقترن بالفاء ، لأن الأصل فيهما التقديم عند الكوفيين .

أما رأى البصريين فيتمثل فى قول المبرد « فلا اختلاف بين النحويين فى أنه على إرادة « الفاء » ؛ لأن التقديم فيه لا يصلح » .

وربما يقصد أنه لا يصلح للتقديم لأن الضمير فى « يشكرها » يعود على الحسنات ، وأعتقد أن « الفاء » لا معنى لها فى هذا المقام ؛ لأنه لا تلازم بين الشرط والجواب ، فالجواب عام .

وقال زهير بن مسعود :

فلم أَرْقِهِ إن يَنْجُ منها وإنْ يَمُتْ
فطعنةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ[3]

أى : إن ينج منها فلم أرقه ، فقدم الجواب المقترن بالفاء ، وهذا الشاهد يعد من أقوى أدلة الكوفيين على أن الجواب مرتبته التقديم .

---

(١) من الطويل — فى الكتاب ١/٤٣٨ ، المقتضب ٢/٧٠ ، الخزانة ٩/٤٧ .
يصف قرية بكثرة الطعام ، مطبعة : ملئت وطبع عليها .

(٢) من البسيط — فى الكتاب ١/٤٣٥ ، المقتضب ٢/٧٠ ، الخزانة ٩/٤٧ .

(٣) من الطويل — غس : الضعيف ، مغمر : جاهل لم يجرب الأمور — فى الإنصاف ص ٦٢٦ ، نوادر الأنصارى ص ٧٠ ، اللسان « غسس » .

أما البصريون فيتمثل ردهم فى قول ابن جنى[1] « فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب ، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحال تقدم المجزوم على جازمه ، بل إذا كان الجار – وهو أقوى من الجازم ؛لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لايجوز تقديم ما يجره عليه ، كان ألايجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر ، وإذا كان كذلك وجب النظر فى البيت ، ووجه القول فيه أن « الفاء » فى قوله « فلم أرقه » لايخلو أن تكون متعلقة بما قبلها ، أو زائدة ، وأيهما كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينج منها ، وقد علم أن « لم أفعل » نفى « فعلت » وقد أنابوا « فعلت » عن جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه فى قوله :

يا حكم الوارث عن عبد الملك
أوديت إن لم تحب حبو المعتنك

أى : إن لم تحب أوديت ، فجعل « أوديت » المقدمة دليلا على « أوديت » هذه المؤخرة ، فكما جاز أن تجعل « فعلت » دليلا على جواب الشرط المحذوف ، كذلك جعل نفيها الذى هو « لم أفعل » دليلا على جوابه ، والعرب قد تجرى الشىء مجرى نقيضه ، كما تجريه مجرى نظيره » .

وهذا كله تجاهل المعنى ، فأما قوله : ومحال تقدم المجزوم على جازمه ، فكلام أملته علية الصناعة ، ولست أدرى من أين جاء بهذا المحال ؟ ثم إن الجواب حين يتقدم لا يجزم ، ولقد نسى ابن جنى الغرض الأساسى من التقديم ، وهو العناية والاهتمام ، ودار فى فلك الصناعة النحوية متجاهلا المعنى ، ثم إنه جعل

---

(١) فى الخصائص ٢/٣٨٨

الجملة المقدمة دليلا على الجواب المحذوف وجوبا ، وبذلك جعلها جملة ثانوية ، ليست أساسية فى التعبير ، وجعلها نائبة عن جملة محذوفة متأخرة ، ونسى أن تقديم الجملة أول الكلام يدل على أنها موضع اهتمام ، وليس بوسع من يتذوق الأساليب العربية أن يتجاهل أن « أوديت إن لم تحب » ليست مثل : إن لم تحب أوديت ، وأن قوله : فلم أرقه إن ينج منها ، تختلف كل الاختلاف عن قوله : إن ينج منها فلم أرقه ، فالفرق بينهما كبير ، وأما قياس الجازم على الجار فقياس فاسد ، لأن جواب الشرط قد سمع تقديمه — وهو يعترف بأن المقدم جواب فى المعنى — فأما المجرور فلم يسمع تقديمه على حرف الجر ، وأما رأيه فى « الفاء » فقد نسى أن الإمام لا يرى زيادة الفاء ، ونسى أن ابن السراج لا يرى زيادة الحروف مطلقا ، وأيضا قول النحاة بالزيادة عجز عن إدراك أسرار التراكيب ، والمعروف أيضا أن فاء الجواب تدل على أن ما بعدها لازم ، ولابد أن يحدث ، ثم إن من قواعد النحاة أنه لا يزاد الحرف فى صدر الكلام ، وإنما الزيادة فى الحشو ، ألا يعلم النحاة أن هذه الأساليب التى مزقوها بكثرة التقدير والتأويل قد وردت فى كتاب الله ، وإخضاعها لمثل هذه التأويلات يضيع معناها ، ألا يعلم النحاة أن القرآن الكريم معجز بنظامه الربانى ، ولا يؤخر حرف منه إلا لمعنى ، ولا تقدم كلمة أو جملة إلا لغرض ، وهذه شواهد من كتاب الله لا يمكن أن تخضع لمثل تلك التأويلات البعيدة عن روح المعانى السامية ، والإعجاز القرآنى .

## الشواهد القرآنية

١ — قال تعالى « يا أَيُّها الذين آمنُوا كُلُوا من طَيِّباتِ ما رَزَقْنَاكُمْ واشْكُرُوا لله إنْ كُنتُم إيَّاهُ تَعْبُدُون[١] .

(١) البقرة ١٧٢ .

أى . إن كنتم إياه تعبدون فاشكروا لله ، قدم الجواب للعناية والاهتمام وللاشعار بأن الأمر بالشكر يجب أن يكون مطلقا .

ولو جرينا مع تأويلات النحاة لكان التقدير : واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون فاشكروا لله ، ثم حذف الجواب لدلالة ما سبق عليه ، وبذلك ضاع الغرض من التقديم ، وصارت الجملة المقدمة فى الآية مجرد دليل ونائب عن الجملة المحذوفة ، ولا علاقة بينها وبين جملة الشرط ، فهى تشبه نائب الفاعل ، فهو مجرد شىء ينوب عن الفاعل لفظا لا معنى ، ثم ما الداعى إلى تقدير جملة يستحيل ظهورها ، ولو ظهرت ـ فقلنا : وإن كنتم إياه تعبدون فاشكروه ـ لاختلف المعنى بين الجملتين ، ولحل الضمير محل لفظ الجلالة ، ولو قلنا : فاشكروا لله ، لعاد الضمير على مؤخر لفظا ورتبة ، وهذا إذا كانت جملة «واشكروا لله» هى الجواب ، أما إذا كان الجواب « كلوا من طيبات مارزقناكم واشكروا لله» كان التقديم أوجب ؛ لأن الأمر بالأكل مقدم على العبادة .

٢ ـ وقال تعالى « والمطلَّقات يَتَرَبَّصْنَ بأنفُسِهِنَّ ثلاثةَ قُروء ولا يَحِلُّ لهن أنْ يَكْتُمْنَ ما خلقَ اللهُ فى أرحامهن إن كُنَّ يُؤْمِنَّ بالله واليوم الآخر »(١) .

أى إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يحل لهن أن يكتمن ، قدم الجواب للايماء بأن المطلقات يتربصن بأنفسهن ، ولا يحل لهن الكتمان مطلقا ، سواء كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، أم لا ؛ لأن الكتمان لا يليق بهن مطلقا ، فليس من المروءة فى شىء ، ثم جاء الشرط بعد الجواب ليؤكد هذا المعنى ، أى : إن كن مؤمنات فذلك أوجب .

---

(١) البقرة ٢٢٨

يقول الجمل[1] « وهـذا الشرط ليس للتقييد ، بل للتغليظ ، حتى لو لم يكن مؤمنات ، كان عليهن العدة أيضاً » .

هذه المعانى تضيع إذا كانت الجملة المقدمة مجرد دليل على الجواب الذى قضى عليه النحاة بوجوب الحذف ، ووجوب التأخير ، ويتمثل رأيهم فى قول أبى حيان[2] « هذا شرط جوابه محذوف على الأصح من المذاهب ، حذف لدلالة ما قبله عليه ، ويقدر هنا من لفظه ، أى : إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يحل لهن ذلك » .

وقد أضاع المعنى الجميل ، وجعل «لا يحل لهن» جملة مؤخرة فى المعنى والتقدير عن « إن كن يؤمن » ونظم الآية يوحى بغير هذا ، ويقول الزمخشرى[3] ، « إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر » تعظيم لفعلهن ، وأن من آمن بالله وبعقابه لا يجترىء على مثله من العظائم » . ولـكنه لا يرى تقديم الجواب ، لقد نسى النحاة أن هناك أموراً فطرية ، تجب على الإنسان ، لأنه إنسان فقط ، حتى إذا لم يرد بها دين ، فإنها واجبة بالفطرة السليمة ، وكفى بها ، فإذا ورد الدين كان توكيداً لتحريمها .

٣ - وقال تعالى : (وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحا)[4] أى : إن أرادوا إصلاحا فهم أحق بردهن ، ثم قدم الجواب للاهتمام بهذا الحق أو القصر ، يقول بعضهم[5] « إن أرادوا إصلاحا » بينهما لا إضرار

---

(١) فى حاشيته على تفسير الجلالين ١/١٨٣

(٢) فى البحر ٢/١٨٧ (٣) الـكشاف ١/٣٦٦

(٤) البقرة ٢٢٨ (٥) تفسير الجلالين ١/١٨٣

المرأة ، وهو تحريض على قصده ، لا شرط لجواز الرجعة ، وهذا فى الطلاق الرجعى » .

وهذا المعنى لا يتحقق إلا إذا كان الجواب مقدما ، فهو الأهم .

٤ — وقال تعالى : (قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا)[١] أى : إن كتب عليكم القتال فهل عسيتم ألا تقاتلوا ، فوسط أداة الشرط وفعل الشرط بين أجزاء الجواب ، أو قدم « هل عسيتم » للإشعار بأنهم بيتوا النية ، فحين ترد الجملة مصدرة غير معلقة يوحى ذلك بأنها حقيقة ، كأنها واقعة حتما ، دون انتظار التعليق .

يقول الزمخشرى[٢] « وخبر عسيتم : ألا تقاتلوا » والشرط فاصل بينهما ، والمعنى : هل قاربتم ألا تقاتلوا ، يعنى : هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون : أراد أن يقول : عسيتم ألا تقاتلوا ، بمعنى : أتوقع جبنكم عن القتال ، فأدخل « هل » مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون ، وأراد بالاستفهام التقرير وتثبيت أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه ، كقوله تعالى : (هل أتى على الإنسان)[٣] معناه : التقرير » . ولو قال: والمعنى: قد رجوتم عدم القتال لكان أقرب وأوضح ؛ لأن « هل » فى التقرير بمنزلة « قد » ولكنه سلك طريقا طويلا ، وحمل « عسى » للتوقع ، ولو جعلها للرجاء لكان أنسب ، وقد نقل عنه هذا الكلام كأنه قضية مسلمة .

ويقول الجمل[٤] وقوله : « إن كتب الخ » اعتراض بين اسم « عسى » وخبرها ، وجواب الشرط محذوف ، تقديره « فلا تقاتلوا » ... وقوله : لتقرير

---

(١) البقرة ٢٤٦ (٢) فى الكشاف ٣٧٨/١
(٣) الدهر ١ (٤) فى حاشيته ١٩٩/١

التوقع ، المراد بالتقرير هنا التحقيق والتثبيت ، والتوقع مستفاد من عسى ، والمعنى : إن توقع عدم قتالكم محقق عندى » .

والجواب الذى قدره مخالف للدليل ، ولا يفى بالغرض .

ويقول أبو حيان(١) وجواب الشرط الذى هو « إن كتب عليكم القتال » محذوف للدلالة عليه وتوسط الشرط بين أجزاء الدليل » .

وهذا يضيع معنى تقديم « عسيتم » .

٥ — وقال تعالى : ( ربَّنَا لا تُؤَاخِذْنا إن نَسِينا أو أخْطأْنا )(٢) ، أى : إن نسينا أو أخطأنا فلا تؤاخذنا ، فقدم الجواب ، لأنه الأهم الدى الداعى .

٦ — وقال تعالى : ( ضُرِبَتْ عليهم الذلةُ أينما ثُقِفُوا )(٣) .

٧ — وقال تعالى : ( ولا تَهِنُوا ولا تحزَنُوا وأنتمُ الأعْلَونَ إن كنتم مؤمنين )(٤) .

٨ — وقال تعالى : ( قالت إنى أعوذُ بالرحمن منك إن كنتَ تَقِيًّا )(٥) ، إنها تستعيذ بالرحمن مطلقا ، وهذا كل ما يهمها ، فهى تستعيذ بالرحمن من تقى أو غير تقى فقدمت الجواب ؛ لأنه الأهم .

٩ — وقال تعالى : ( وجعلنى مباركا أينما كنتُ وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دُمْتُ حَيًّا )(٦) .

---

(١) فى البحر ٢/٢٥٦ (٢) البقرة ٢٨٦
(٣) آل عمران ١١٢ (٤) آل عمران ١٢٩
(٥) مريم ١٨ (٦) مريم ٣١

أى : وأينما كنت جعلنى مباركا وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ، الجواب جملتان تقدم بعض الجواب الاهتمام به وقربه من نفسه، واعترافا بفضل الله عليه ، ثم أخر بعضه وهو « وأوصانى بالصلاة والزكاة » لأن الإيصاء بالصلاة والزكاة بالنسبة اليه من قبيل «وذكر» فقط . وغير ذلك فى كتاب الله كثير ، ولو أنصف النحاة اقبلوا الوارد كما ورد ، ولو بحثوا عن أسرار الأساليب ، وعن سر التقديم ، أو التأخير لـكان أجدى وأنفع ، لأنهم حصروا أنفسهم فى دائرة الصناعة النحوية ، وكأن قواعدهم أهم لديهم من المعنى .

## تقديم النعت

يرى جمهور النحاة أن النعت مرتبته التأخير عن المنعوت ، ولا يجوز تقديمه في أي صورة كان .

وهذا الممنوع قد ورد في الأساليب العربية ، وفي القرآن الكريم ، فقد ورد تقديم النعت وإعرابه على حسب العوامل ، وتأخير المنعوت وإعرابه بدلا من النعت ، والمعنى هو معنى الصفة والموصوف مع زيادة هي الاهتمام بالمقدم .

ولكن موقف النحاة هو رفض هذه الأساليب ، ثم الدخول بها في رحاب التأويل .

يقول أبو هلال العسكري[١] : « وينبغي أن ترتب الألفاظ ترتيباً صحيحاً ، فتقدم منها ما كان يحسن تقديمه ، وتؤخر منها ما يحسن تأخيره ، ولا تقدم منها ما يكون التأخير به أحسن ، ولا تؤخر منها ما يكون التقديم به أليق ، فما أفسد فيه ترتيب الألفاظ قول بعضهم :

يضحكُ منها كل عُضو لها ... من بَهْجَة العَيْش وَحُسْن القوام
ترفُل في الدار لها وَفْرَة ... كوفرة المِلْطِ الخليع الغلام[٢]

كان ينبغي أن يقول : كوفرة الغلام الملط الخليع ، أو الغلام الخليع الملط ، فأما تقديم الصفة على الموصوف فردىء في صنعة الكلام » .

إذن هذه الأساليب فاسدة ورديئة ، وإذا كانت كذلك فلا فائدة وراء هذا اللون من التقديم ، لأن البحث عن أسرار التقديم يكون في النظم السليم .

---

(١) في الصناعتين ١٥٩ (٢) الملط : الناعم ، الخليع : الشاطر

ويقول ابن الشجرى[١] : « وكذلك لا يجوز : مررت بالطويل زيد ، على أن تجعل « الطويل » صفة لزيد ، ولكن إن أردت : مررت بالرجل الطويل زيد ، فحذفت الموصوف ، وأبدلت « زيداً » من الصفة ، جاز على قبح » .

إذن هذا التقديم غير جائز دون تأويل ، وقبيح مع التأويل ، وعلل ذلك بقوله : « لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مما شدد فيه سيبويه ، وإن كان قد ورد ذلك فى الاستعمال على شذوذ ، كقوله تعالى : « وقليلٌ من عبادىَ الشَّكورُ »[٢] ، أى : العبد الشكور ، وكقوله تعالى : « أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ »[٣] أى : دروعا سابغات ، وقوله تعالى : « وَذَلِكَ دِينُ القَيِّمَة »[٤] أى : الأمة القيمة » .

لقد حمل هذه الآيات على الشذوذ ، وتعليله هو تشديد الإمام ، وكأن كلامه أهم من السماع ، ورأيه لا يستحق رداً ولا مناقشة ، ويكفى أنه حمل الآيات القرآنية على الشذوذ مع التأويل ، أو بدونه .

وقد سبقه ابن جنى إلى مثل هذا ، فقد جعل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه شبيهاً بالممنوع ، يقول[٥] : « وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأكثر ذلك فى الشعر ، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره ، وذلك أن الصفة فى الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص ، وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ،

---

(١) فى الأمالى جـ ١ ص ١٧٩ (٢) سبأ ١٣
(٣) سبأ ١١ (٤) البينة ٥
(٥) فى الخصائص جـ ٢ ص ٣٦٦

لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ، ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل ، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك » .

إذن هو ضرورة ، والمثال الذى ذكره لا يمكن أن يقال ، ثم يقول أيضا « ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ، وذلك أن تكون الصفة جملة ، نحو : مررت برجل قام أخوه » .

وما كان أغناه عن مثل هذا الكلام . فيكفى ورود ذلك فى القرآن ، وقد أجاز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير من النحاة فى غير الموصوف بـ « أى » يقول المبرد[1] « لأن الصفة قد تحل محل الموصوف ، تقول : مررت بالعاقل ، وجاءنى الظريف » .

ويقول أيضا[2] « فأما عشرون أيما رجل ، فلا يجوز ، وإنما امتنع من أنك لا تقيم الصفة مقام الموصوف حتى تتمكن فى بابها ، نحو : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ، لأنها أسماء جارية على الفعل ، و « أيما رجل » إنما معناه : كامل ، فليس بمأخوذ من فعل ، و « ما » زائدة ، فإنما معناه : مررت برجل أى رجل » .

وقد ورد تقديم الصفة فى كتاب الله قال تعالى : « إلى صراطِ العزيزِ الحميد الله »[3] .

---

(١) فى المقتضب ٤/١٨٥ (٢) فى المقتضب ٤/٢٩٣

(٣) إبراهيم ١ - ٢

يقول الجمل[١] « والأصل : إلى صراط الله العزيز الحميد الذى له ما فى السموات وما فى الأرض ، فالصفات ثلاثة فقدم منها ثنتان ، وبقيت الثالثة مؤخرة » .

وما قاله هو المعنى ، ولكنه يخالف قواعد الإمام .

ورأى جمهور النحاة معروف ، يقول أبو حيان[٢] « وقال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور : لا تقدم صفة على موصوف إلا حيث سمع ، وذلك قليل ، وللعرب فيما وجد من ذلك وجهان :

أحدهما : أن تقدم الصفة وتبقيها على ما كانت عليه ، وفى إعراب مثل هذا وجهان : أحدهما : إعرابه نعتا مقدما ، والثانى : أن يجعل ما بعد الصفة بدلا.

والوجه الثانى : أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها ـ انتهى ـ فعلى هذا الذى ذكره ابن عصفور يجوز أن يكون « العزيز الحميد » يعربان صفتين متقدمتين . ويعرب لفظ « الله » موصوفا متأخرا » .

وقد قال ذلك لتخريج ما سمع فقط دون القياس عليه ، ويقول أبو حيان أيضا[٣] « لا يتعدى السماع ، بل يقتصر عليه ، فلا يقاس » .

ومنه قوله تعالى : ( ومن الجبال جُدَدٌ بِيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ ألوانُها وغرابيبُ سُود »[٤] .

أى : ومن الجبال سود غرابيب ، جمع : غِرْبيب ، وهو شديد السواد .

---

(١) فى حاشيته ٢/٥١٢

(٢) فى البحر ٥/٤٠٤ ، وانظر التبيان ٢/٧٦٢ ، البيان ٢/٥٤

(٣) فى الهمع ٢/٤٨ (٤) فاطر ٢٧

ويقدخل التأويل ، يقول الزمخشري[1] « فإن قلت : الغربيب تأكيد للأسود ، يقال : أسود غربيب ، وأسود حُلكوك ، وهو الذى أبعد فى السواد وأغرب فيه ، ومنه الغراب ، ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد ، كقولك : أصفر فاقع ، وأبيض يقق ، وما أشبه ذلك ، قلت : وجهه أن يضمر المؤكَّد قبله ، ويكون الذى بعده تفسيراً لما أضمر ؛ كقول النابغة « والمؤمن العائذات الطير » وإنما يفعل ذلك لزيادة التوكيد حيث يدل على المعنى الواحد من طريق الإظهار والإضمار جميعا » .

إذن لابد من إضمار منعوت قبل النعت ، لأن النعت تابع ، والتابع لابد أن يتأخر عن المتبوع .

وقد تكرم بعض النحاة فأجاز تقديم النعت مبدلا منه المنعوت ، يقول الرضى[2] « ثم اعلم أنه إن صلح لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه ، نحو : مررت بظريف رجل ، قال : والمؤمن العائذات إلخ ، وقريب منه قوله تعالى : ( وغرابيب سود ) لأن حق « غربيب » أن يتبع « أسود » لكونه تأكيداً له ؛ نحو : أحمر قانىء ، وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يقدم إلا ضرورة ، والنية به التأخير كما تقول فى - إن رجلا ضربك فى الدار : إن ضربك رجلا فى الدار » .

ومن شواهد ذلك قول النابغة :

وَالْمُؤْمِنِ العائذاتِ الطيرَ يمسحُها رُكبانُ مكةَ بينَ الغِيلِ والسَّنَدِ[3]

---

(١) فى الكشاف ٣ /٣٠٧

(٢) فى شرح الكافية ٢١٧/١ ، وانظر الاشمونى ٥٥/٢

(٣) من البسط - فى الخزانة ٧١/٥ ، شرح ابن يعيش ١١/٢

أى : والمؤمن الطير العائذات ، يقول أبو حيان[١] « ومما جاء فيه تقديم ما لو تأخر لكان صفة ، وتأخير ما لو تقدم لكان موصوفا قول الشاعر . . . فلو جاء على الكثير لكان التركيب : والمؤمن الطير العائذات » .

ويقول الزمخشري[٢] « كفعل النابغة فى إجراء « الطير » على العائذات بيانا وتلخيصا لا تقديما للصفة على الموصوف » .

فهو يرى تقدير موصوف قبل الصفة ، أو كما يقول البغدادى[٣] « فحذف الموصوف ، وجعل « العائذات اسما لا صفة ، فلما جعلت اسما احتاجت إلى تبيين فأجرى عليها بالتبيين ، قال : وليس هذا من تقديم الصفة على الموصوف ، ولا يخفى أن هذا تكلف » .

كما ورد تقديم الصفة وإضافتها إلى الموصوف ، ولكن رأى جمهور النحاة المنع أيضا ، يقول الزمخشري[٤] « ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ، ولا الصفة إلى موصوفها . . . وقالوا : عليه سَحْقُ عمامةٍ ، وجَرْدُ قطيفةٍ ، وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ، ومغربة خبر ، للذهاب بهذه الأوصاف مذهب خاتم وسوار ، وباب ، ومائة ، لكونها محتملة مثلها ، ليخلص أمرها بالإضافة » .

ويوضح ابن يعيش قائلا « ألا ترى أن المعنى : عليه عمامة سَحْقٌ ، وهى البالية ، وقطيفة جرد ، وهى الخَلَق ، وثياب أخلاق ، أى : بالية ، فقدم هذه الصفات ، وأزالها عن الوصفية ، وأضافها إلى الاسم إضافة البعض إلى الكل

---

(١) فى البحر ٥/٤٠٤
(٢) فى المفصل ٣/١٠
(٣) فى الخزانة ٥/٧٢
(٤) فى المفصل ٣/١٠

على مذهب : خاتم ذهب ، والمراد : من ذهب ... كأنه سحق من عمامة ، جعل السحق بعض العمامة ، فلما قدمها وأزالها عن الوصفية ، احتملت أشياء ، وترددت فيها ، فأضافها إلى الخبر إضافة بيان » .

والغريب أنه يقول : ألا ترى أن المعنى : عليه عمامة سحق ، وهى البالية الخ ثم يعود فيدخل فى متاهات التأويل ، ولله در البغدادى حيث يقول[١] «ولا يخفى أن هذا تكلف » .

وخرج علينا ابن مالك بقوله :

ولا يُضَافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحدْ    معنى وأوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

وتبعه تلاميذه وشراح كلامه تبعية مطلقة ، وقد لخص ابن مالك رأى الجمهور بقوله « وأول » ويعنى هذا قبول الوارد على شرط التأويل بما يخرجه عن كونه صفة قد أضيفت إلى موصوفها ، وذلك بجعل الإضافة على معنى «من» البيانية ، وتقدير موصوف قبل الصفة ، فكأن هذا التأويل جعل الكلام من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مع أن فيه خلافا .

ويذكر السيوطى التعليل الذى دفع النحاة إلى فرض التأويل ، فيقول[٢] « الجمهور على أنه لا يضاف اسم لمرادفه ، ونعته ، ومنعوته ، ومؤكده ، لأن المضاف يتعرف ، أو يتخصص بالمضاف إليه ، والشىء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره ، والنعت غير المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده إلا بتأويل » .

كما يذكر الرضى تعليلا آخر فيقول[٣] «وقال المصنف : لايجوز ذلك ؛ لأن

---

(١) فى الخزانة ٥/٧١ .    (٢) فى الهمع ٢/٤٨ .
(٣) فى شرح الكافية ١/٢٨٧

توافق الصفة والموصوف فى الإعراب واجب ، وليس بشىء ، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالها ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له » .

وهذا المنع مخالف المعنى كل المخالفة ، ولا وجه لتلك التأويلات البعيدة عن المعنى ، فالمعنى هو صفة أضيفت إلى موصوفها ، وكان يجب الوقوف عند هذا الحد ، خصوصا وقد ورد هـذا الذى منعوه فى كلام العرب ، وفى كتاب الله .

ومنه قول بشامة بن حَزْن :

إنّا مُحَيُّوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّينا      وإنْ سَقَيتِ كرامَ الناسِ فاسْقِينا[1]

أى : الناس الكرام ، ولا معنى لتأويله بـ « شيئا كراما من جنس الناس » كما لا معنى لإزالة الوصفية عن « كرام » ، ومثله فى كلام العرب كثير .

وقد استجاب الكوفيون لنداء المعنى فأجازوا إضافة النعت لمنعوته ، يقول الرضى[2] « والختلاف فى جواز إضافة أحدهما إلى الآخر : الموصوف وصفته ، فالكوفيون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس ، استشهادا للأول بنحو : مسجد الجامع ، و « بجانب الغربى »[3] ، وللثانى بنحو : جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وقالوا إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين ، كما فى : جرد قطيفة ، أو بحذف اللام ، كمسجد الجامع ، إذا أصلهما : قطيفةٌ جردٌ ، والمسجدُ الجامعُ ، وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم ؛ إذ تلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه » .

---

(١) من البسيط ـ فى العينى ٣٧٠/٢٠ ، الخزانة ٢٠٢/٨

(٢) فى شرح الكافية ٢٨٧/١      (٣) القصص ٤٤

ولو أراد الدقة فى التعليل لقال : إن إضافة الصفة إلى موصوفها أبلغ من تأخيرها وإتباعها ، فالبدء بها قبل متبوعها يدل على الاهتمام بها ، وفيه أيضا تشويق بالإبهام ثم البيان ، ومن قواعدهم : المضاف والمضاف إليه شىء واحد ، فكأن الصفة وموصوفها صارا شيئا واحدا ، ولم يوجد بينهما الانفصال الذى كان موجوداً بين التابع والمتبوع .

ويقول الأشمونى[1] « أجاز الفراء إضافة الشىء إلى ما بمعناه ، لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة ، وغيره ، ونقله فى النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو « ولَدَارُ الآخرة »[2] و « حَقُّ اليقين »[3] و « حَبْلِ الوَرِيد »[4] و « حَبَّ الحَصِيد »[5] وظاهر التسهيل وشرحه موافقته » .

وزاد السيوطى[6] « وشرط الكوفية فى الجواز اختلاف اللفظين فقط من غير تأويل ، تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه » .

والحق أن النعت يجوز تقديمه مبدلا منه المنعوت ، كما يجوز تقديمه وإضافته للمنعوت ، ولا حاجة إلى التأويل ، رعاية للأغراض المعنوية من تقديم ما حقه التأخير ، ورأى الكوفيين هو المقبول فى هذه المسائل ، فلا معنى لقول الزمخشرى[7] ـ فى قوله تعالى: (ولَدَارُ الآخرة خيرٌ للذينَ يَتَّقُون أفلا تَعْقِلون)[8] : ولدار الساعة الآخرة ، أو الحال الآخرة) .

---

(١) فى شرحه ٢/١٨٨ (٢) يوسف ١٠٩
(٣) الواقعة ٩٥ (٤) ق ١٦
(٥) ق ٩ (٦) فى الهمع ٢/٤٨
(٧) فى الكشاف ٢/٣٤٧ ـ وانظر البيان ٢/٤٥ ، الإنصاف ١/٥٥٢
(٨) يوسف ١٠٩

إن المعنى موصوف أضيف إلى صفته ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ( قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله )[١] ومثلها فى القرآن كثير .

ولا وجه لقوله أيضا[٢] — فى قوله تعالى : ( إن هذا لهو حق اليقين )[٣] : أى : الحق الثابت من اليقين ) .

فالمعنى هو الحق اليقين ، وتقدير « من » يضيع هذا المعنى .

ولا وجه له حين قال — فى قوله تعالى : ( ونزّلنا من السماء ماء مُباركا فأنبتنا به جناتٍ وحَبَّ الحَصِيدِ )[٤] — : وحب الزرع الذى من شأنه أن يحصد ، وهو ما يقتات به ، من نحو : الحنطة والشعير ، وغيرها » فالمعنى هو الحب المحصود .

وكان الفراء على حق حين قال[٥] « أضيفت الدار إلى الآخرة ، وهى الآخرة وقد تضيف العرب الشىء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله تعالى : ( إن هذا لهو حق اليقين ) والحق هو اليقين ، ومثله : أتيتك بارحة الأولى : وعام الأول، وليلة الأولى ، ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها ، لاختلاف لفظها وكذلك شهر ربيع ، والعرب تقول فى كلامها — أنشدنى بعضهم :

أتمدح فَقْعَساً وتذم عَبْسا ألا لله أمُّكَ من هَجِين[٦]
ولو أقْوَتْ عليك ديارُ عبس عرفتَ الذُّلَّ عِرْفانَ اليقين

وإنما معناه : عرفانا يقينا .

---

(١) البقرة ٩٤
(٢) فى الكشاف ٤/٦٠
(٣) الواقعة ٩٥
(٤) ق ٩
(٥) فى معانى القرآن ٢/٥٥
(٦) هجين : أبوه عربى ، وأمه غير عربية ، أقوت : أقفرت .

وحين قال[١] « والحب هو الحصيد ، وهو مما أضيف إلى نفسه » ، وحين قال[٢] ـ فى قوله تعالى : ( من العذاب المهين »[٣] : وفى حرف عبد الله « من عذاب المهين » وهذا مما أضيف إلى نفسه لاختلاف الاسمين مثل قوله : « والدار الآخرة خير »[٤] ومثل قوله : ( وذلك دين القيمة )[٥] وهى فى قراءة عبد الله ( وذلك الدين القيمة ) .

وهاتان القراءتان تؤيدان مذهب الكوفيين ، وكان غريبا أن يخرج أبو حيان عن مذهب أستاذه الزمخشرى فيقول[٦] « وقرأ عبد الله » من عذاب المهين » وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ، كبقلة الحمقاء » .

ويقول الطبرى[٧] « وأضيف الدين إلى القيمة ، والدين هو القيم ، وهو من نعته لاختلاف لفظيهما ، وهى فى قراءة عبد الله ( وذلك الدين القيمة ) فأنث القيمة ، لأنه جعل صفة الملة ، كأنه قيل . وذلك الملة القيمة ) .

ويقول أبو حيان أيضا[٨] ( فالهاء فى هذه القراءة للمبالغة ، أو أنث على أنه عنى بالدين الملة ) .

ولكن قواعد الإمام تتحكم وتوجه عقول النحاة ، فيقول ابن الأنبارى[٩] أى : الملة القيمة ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، ولولا هذا التقدير

---

(١) فى معانى القرآن ٧٦/٣ (٢) فى معانى القرآن ٤١/٣
(٣) الدخان ٢٠ (٤) يوسف ١٠٩
(٥) البينة ٥ (٦) فى البحر ٣٧/٨
(٧) فى تفسيره ١٤٥/٢٠ (٨) فى البحر ٤٩٩/٨
(٩) فى البيان ٢٢٥/٢ ـ وانظر التبيان ١٢٩٧/٢ ، الكشاف ٢٧٥/٤

لـكان ذلك يؤدى إلى أن يكون ذلك إضافة الشىء إلى نفسه ، وذلك لا يجوز وأجازه الـكوفيون إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه » .

كما يجوز تقديم نعت النكرة عليها ونصبه على الحال ، وهذه القاعدة يعترف بها النحاة جميعا ، بل جعلوا من مواضع تقديم الحال وجوبا أن يكون صاحب الحال نـكرة بلا مسوغ ، ومع هذا يقول الزمخشرى[١] — فى قوله تعالى : ( وجعلنا فيها فجاجا سُبُلا )[٢] : فإن قلت : فى الفجاج معنى الوصف ، فالها قدمت على السبل ، ولم تؤخر ، كما فى قوله تعالى : ( لِتَسْلُـكوا منها سبلا فجاجا ) قلت : لم تقدم ، وهى صفة ، ولـكن جعلت حالا كقوله :

لِمَيَّةَ مُوحِشاطَلَلٌ قَدِيمُ[٣] .

فإن قلت : فما الفرق بينهما من جهة المعنى ؟ قلت : أمران :

أحدهما : الإعلام بأنه جعل فيها طرقا واسعة .

والثانى : الإعلام بأنه حين خلقها ، خلقها على تلك الصفة ، فهو بيان لما أبهم ثمة » .

فبين الغرض المعنوى من تقديم الصفة ، ولـكنه لم يعترف بتقديمها ، وبيان الغرض المعنوى يدل على أن هناك فرقا بين الصفة حين تقدم فتعرب حالا ، والصفة حين تؤخر فتعرب تابعة ، وفاته أن الحال وصف ، وأن إعراب النعت المقدم حالا ، لا يخرجه عن كونه وصفا ، وكل ما فى الأمر أنه صار غير تابع

---

(١) فى الـكشاف ٢/٥٧٠ . (٢) الانبياء ٣١ .

(٣) من الوافر — وتمامه : عفاه كل أسحم مستديم — فى الخزانة ٣/٢٠٩ .

فى الإعراب ، ويعبر ابن عصفور عن ذلك قائلا[1] ( وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال ، وإنما لزم فيه إذا تقدم ؛ لأن النعت تابع المنعوت ، وإذا تقدم لم يجز أن يبقى نعتا كما كان قبل ذلك ، لأن التابع بابه أن يكون بعد المتبوع لا قبله ، فحسن انتصابه على الحال ؛ وحسن مجىء الحال من النكرات فى حال التقدم ، ولم يحسن فى حال التأخر ، لأن الإتباع يمكن مع التأخر ، ولا يمكن مع التقدم » .

---

(١) فى شرح الجمل ١٤

## تقديم معمول ما بعـــد الفاء

أجمع النحاة على أن معمول ما بعد « الفاء » لا يجوز أن يتقدم عليها ، وهذا الحكم يشمل الفاء العاطفة ، وفاء السببية ، وفاء «رب » وهما حرفا عطف أيضا ، وفاء الربط التى تربط الجواب بالشرط ، أو شبيه الجواب بشبيه الشرط ، وفاء الاستئناف — عند من أعترف بوجودها — لأن بعضهم يراها عاطفة،وتنحصر الفاء فى العاطفة والسببية .

ويجوز التقديم إذا كانت « الفاء » زائدة — عند من رأى زيادتها — أو كانت لإصلاح اللفظ[1] .

ويجب التقديم إذا وقعت جوابا لأما ، نحو قوله تعالى « فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ[2] » .

ويعلل الرضى هذا المنع بقوله[3] « وكذا يحترز بقوله : مشتغل عنه ، وبقوله: لو سلط عليه لنصبه : عما بعد واو العطف ، وفائه ، وغيرهما من حروف العطف ، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها ، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها ؛ لأنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول ما قبلها ؛ فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها ، إذ ينعكس الأمر إذن ، أى: يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها» .
وهذا الممنوع قد ورد فى الشعر العربى القديم وغيره ، قال الأعشى ميمون :

---

(١) انظر معانى الفاء فى المغنى ١/١٤٤ ، الجنى الدانى ١٢١ ، جواهر الادب ٦٦.
(٢) الضحى ٩ — وانظر الأزهية ٢٤١ .
(٣) فى شرح الكافية ١/١٦٦ .

وإياكَ والميتـــاتِ لا تقربَنّها

ولا تعبد الشيطان واللهَ فاعبدا(١)

وقال النَّمِر بن تَوْلَب :

لا تَجْزَعِى إنْ منفسٌ أهلكته

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى(٢)

أى : فإذا هلكت فاجزعى عند ذلك .

وقال المتنبى :

كذا فليَسْرِ مَنْ طلب الأعادى

ومثلَ سُرَاك فليكنِ الطِّلابُ

أى : فليسر سرى مثل ذا ، وليكن الطلاب سرى مثل سراك ، فقدم المعمولين للقصر ـ كما أعتقد . وقال أبو تمام :

كذا فليَجِلّ الخطبُ وليفدَحِ الأمر

فليس لعين لم يَفِضْ ماؤُها عُذرُ

وقد دفعهم هذا المنع إلى الدخول فى ألوان شتى من التأويل ، كان النحو فى غنى عنها ، كما دفعهم التقدير والتأويل إلى إضاعة المعنى .

وقد ورد تقديم معمول ما بعد الفاء عليها فى القرآن الكريم ، هذا إذا راعينا جانب المعنى .

---

(١) من الطويل ـ فى الكتاب ٢/٤٩ ؛ أمالى الشجرى ٢/٢٦٨ ، المغنى ٤/٣٤٠ ، البحر المحيط ١/١٧٦ .

(٢) من الكامل ـ فى الكتاب ١/٦٧ ، الجنى ١٢٧ ، الأزهية ٢٤٨ ، معانى الحروف للرمانى ٤٩ ، الخزانة ١/٣١٤ ، أمالى الشجرى ١/٤٤١ ، ٢/٣٤٦ .

## الشواهد القرآنية

**قال تعالى :**

١ — « يا بَنِي إسرائيلَ اذكروا نِعْمَتِيَ التي أنعمتُ عليكم وأوفُوا بِعَهْدِى أوفِ بعهدكم وإيَّايَ فارهبون — وآمنوا بما أنزلتُ مُصَدِّقًا لما معكم ولا تكونوا أولَ كافر به ولا تشتروا بآياتى ثمنًا قليلا وإيَّايَ فاتقونِ »[١] .

المعنى — كما أعتقد — وإياى لا غيرى فارهبونى ، وإياى لا غيري فاتقونى ، فالمفعول مقدم لإفادة القصر ، وكرر المفعول مرة أخرى مؤخرا لإفادة التوكيد ، واجتمع حرفا عطف ؛ لمعنى مقصود منهما . ولكن قواعد النحاة تأبى ذلك ، وتتوالى التأويلات ، يقول الزجاج[٢] « نصب بالأمر ، كأنه فى المعنى « ارهبونى » ويكون الثانى تفسير هذا الفعل المضمر ، ولو كان فى غير القرآن لجاز : وأنا فارهبونى ، ولكن الاختيار فى الكلام والقرآن والشعر « وإياى فارهبون » حذفت « الياء » وأصله : فارهبونى » .

لقد شغلته نظرية العوامل ، ونظرية الاشتغال ، فقدر عاملا محذوفا ، ثم ذكر أن الرفع هنا جائز ، والنصب أحسن منه ، وفاته أن هذا الحذف والتفسير لا يمكن أن يكون من باب الاشتغال ، لأن مالا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا محذوفا ، وأن المعنى ليس « ارهبون » .

وفى إطار كلامه دارت أقوال النحاة ، يقول ابن عطية[٣] « وهو منصوب

---

(١) البقرة ٤٠ — ٤١ .

(٢) فى معانى القرآن ١/٦٠ .

(٣) فى المحرر الوجيز ١/٢٥٢ .

بإضمار فعل مؤخر تقديره : وإياى ارهبوا فارهبونى ، وامتنع أن يقدر مقدما ، لأن الفعل إذا تقدم ، لم يحسن أن يتصل به إلا ضمير خفيف ، فكان يجىء وارهبونى » .

فزاد عنه أن هذا العامل يجب أن يكون مؤخرا ، لأن الضمير المنفصل لا يعمل فيه عامل مقدم عليه أبدا ، ولعله قد أدرك فساد تقدير الزجاج .

ويقول ابن الأنبارى[1] « وإنما وجب تقدير : ارهبوا ، ولم يعمل فيه « فارهبون » الملفوظ به ؛ لأنه مشغول بالضمير المحذوف ، وهو « الياء » .

فبين لنا أن الفعل المؤخر قد نصب مفعولا ، ولا يمكن أن ينصب هذا المفعول المقدم ، وكلامه مبنى على قاعدة : لا يتسلط عامل واحد على معمولين من جنس واحد ، وهى قاعدة مرفوضة .

ثم يقول العكبرى[2] و« إياى » منصوب بفعل محذوف دل عليه «فارهبونى» تقديره : وارهبوا إياي فارهبونى ، ولا يجوز أن يكون منصوبا بـ « ارهبون» ؛ لأنه قد تعدى إلى مفعوله » . فقدر العامل قبله ، ولعل ذلك من قبيل السهو ، ولذلك يقول أبو حيان[3] « وتقديره قبله وهم من السجاوندى ، إذ قدره : وارهبوا إياى » .

والمهم أن النحاة قد حكموا قواعدهم ، ونسوا المعنى ، فالمعنى قصر الرهبة على « إياى » وتقدير عامل محذوف يضيع هذا المعنى، فحذف أحد طرفى أسلوب القصر يضيع الاهتمام به ، ثم إن القصر من أساليب التوكيد ، والحذف والتوكيد يتعارضان ، وأيضا تقدير « ارهبوا » ليس من باب الاشتغال ، إذن يجوز

---

(١) فى البيان ١/٧٧ وانظر حاشية الجمل ١/٤٥ .
(٢) فى التبيان ١/٥٧ . (٣) فى البحر ١/١٧٥ .

ذكره ، ولو ذكر لكان النظم ركيكا جدا ، ويكون الضمير قد ذكر مرتين مع عاملين ، مرة فى صورة قصر ، ومرة دون قصر ، وهذا إفساد للمعنى وتناقض رغم قول الزمخشرى[١] « وهو من قولك : زيدا رهبته ؛ وهو أوكد فى إفادة الاختصاص من « إياك نعبد »[٢] .

ولم يبين السر فى كونه أوكد فى إفادة الاختصاص ، ويشرح أبو حيان ذلك فيقول[٣] « ومعنى ذلك أن الكلام جملتان فى التقدير ، و « إياك نعبد » جملة واحدة ، والاختصاص مستفاد عنده من تقديم المعمول على العامل » .

فهل كون الكلام جملتين أوكد فى إفادة الاختصاص ؟ . إن كون الكلام جملتين يفيد التوكيد فقط ، فإذا حذفت جملة منهما ضاع معها التوكيد ، لأن من قواعدهم : التوكيد والحذف يتنافيان ، ومن شأن التوكيد الإطناب ، ومن شأن الحذف الإيجاز ، فكيف يجتمعان[٤] ؟ ولعل الزمخشرى يقصد التوكيد بذكر الضمير مرتين ، ولكن خانه التعبير .

ثم يذكر أبو حيان رأيه فيقول[٥] « والفاء فى قوله « فارهبونى » دخلت فى جواب أمر مقدر ، والتقدير : تنبهوا فارهبونى » . ويبدو أن أبا حيان قد فكر كثيرا فى إعراب هذه الآية ، وقرأ ما كتبه السابقون فقال « قال بعض أصحابنا : الذى ظهر فيها بعد البحث أن الأصل فى : زيدا فاضرب : تنبه فاضرب زيدا ، ثم حذف تنبه ، فصار : فاضرب زيدا ، فلما وقعت الفاء صدرا ، قدموا الاسم إصلاحا للفظ ، وإنما دخلت الفاء هنا لتربط هاتين الجملتين — انتهى ما لخص من كلامه » .

---

(١) فى الكشاف ٢٧٦/١ ، وانظر حاشية الجمل والجلالين ٤٥/١ .

(٢) الفاتحة ٥ . (٣) فى البحر ١٧٦/١ ، وانظر البحر ٤٨٠/٣

(٤) هل يجتمع الحذف والتوكيد ؟ انظر المغنى بحاشية الأمير ١٥٨/٢ .

(٥) فى البحر ١٧٦/١ . وانظر البحر والنهر ٤٨٠/٣ .

ولا أرى معنى لهذا الكلام ، فمن أين جاءت « تنبه » ؟ وهل : زيدا فاضرب هو نفسه : تنبه فاضرب زيدا ؟ .

ثم يعود أبو حيان فيبنى كلامه فى الآية على هذا الرأى الخيالى المنافى المعنى، فيقول « وإذا تقرر هذا فتحتمل الآية وجهين : أحدهما : أن يكون التقدير : وإياى ارهبوا تنبهوا فارهبونى ، فتكون الفاء دخلت فى جواب الأمر ، وليست مؤخرة من تقديم . والوجه الثانى : أن يكون التقدير : وتنبهوا فارهبون، ثم قدم المفعول فانفصل ، وأخرت الفاء حين قدم المفعول ، وفعل الأمر الذى هو : تنبهوا : محذوف ، فالتقى بعد حذفه حرفان : الواو العاطفة ، والفاء التى هى جواب أمر ، فتصدرت الفاء ، فقدم المفعول ، وأخرت الفاء إصلاحا للفظ ، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ولتكميل الفاصلة ، وعلى هذا التقدير الأخير لا يكون « إياى » معمولا لفعل محذوف ، بل معمولا لهذا الفعل الملفوظ به ، ولا يبعد تأكيد الضمير المنفصل بالضمير المتصل ، كما أكد المتصل بالمنفصل فى نحو ، ضربتك إياك » .

لقد أطال دون مبرر ، ويبدو فى كلامه شىء من الغموض ، والمقصود : أن الأصل : وتنبهوا فارهبون ، حذفت « تنبهوا » فاجتمعت الواو والفاء ، فقدم المفعول إصلاحا للفظ ، أو لمنع اجتماعهما ، وعبارته لا تساعد على فهم المطلوب ، والمهم أن المفعول الذى ذكر فى الآية مقدما ، ضاع الغرض المعنوى من تقديمه وصار تقديمه لغرض لفظى .

ومما يدل على اضطراب كلامه أنه يقول أيضا[1] « فإذا قلت : زيدا فاضربه،

---

(١) فى البحر ٣/٤٨٠ ، وانظر البحر والنهر ١/١٧٦ ، الجنى الدانى ١٢٨ .

فالتقدير : تنبه فاضرب زيدا اضربه ، حذفت « تنبه » وحذفت « اضرب » الأولى وأخرت الفاء إلى دخولها على المفسِّر » .

إذن المفعول ليس مقدما ، وذكره فى الصدر لامعنى له ، والأسلوب من باب الاشتغال ، لأن الفاء مؤخرة من تقديم .

وكل هذه تأويلات لا معنى لها ، فالآيتان فيهما معمولات ذكرت مؤخرة عن عواملها ، ومعمولان ذكرا مقدمين ، ألا يوجد فرق بينهما ؟ .

إن ذكر المعمول متقدما يدل على العناية والاهتمام ، وقد يدل على القصر كما فى هاتين الآيتين ، وإن ذكره مؤخرا يدل على أنه لا يوجد غرض معنوى من تقديمه ، وهذا فى التقديم الجائز ، أما الواجب فالغرض منه لفظى .

هذا وفى الآيتين مشكلتان أمام النحاة : الأولى « الفاء » فإنها تمنع تقديم معمول ما بعدها عليها ، ولذلك حين وجدوا المفعول مقدما ، ذهبوا به إلى باب الاشتغال ، تنفيذا لقواعدهم لأن الفعل المذكور بعده مشغول ، فلم يجدوا حلا لهذه المشكلة ، لأن الاشتغال مبنى على صحة تسلط العامل المشغول على المعمول المتقدم ، و« الفاء » تقف عقبة أمام ذلك ، وللتخلص من هذه المشكلة قدروا عاملا لا يخضع لقواعد باب الاشتغال ، فهو من قبيل الحذف الجائز ، وقد بينت فساده ، كما قدروا جملا لامعنى لها .

المشكلة الثانية : ذكر المفعول متأخرا بعد الفعل ، وهذا يحتم حمله على باب الاشتغال ، إذن قواعد النحاة قاصرة وعاجزة أمام هاتين الآيتين ، وقد شغلهم إيجاد حل لهذه الأزمة عن المعنى

والذى أراه أن :

« إياى » مفعول للفعل المتأخر ، وقدم للقصر ، ثم أعيد المفعول مرة أخرى

مؤخرا للتوكيد ، فأما اجتماع حرفي عطف ، فلا بأس به ، وكل منهما له معنى مقصود ، فالواو لمطلق الجمع ، وتفيد أن هذه المأمورات مطلوبة مجتمعة ، والفاء تفيد التلازم بين ما قبلها وما بعدها ، فالرهبة لازمة لله على وجه الانفراد بها ، وعلى وجه التوكيد أيضا ، وعلى وجه التلازم ، وقد سمع اجتماع حرفي عطف ، قال زهير بن أبي سلمى :

أرأني إذا ما بتُّ بت على هوىً
فثم إذا أصبحتُ أصبحت غاديا[1]
إلى حفرة أهوِي إليها مقيمة
يحُثُّ إليها سائقٌ من ورائيا

وقد اجتمع الحرفان دون فاصل بينهما ، فاجتماعهما مع فاصل أولى ، وقد قال النحاة : أحد الحرفين زائد . ولا أرى ذلك ، فكل منهما يؤدي معناه في الجملة ، فالفاء للتعقيب والتلازم ، وعبر بها أولا للدلالة على أن الموت لازم وحتم ، ثم عبر بـ « ثم للدلالة على أن النفس تنفر من الموت ، وتطلب التراخي .

٢ — وقال تعالى « إنْ ينصرْكم اللهُ فلا غالبَ لكم وإن يخذُلْكم فمنْ ذا الذي ينصرُكم من بعده وعلى اللهِ فَلْيتوَكَّلِ المؤمنون[2] » .

النحاة جميعا يعترفون بأن المعنى قصر التوكل على الله .

يقول الطبري[3] « وعلى الله لا على الناس فليتوكل المؤمنون » .

---

(١) من الطويل — في أمالي الشجري ٣٢٦/٨ ، الدرر ٩١/٢ ، الأشموني ٧٢/٣ ، الخزانة ٤٩١/٨ ، ٦٠/١١ ، ابن يعيش ٩٦/٨ .

(٢) آل عمران ١٦٠ .

(٣) في تفسيره « جامع البيان عن تأويل القرآن ٣٤٨/٧ .

يقول الزمخشري[1] « وليخص المؤمنون ربهم بالتوكل والتفويض إليه ؛ لعلمهم أنه لا ناصر سواه ، ولأن إيمانهم يوجب ذلك ويقتضيه » .

وينقل أبو حيان كلامه ثم يضيف[2] « وأخذ الاختصاص من تقديم الجار والمجرور ، وذلك على طريقته ، بل تقديم المفعول يوجب الحصر والاختصاص »

ويقصد تقديمه على العامل المحذوف ، فهل التقديم على عامل محذوف يؤدي هذا المعنى ؟ .

هـذا ويوجد فرق بين هـذه الآية والتي قبلها ، فالعامل المقترن بالفاء في هذه الآية لم يذكر معه معمول متأخر ، وأيضا المعمول المقدم جار ومجرور ، ومبناه التوسع ، ولـكن هذه القاعدة تشمل المفعول والجار والمجرور .

٣ — وقال تعالى « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما[3] » .

في قراءة النصب ، يقول الزمخشري[4] « وقرأ عيسى بن عمر بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر : لأن : زيدا فاضربه ، أحسن من : زيدٌ فاضربه » .

ويقول أبو حيان[5] وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة «والسارق والسارقة» بالنصب على الاشتغال ، قال سيبويه : الوجه في كلام العرب النصب » .

ويبدو أن أبا حيان قد قال « بالنصب على الاشتغال » سهوا ، فقد نقل

(١) في الكشاف ٤٧٥/٢ .
(٢) في البحر المحيط ١٠٠/٣ ـ وانظر النهر ١٤/١ والبحر ١٦/١ .
(٣) المائدة ٣٨ .
(٤) في الكشاف ٦١٢/١ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، معاني القرآن للزجاج ١٨٦/٢ .
(٥) في البحر ٤٧٦/٣ ، وانظر النهر ٤٧٦/٣ — ٤٨١ .

عن الفخر الرازى قوله « الذى ذهب إليه سيبويه ليس بشىء » ثم أخذ يرده ، ويدافع عن سيبويه ، وانتهى إلى قوله[1] لما ذكر سيبويه اختيار النصب فى الأمر والنهى لم يمثله بالفاء ، بل عاريا منها ، قال سيبويه : وذلك قولك : زيدا اضربه » ، وإلى قوله « الذى ذكره سيبويه فى كتابه أنهما تركيبان ، أحدهما : زيدا اضربه ، والثانى : زيدا فاضربه ، فالتركيب الأول اختار فيه النصب ثم جوز الرفع بالابتداء ، والتركيب الثانى منع أن يرتفع بالابتداء ، وتكون الجملة الامرية خبرا له لأجل الفاء ، وأجاز نصبه على الاشتغال ، أو على الإغراء » .

ثم عاد ليقول « والنصب يلزم فيه حذف جملة ، وإضمار أخرى ، وزحلقة الفاء عن موضعها » إذن ليس من باب الاشتغال . ويشير إلى قوله[2] « فإذا قلت : زيدا فاضربه ، فالتقدير : تنبه فاضرب زيدا اضربه » حذفت « تنبه » وحذفت « اضرب » وأخرت « الفاء إلى دخولها على المفسِّر » .

وكلامه مضطرب متناقض ، وكيف يكون تقدير الآية إذن ، لعل تقديرها : خذوا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، كما تقضى القواعد ، وليست الآية من باب الاشتغال . وأرى أن « السارق والسارقة » معمولان للفعل المقترن بالفاء ، وهو ( فاقطعوا ) ولا داعى لهذا التقدير ، فذكر المعمول مقدما يعنى الاهتمام به ، وتقدير عامل قبله يضيع الاهتمام به ، وعند الكوفيين أن العامل فى نحو : زيدا ضربته ، ونحو زيدا مررت به ، هو العامل الموجود فى الجملة ، ولا حذف ولا تقدير عندهم .

يقول الرضى[3] ( وهذا عند الكسائى والفراء ، ليس مما ناصبه مضمر ، بل

---

(١) فى البحر ٤٧١/٣ ، وانظر النهر ٤٨٢/٣ — ٤٨٣ .
(٢) فى البحر ٤٨٠/٣ ، وانظر النهر ٤٨٠/٣ ، والتبيان ٦٧٨/٢ .
(٣) فى شرح الكافية ١٦٣/١ ، وانظر الأشمونى ٤٩/٢ ، التصريح ٥٠/٣ .

الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه ، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه ، نحو : زيداً ضربته ، فضربت عامل فى « زيداً » كما أنه عامل فى ضميره ، وإما لغيره ، إن اختل المعنى بتسليطه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده ، كما فى « زيداً مررت به ، وعمراً ضربت أخاه » ، فالعامل فى ( زيداً ) هو قولك : مررت به ، لسده مسد ( جاوزت ) وفى : عمراً ضربت أخاه ، هو : ضربت ، لسده مسد : أهنت ، وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما » .

ولله در الكوفيين فقد شطبوا من قاموس النحو الباب المسمى باب الاشتغال فأراحوا الدارسين ، وحافظوا على المعنى ، حافظوا على المعنى المقصود من ذكر المعمول مقدماً ، وحافظوا على المعنى المقصود من إعادته مؤخراً ، وأزاحوا من الكلام جملة مقدرة ، تقديرها ضياع للمعنى .

وقد شرح الرضى المعنى عندهم قائلا[1] : « وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول ، وفى ضميره معا فى حالة واحدة ، لأن الضمير فى المعنى هو الظاهر ، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه ، وليس الضمير المؤخر عندهما من أحد التوابع الخمسة ، لأنه لو جعل منه تأكيداً أو بدلا أو عطف بيان ، لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعراباً فى جميع المثل ، وليس كذلك ، ألا ترى إلى قولهم : زيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامه » .

فالمعمول المقدم عندهم قد بقى على تقديمه ، وبقى معه الغرض المعنوى من التقديم ، ثم أعيد ضميره مؤخراً للتوكيد .

---

(١) فى شرح الكافية ١ / ١٦٣ .

ولكن إذا كان المعمول المؤخر ليس ضميراً ، وإنما ملابساً المقدم ، فما الفائدة إذن ؟

يشرح الرضى ذلك تعقيباً على رأيهما فيقول : « ولو قيل على مذهبهما : إن المنتصب بعد الفعل الظاهر أو شبهه سواء كان ضميراً أو متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ، فالضمير فى : زيداً ضربته بدل من «زيداً» وكذا الجار والمجرور فى : زيداً مررت به ، إذ المعنى : زيداً جاوزته ، وكذا « أخاه » فى قولك : زيداً ضربت أخاه ، بدل من « زيداً » .

إذن الفائدة على هذا : البيان والتوضيح ، والتفسير بعد الإبهام ، والآية التى معنا الآن يكون معناها : اقطعوا السارق والسارقة أيديهما ، فقدم « السارق والسارقة » للاهتمام أو للقصر ، أى : هذا الحكم مقصور عليهما ، وبقى « أيديهما » مؤخراً ، للبيان ، واقترن العامل بالفاء للدلالة على لزوم هذا الحكم لهما .

٤ — وقال تعالى : « يا أيُّها النّاسُ قد جاءتكم مَوْعِظَةٌ من ربكم وشفاء لِما فى الصدور وَهُدًى وَرحمةٌ للمؤمنين ـ قلْ بفضل الله وَبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خيرٌ مما يَجْمَعون »[1] .

وفى هذه الآية فاءان بينهما معمول ، والمعنى : فليفرحوا بذلك ، قدم المعمول للاختصاص ، والفاء الأولى ـ فيما أرى ـ للعطف ، والثانية توكيد لها ، ولا تخلوا عن معنى اللزوم أيضاً .

ولكن قواعد النحاة ترفض ذلك ، ويدخل المعنى فى صراع مع قواعدهم ، وتضطرب أقوالهم وتتناقض تناقضاً غريباً .

---

(١) يونس ٥٧ ـ ٥٨ ، وانظر الخزانة ١ / ٣١٥ .

يقول أبو البقاء[(١)]: « الفاء الأولى مرتبطة بما قبلها ، والثانية بفعل محذوف تقديره : فليعجبوا بذلك فليفرحوا ، كقولهم : زيداً فاضربه ، أى : تعمد زيداً فاضربه ، وقيل : الفاء الأولى زائدة » .

فجعل الفاء الأولى عاطفة ، والمعطوف بها محذوف ، وهو « ليعجبوا » و « بذلك » متعلق بهذا الفعل المحذوف ، والفاء الثانية عاطفة على هذا الفعل المحذوف ، وقد تخلص بهذا التقدير من تقديم معمول ما بعد الفاء عليها ، ولكنه أضاع معنى الآية ، ولست أدرى معنى قوله : وقيل : الفاء الأولى زائدة ، فالمشكلة فى الفاء الثانية ، ولعل العبارة خطأ .

ولست أدري معنى لقوله : فليعجبوا بذلك ؟ ومن أين جاء هذا الفعل ؟ فالمعنى : فليفرحوا بذلك ، فلا معنى للعجب هنا ، ثم إنه قد أضاع الاختصاص المفهوم من نظم الآية ، وأضاف إلى النظم جملة ليس المعنى بحاجة إليها ، ولا دليل على حذفها .

ويقول الزمخشرى[(٢)] : « أصل الكلام : بفضل الله وبرحمته فليفرحوا ، فبذلك فليفرحوا ، والتكرير للتأكيد والتقرير وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون ما عداها من فوائد الدنيا ، فحذف أحد الفعلين لدلالة المذكور عليه ، والفاء داخلة لمعنى الشرط ، كأنه قيل : إن فرحوا بشىء فليخصوهما بالفرح ، فإنه لا مفروح به أحق منهما » .

وتقديره ركيك جداً ، فالنحاة قد احتاروا فى فاءين ، فزاد هو فاء ثالثة ،

---

(١) فى التبيان ٢ / ٦٧٨ .
(٢) فى الكشاف ٢ / ٢٤١ ـ ٢٤٢ ، وانظر حاشية الجمل ٢ / ٣٥٧ .

ويبدو أنه لم يسترح لهذا التقدير فعاد يقول : « ويجوز أن يراد : بفضل الله وبرحمته فليعتنوا فبذلك فليفرحوا » .

ولا معنى لهذا التقدير أيضاً ، وقد اعترض عليه أبو حيان قائلا(٢) : «أما إضمار « فليعتنوا » فلا دليل عليه » .

ثم يذكر الزمخشرى تقديراً ثالثاً فيقول : « ويجوز أن يراد : قد جاءتكم موعظة بفضل الله وبرحمته فبذلك - فبمجيئها فليفرحوا » .

ويعترض عليه أبو حيان أيضاً فيقول : « وأما تعليقه بقوله : قد جاءتكم ، فينبغى أن يقدر ذلك محذوفاً بعد « قل » ، ولا يكون متعلقا بـ « جاءتكم » الأولى ، للفصل بينهما بـ « قل » .

ورغم اعتراضه لم يأت بجديد ، ودار فى فلك النحاة متأثراً بقواعدهم حيث يقول : « والظاهر أن قوله : قل بفضل وبرحمته فبذلك فليفرحوا » جملتان ، وحذف ما تتعلق به « الباء » ، والتقدير : قل بفضل الله وبرحمته ليفرحوا ، ثم عطفت الجملة الثانية على الأولى على سبيل التوكيد » .

وهو نفس تقدير الزمخشرى ، مع فارق بسيط ، وهو أنه حذف الفاء من «ليفرحوا» المقدر ، وأفاد كلامه أن «الفاء» فى « فبذلك » عاطفة و« بذلك » متعلق بمحذوف .

ثم أخذ ينقل عن غيره قائلا : ( وقال الحوفى : ( الباء ) متعلقة بما دل عليه المعنى ، أى : قد جاءتكم الموعظة بفضل الله ، وقيل : الفاء الأولى زائدة ، ويكون ( بذلك ) بدلا مما قبله ، وأشير به إلى الاثنين : الفضل والرحمة ، وقيل : كررت ( الفاء ) الثانية للتوكيد ، فعلى هذا لا تكون الأولى زائدة ،

---

(١) فى البحر ٥ / ١٧١ .

ويكون أصل التركيب : فبذلك ليفرحوا ، وفى القول قبله يكون أصل التركيب بذلك فليفرحوا »

وكلها تأويلات تدل على براعة النحاة فى التقدير والتأويل ، وكأنها مباراة بينهم ، وكأن التأويل أهم عندهم من رعاية المعنى ، ولو قالوا : بفضل الله ، خبر مبتدأ محذوف ، أى : هذا بفضل الله ، لكان أحسن ، فالمعروف أن تقدير مفرد أولى من تقدير جملة ، ولو جعلوا الكلام جملة واحدة كما هو لكان أنسب : فلا أرى وجها لتقدير جملة لو ظهرت لاختل بها نظم الكلام وضاع معناه ، ولا معنى لقول الزمخشرى ( الفاء ) للشرط ، كأنه قيل : إن فرحوا بشىء فليخصوها بالفرح ) فمن أين جاء هذا الشرط ؟ والمعروف أن الشرط للتعليق فى المستقبل ، والآية أمر فورى صريح ثم هل تقدير هذا الشرط يجعل تقديم معمول ما بعد الفاء عليها جائزا ؟ المعروف أن ( الفاء ) يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها مع ( أما ) فقط ، والتقديم مع ( أما ) لا يفيد التخصيص ، لأنه تقديم واجب ، والغرض لفظى بحت ، ولا أرى وجها لجعل ( الفاء ) زائدة ، وجعل ( بذلك ) بدلا ، فالمعروف أن البدل ترجمة وتفسير ، ولابد أن يكون أوضح من المبدل منه ، فهل ( بذلك ) أوضح من المبدل منه ؟

ثم ما معنى زيادة ( الفاء ) هنا ؟ إن كان معناها التوكيد كما هو شأن الحروف الزائدة ؟ فما الذى أكدته ؟ وإن كان معناها : التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط[1] ، فهل بين ( بفضل الله وبرحمته ) و ( ذلك ) شىء من اللزوم ؟

هذا ولا أرى الفاء التى تدل على اللزوم زائدة ، لأن الحرف إذا دل على معنى لا يسمى زائداً .

---

(١) انظر معنى الزائده فى الجنى ١٢٧ ، جواهر الأدب ٦٦ ، الأزهية ٢٤١

إن ( فبذلك ) ترتبط معنويا بـ ( فليفرحوا ) يدرك ذلك من يتذوق الأساليب العربية ، والنحاة أنفسهم يعترفون بهذا ، ولـكن ( الفاء ) تقف عقبة أمام رعاية المعنى .

٥ ـ وقال تعالى : ( قالتْ لهم رُسُلُهم إنْ نحن إلا بشرٌ مثلُـكم ولـكن اللهَ يَمُنُّ على مَنْ يشاء من عباده وما كان لنا أنْ نأتِيكم بسُلْطان إلا بإذن الله وعلى الله فلْيتوَكَّلِ المؤمنون ـ وما لنا ألاَّ نتوكل على الله وقد هدانا سُبُلَنَا ولنصبرَنَّ على ما آذيتمُونا وعلى الله فليتوكل المتوكلون )[١] .

أى : فليتوكل المؤمنون على الله ، وليتوكل المتوكلون على الله ، فقدم المعمولان للقصر .

٦ ـ وقال تعالى : (الزانيةُ والزانى فاجْلِدُوا كلَّ واحد منهما مائةَ جَلْدة)[٢] فى قراءة النصب .

٧ ـ وقال تعالى : ( يا عبادىَ الذين آمنوا إنّ أرضى واسعةٌ فإيّاىَ فاعبدونِ )[٣] .

يقول الزمخشرى[٤] (والتقدير : فإياى فاعبدوا فاعبدون ، فإن قلت : مامعنى ( الفاء ) فى ( فاعبدون ) وتقديم المفعول ؟ قلت : الفاء جواب شرط محذوف ، لأن المعنى : إن أرضى واسعة فإن لم تخلصوا العبادة فى أرض فأخلصوها لى فى

---

(١) إبراهيم ١١ ـ ١٢

(٢) النور ٢ ـ وانظر معانى القرآن للزجاج ٢/١٨٦ ، الـكشاف ٣/٤٧ ، البحر ٦/٤٢٧ ، التبيان ٩٦٣ . وص ٣٣من هذا البحث .

(٣) العنكبوت ٥٦ ـ وانظر ص ١٦٤ .

(٤) فى الـكشاف ٣/٣٠ ، وانظر حاشية الجمل ٣/٣٨٠

غيرها ، ثم حذف الشرط ، وعوض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص ) وكون تقديم المفعول عوضا عن جملة الشرط غريب ، وجعل تقديم المفعول لغرض لفظى ينافى إفادة الاختصاص ، لأن تقديمه حينئذ يكون واجبا ، والتقديم الواجب لإصلاح اللفظ وليس وراءه غرض معنوى ، ولذلك عقب أبو حيان على كلامه قائلا )[١] .

( ويحتاج هذا الجواب إلى تأمل ) ولكنه قال قبل ذلك ( فإياى فاعبدون من باب الاشتغال ، أى : فإياى اعبدوا فاعبدون ) .

فهل يراه حقا من باب الاشتغال ؟

٨ - وقال تعالى : ( ولقد أوحِيَ إليكَ وإلى الذين من قبلك لئن أشركتَ لَيحْبَطَنَّ عملُك ولتكونَنَّ من الخاسرين - بل اللهَ فاعبدْ وكُنْ من الشاكرين )[٢] .

اجتمع فى هذه الآية حرفا عطف هما ( بل ) و ( الفاء ) فالحرف الأول يفيد الإضراب الانتقالى ، و ( الفاء ) تفيد اللزوم مع العطف ، وقدم المفعول للقصر ، أى : الله فاعبد لا غيره ، ويشبه معنى هذه الآية معنى قوله تعالى ( قل اللهَ أعبد مخلصا له دينى )[٣] ، ومما يدل على أنه مفعول مقدم أنه قرىء ( بل اللهُ فاعبد ) بالرفع . وتتوالى التأويلات التى تتبارى فى إضاعة المعنى ، فيقول ابن الأنبارى[٤] ( الله ) منصوب من وجهين ، أحدهما : أن يكون منصوبا بـ « أعبد » . والثانى : أن يكون منصوبا بتقدير فعل . وتقديره : بل

---

(١) فى البحر ٧ / ١٥٦ .
(٢) الزمر ٦٥/٦٦
(٣) الزمر ١٤
(٤) فى البيان ٢/٣٢٦ ، وانظر الجنى الدانى ١٢٨ ، أمالى الشجرى ٩١/١

اعبد الله فاعبد ، والفاء زائدة عند أبى الحسن الأخفش ، وغير زائدة عند غيره » .

فإذا كان منصوبا بالفعل المذكور ، فالفاء زائدة ، وبذلك ضاع معنى الفاء ، وبقى معنى القصر ، وإذا لم تكن الفاء زائدة ، قدر له عامل ينصبه ، وبذلك ضاع معنى القصر .

ويقول الزمخشرى[1] : « بل الله فاعبد » رد لما أمروه به من استلام بعض آلهتهم ، كأنه قال : لا تعبد ما أمروك بعبادته ، بل إن كنت عاقلا فاعبد الله ، فحذف الشرط ، وجعل تقديم المفعول عوضاً منه » .

وأضاع معنى تقديم المفعول ، وجعل تقديمه لغرض لفظى ، وجعله عوضاً عن جملة الشرط ، ثم إنه قد أضاف إلى الآية جملة شرطية ، أضاعت معنى الأمر الفورى ، وجعلت الأمر بالعبادة معلقا بأداة تفيد الشك والتردد وعدم اليقين ، ثم هل يقال للرسول عليه الصلاة والسلام : إن كنت عاقلا فاعبد الله ؟

ولم يرتض أبو حيان كلامه ، فرد عليه قائلا[2] : « ولا يكون المفعول عوضاً من الشرط لجواز : إن يجىء زيد فعمراً اضرب ، فلو كان عوضاً منه لم يجز الجمع بينهما » .

وكان موفقاً فى الاعتراض غير موفق فى التمثيل ؛ لأن « الفاء » فى الآية داخلة على الفعل ، وفى مثاله داخلة على المفعول به ، ولو كان دقيقاً لقال : إن يجىء زيد عمراً فاضرب ، ولكنه لا يرى تقديم معمول ما بعد الفاء عليها اتباعا لجمهور النحاة .

---

(١) فى الكشاف ٣ / ٤٠٧ ، وانظر حاشية الجمل ٣ / ٦٠٨
(٢) فى البحر ٧ / ٤٣٩ .

ولقد اضطرب رأى الفراء فقال[1] : « تنصب « الله » يعنى فى الإعراب بهذا الفعل الظاهر ؛ لأنه رد كلام » .

وقد أجاد وأصاب ، وحافظ على معنى الآية ، وأجاز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها ، وليته وقف عند هذا الحد ، ولكنه يعود فيقول : « وإن شئت نصبته بفعل تضمره قبله ؛ لأن الأمر والنهى لا يتقدمهما إلا الفعل » .

ونصبه بهذا الشكل يضيع المعنى ، وكأنه يشير إلى رأى جمهور النحاة .

ويروى لنا ابن هشام خلاصة ما قيل فى هذه الآية وأمثالها ، فيقول[2] : « الفاء فى نحو « بل الله فاعبد » جواب لأما مقدرة عند بعضهم ، وفيه إجحاف ، وزائدة عند الفارسى ، وفيه بعد ، وعاطفة عند غيره ، والأصل : تنبه فاعبد الله ، ثم حذف تنبه ، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ ؛ كيلا تقع الفاء صدرا » .

ولكنه لم يبين رأيه ، بل اكتفى بالنقل ، ولم يشر إلى رأى الفراء أيضاً .

٩ — وقال تعالى : « فاصبِرْ على ما يقولون وَسَبِّحْ بحمدِ رَبِّكَ قبلَ طلوعِ الشمسِ وقبلَ الغُرُوب ـ ومن الليلِ فسبِّحْهُ وَأَدْبارَ السُّجود »[3] .

أخرت المعمولات كلها ، وقدم «من الليل» على عامله المقترن بالفاء ، أليس وراء ذلك معنى ؟

١٠ — وقال تعالى : « وَاصبِرْ لحكمِ ربكَ فإنكَ بأعْيُنِنا وَسبح بحمد ربك حينَ تقومُ ـ ومن الليل فسبحه وإدبارَ النُّجُوم »[4] .

ألا يوحى تقديم « من الليل » بالعناية والاهتمام ؟

---

(١) فى معانى القرآن ٢ / ٤٢٤

(٢) فى المغنى ١٤٣/١ ، وانظر حاشية الامير ، حاشية الجمل ٤٣٥/٤ .

(٣) ق ٣٩ — ٤٠ .

(٤) الطور ٤٨ — ٤٩

١١ — وقال تعالى : « خذُوه فغُلُّوه ـ ثم الجحيمَ صَلُّوه ـ ثم فى سِلْسلة ذَرْعُها سبعون ذراعاً فاسْلُكُوه »[1] .

١٢ — وقال تعالى : « يا أيُّها المدّثرُ ـ قُمْ فأنذرْ ـ وَربَّكَ فكبِّرْ ـ وثيابك فطهِّر ـ وَالرُّجْزَ فاهجُر ـ ولا تَمْنُنْ تَسْتَكثِرْ ـ ولربك فاصبر »[2] .

لقد سبق أن قدر الزمخشرى « إن » الشرطية فى مثل ذلك ، ولكنه هذه المرة يقدر « ما » ، ولعله يقصد « أما » ويعترف بمعنى القصر فى الآية ، ولكن على شرط التقدير والتأويل ، فهو يقول[3] : « واختص ربك بالتكبير ، وهو الوصف بالكبرياء ، وأن يقال : الله أكبر . . ودخلت « الفاء » لمعنى الشرط ، كأنه قيل : وما كان فلا تدع تكبيره » .

ولا يجتمع الاختصاص مع تقديره هذا أبداً .

وقد ذهب بعض النحاة إلى تقدير « أما » فى مثل هذه الأساليب ؛ لأن « أما » يجب معها تقديم معمول ما بعد الفاء عليها ، وخرج علينا النحاة بقاعدة تقول « يطرد حذف « أما » قبل الأمر والنهى » فاخترعوا هذه القاعدة لمثل هذه الشواهد ، ويقول بعضهم[4] ـ فى مواضع تقديم المفعول وجوباً ـ : أن يقع عامله بعد « الفاء » الجزائية فى جواب « أما » ظاهرة أو مقدرة ، وليس له منصوب غيره مقدم عليه نحو قوله تعالى « وربك فكبر » فتقديره : وأما ربك فكبر » .

---

(١) الحاقة ٣٠ ـ ٣٢ ، وانظر الكشاف ٤/١٥٣ .
(٢) المدثر ١ ـ ٧ .
(٣) فى الكشاف ٤/١٨٠ ، وانظر البحر ٨/٣٧٠ ، حاشية الجمل ٤/٤٣٥ ،
(٤) فى التصريح ١/٢٨٥ .

ولا أدرى معنى لتقدير « أما » فالمعروف أنها تفيد الشرط ، والتفصيل غالباً ، والتلازم التام بين الشرط والجواب ، ولا معنى لتحويل الأسلوب إلى شرط وجزاء ، ولا يوجد إجمال حتى تكون « أما » تفصيلا له ، فأما التلازم فقد أدته الفاء ، وهى فيه أقوى من « أما » ، وهى موجودة فى الأسلوب ، و « أما » لا وجود لها ، وتقديرها ضياع المعنى .

وربما كان أغرب ما قيل قول السيوطى[1] ـ فى مواضع تقديم المفعول وجوباً ـ سادسها : إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو : زيداً فاضرب» .

وقوله بعيد عن الصواب ، وربما كانت هذه العبارة محرفة .

ويرى ابن الشجرى زيادة « الفاء » إذ لو لم يحكم بزيادتها لأدى ذلك إلى اجتماع حرف عطف[2] .

والحكم بالزيادة قال عنه ابن هشام « وفيه بعد » وقال عنه الأمير « لأن الزيادة مع كونها خلاف الأصل لم تثبت بيقين حتى يخرج عليها التنزيل » ، وسبق أن إمامهم لا يرى زيادة الفاء مطلقاً[3] .

وقد منع ابن السراج زيادة الحروف مطلقا[4] ، ورأيه جدير بالقبول ، فالحكم بالزيادة عجز من النحاة عن إدراك أسرار التراكيب . والفاء فى موقعها هذا معنى لا يمكن الاستغناء عنه .

١٣ — وقال تعالى « إذا جاء نصرُ الله والفَتْح ـ وَرأيتَ الناسَ يدخلُونَ فى دين الله أفواجا ـ فسبِّحْ بحمد ربك »[5] .

---

(١) فى الهمع ١/١٦٦ .
(٢) انظر أمالى الشجرى ٢/٣٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٦ .
(٣) انظر المغنى ١/١٤١ ، ١٤٣ وحاشية الأمير .
(٤) انظر ابن يعيش ٨/١٣٧ .
(٥) النصر ١ — ٣ .

يقول الرضى[1] : « فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، أى : فى « إذا » على المذهب الصحيح ـ كما يجىء فى الظروف المبنية ـ أن العامل فى « إذا » جزاؤها، لا شرطها ؛ لأن « الفاء » زائدة ، لكن موقعها موقع السببية وصورتها ؛ لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط » .

ولست أدرى كيف حكم بزيادتها مع أنها أفادت معنى ، وهو اللزوم ؟ والغريب أنه يقول[2] : « والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف تأثيراً معنويا .. مانعا من كون الحروف زائدة » .

فقد تعجب من كلام النحاة . ولكنه وقع فيما تعجب منه ، لأنه حريص على قواعدهم ـ والحمد لله بدءاً وختاما .

---

(١) فى شرح الكافية ١/١٦٧ ، وانظر ٢/١١٠ - ١١١ ، والمغنى ١/٨٩ ، ص ١٣٩ من هذا البحث .

(٢) فى شرح الكافية ٢/٢٨٥ .

# الفهـــارس

## الآيات القرآنية

# القوافى

# فهرس الموضوعات

# صواب الخطأ

| ص | س | الخطأ | الصواب |
|---|---|---|---|
| ١٤ | ١٦ | أهون | أهون من |
| ١٥ | ٦ | يعطهم | يعطيهم |
| ١١٦ | ٩ | معى | معنى |
| ١٣٦ | ١ | المتجلى | البجلى |
| ١٣٩ | ١ | راه | تراه |

رقم الإيداع ٤٠٩٦ / ١٩٨٤